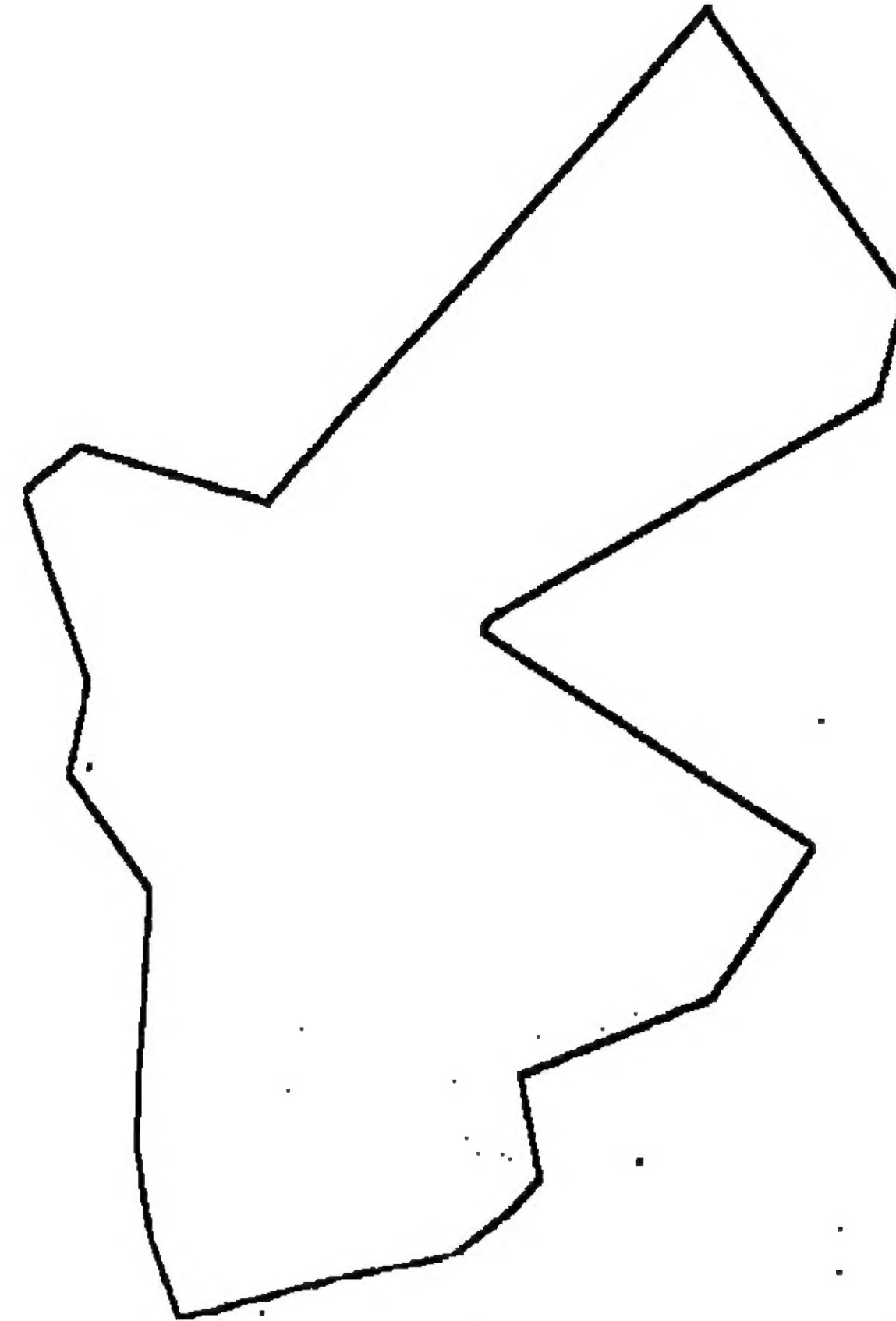


الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الخميس ٢١ جمادى الأولى سنة ١٤٢٣ هـ. الموافق ١ آب سنة ٢٠٠٢ م.

العدد : ٤٥٥٨

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

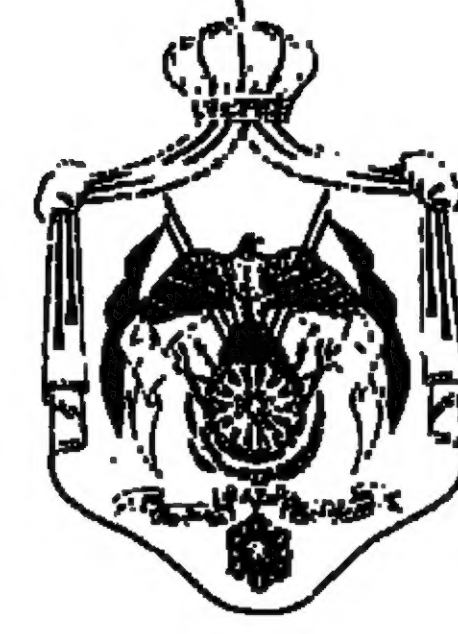
خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية \*\*\*\*\* البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب. ١

مكزن الأصل





الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٥٨ \*\*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٣٥٤٧	- قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ - قانون الزراعة
٣٦٠٥	- قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون التربية والتعليم
٣٦٠٧	- الموافقة على تعديل في اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية
	- اتفاقية الأخوة والتعاون بين المجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية واتحاد شببية الثورة في الجمهورية العربية السورية
٣٦٠٧	- اتفاق حول الملاحة البحرية التجارية بين حكومتى المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
٣٦٠٩	- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
٣٦١٨	- اتفاقية تعاون بين الوكالة العامة للشباب والرياضة في جمهورية بلغاريا والمجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية
٣٦٤٦	- تصحيح خطأ
٣٦٤٨	

يتبع....

مكتبة الأصل



نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم  
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١  
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي  
ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول  
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

### قانون الزراعة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الزراعة لسنة ٢٠٠٢)، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

#### التعريف

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة	: وزارة الزراعة .
الوزير	: وزير الزراعة .
الحاكم الإداري	: المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء .
الحيازة الزراعية	: وحدة للإنتاج الزراعي تخضع لإدارة واحدة لاستغلالها بصورة كلية أو جزئية لأغراض الإنتاج النباتي أو الحيواني .
الحائز	: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتولى إدارة حيازة زراعية والإشراف عليها .
النباتات	: جميع أنواع المغروسات والمزروعات والحشائش،

### المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
٣٦٥١	الأسماء
٣٦٥١	وكالات الوزراء
٣٦٥٢	التمثيل الدبلوماسي
٣٦٥٢	الموظفون
٣٦٨٢	الجنسية الأردنية
٣٦٨٣	الاستثمار
٣٦٨٥	الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٣٧٤٦	البنك المركزي الأردني
٣٧٤٧	المحامون الشرعيون
٣٧٤٩	المرضى والمرضى والقابلات القانونيات
٣٧٦١	المواصفات القياسية
٣٧٦٤	الإعلانات
٣٧٧٦	المطالبات
٣٨٠٢	المحاكم

قانون الزراعة



وبذورها وأزهارها وأوراقها وجذورها وسائر  
أجزائها الأخرى.

المنتجات النباتية : أي مادة من أصل نباتي تحتفظ بطبيعتها  
النباتية إلى حين استهلاكها.

الحيوانات : المواشي والدواجن والأرانب والأحياء المائية  
والبرمائية وحيوانات السيرك وحيوانات الفصيلة  
الخيالية والحيوانات البرية والطيور البرية والكلاب  
والقطط والخنازير وحيوانات الاختبار.

المنتجات الحيوانية : أي مادة من أصل حيواني.  
المنتجات الزراعية : النباتات والمنتجات النباتية والحيوانات والمنتجات  
الحيوانية.

الآفة : كل مؤثر حيوي يحدث أذى أو يسبب مرضاً  
للنباتات أو الحيوانات ويكون له تأثير سلبي في  
نوعية المنتجات أو كمية الإنتاج وقد ينجم عنه  
خسائر اقتصادية.

الأراضي الزراعية : الأراضي التي تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية  
والخضار والأشجار المثمرة تحت ظروف الزراعة  
البلعية وتلك التي تصلح للزراعة إذا توافر لها  
مصدر ري.

الأراضي الحرجية : أراضي الدولة المسجلة حراجاً وأراضي الدولة  
التي يتم تخصيصها لأغراض التحريج.

الحراج الحكومي : الأشجار والشجيرات والنباتات النامية على الأراضي  
الحرجية والأشجار والشجيرات والنباتات الحرجية

النامية على الأراضي المسجلة باسم الخزينة العامة  
بما في ذلك النامية على حرم الطرق والشوارع  
ومجاري الأودية والسيول الرئيسة.

الحراج الخاص : الأشجار والشجيرات الحرجية النامية على  
الأراضي المملوكة ملكية خاصة.

المواد الحرجية : أي مادة في الأراضي الحرجية أو أي مادة في  
أراضي الدولة والتي تنمو أشجاراً وشجيرات  
حرجية عليها بما في ذلك المواد الناتجة من  
الحراج الحكومي أو من الحراج الخاص باستثناء  
الثمار الناتجة من أشجار الحراج الخاص.

أراضي المراعي : أراضي الدولة المسجلة مراعي وأراضي الدولة  
الأخرى المخصصة لهذه الغاية والأراضي  
المذكورة في المادة (٣٦) من هذا القانون.

المواشي : الضأن والماعز والبقر والجاموس والإبل  
والغزلان.

الدواجن : الطيور المستأنسة والمرباة لغايات تجارية.

الأحياء المائية : أي حيوان مائي بما في ذلك الأسماك والإسفنج  
والمحار والمرجان والتدييات المائية والحيوانات  
ذات الجلود القشرية الصلبة والسلاحف  
البحرية.

العلف الخام : أي مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية  
الحيوانات سواء أكانت من مصدر نباتي أم  
حيواني.

مكتبة  
الكتاب  
الأصل



- الإضافات العلفية : الأملاح المعدنية والفيتامينات والأحماض الأمينية والمواد التي تدخل في تصنيع الأعلاف وأي مادة أخرى ذات فائدة في تغذية الحيوانات وتحسين كفاءة العلف الخام.
- العلف المصنع : أي مخلوط من العلف الخام والإضافات العلفية.
- الأدوية البيطرية : أي مادة أو مجموعة مواد تستعمل في معالجة الحيوانات أو وقايتها من الأمراض بما في ذلك الإضافات العلفية ذات الخواص الوقائية والعلاجية.
- المستحضرات الحيائية : اللقاحات والأمصال والكواشف الحيوية وما يماثلها.
- المبيدات : المواد أو المستحضرات التي تستعمل للوقاية من الآفات النباتية أو لمكافحة أمراض النباتات أو الحشرات أو القوارض أو الحشائش أو الكائنات الأخرى الضارة بالنباتات وكذلك المواد أو المستحضرات التي تستعمل في مكافحة الحشرات الضارة بالصحة العامة والحشرات الطفيلية الخارجية الضارة بالحيوانات.
- التقاوى : أي جزء من النبات يستنبت أو يزرع لإكثار المحاصيل الزراعية أو إنتاجها.
- المخصبات : المواد التي يمكن إضافتها للتربة لتغيير خصائصها أو للنبات لتحسين نموه والمواد التي تشكل وسطاً للإكثار أو الاستنبات سواء أكانت كيماوية أم عضوية أم حيوية.

- منظمات النمو : أي مادة كيماوية أو طبيعية تمتاز بقدرتها على تنظيم النمو أو زيادة الإنتاج النباتي أو الحيواني.
- مدخلات الإنتاج الزراعي : أي مادة تدخل في العملية الإنتاجية الزراعية كالتقاوى والمخصبات والمبيدات ومواد العلف الخام والعلف المصنع والإضافات العلفية والأدوية والمستحضرات الحيائية البيطرية وبيض التفريخ والصيصان والسائل المنوي المجمد ومنظمات النمو وما يماثلها.
- المسلخ : المكان المخصص والمرخص له بدبح الدواجن أو المواشي وسلخها.
- المحجر : المكان المعتمد من الوزارة لأغراض حجر المنتجات الزراعية لمراقبتها والتأكد من سلامتها الصحية.
- الأماكن : أي مخزن أو محل أو مختبر أو بيت سكن أو مصنع أو مسلخ أو مزرعة لتربية الحيوانات أو مفرخة دواجن أو مشتل أو مستودع أو عيادة بيطرية وما يماثلها.
- القاعدة الفنية : وثيقة تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الإنتاج وأنظمة الإدارة وقد تشمل أيضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتعليق ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو طرق إنتاجه أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها إلزامية.

مكرر من الأصل



## تقييم المخاطر

عملية تقييم احتمال دخول آفة أو مرض نباتي أو حيواني إلى المملكة أو احتمال وجوده أو انتشاره فيها، وكذلك عملية تقدير العواقب الحيوية والاقتصادية المصاحبة المحتملة، وعملية تقييم الآثار السلبية المحتملة على صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات التي قد تنشأ عن وجود إضافات أو ملوثات أو سموم أو كائنات مسببة للأمراض في المنتجات الزراعية.

## مواصفات الصحة والصحة النباتية الدولية

المواصفات والتوصيات والأدلة الدولية المعتمدة التي تكفل المحافظة على صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات والتي تم وضعها بالمشاركة والاتفاق المتعدد الأطراف من خلال المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة.

## تدابير الصحة والصحة النباتية

أي تشريعات أو متطلبات أو إجراءات أو قرارات تهدف لتحقيق الغايات المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون، بما فيها معايير المنتج النهائي والشروط الصحية للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي وطرق وعمليات الإنتاج وأساليب وإجراءات الفحص والمعاينة والموافقة على المنتجات والرقابة عليها وفحص أماكن تصنيع المنتجات الزراعية وإجراءات الحجر الصحي وأساليب السيطرة والإبادة وشروط نقل الحيوانات والنباتات والأساليب الإحصائية وأساليب أخذ العينات وتقييم المخاطر، ومتطلبات

## التعبئة وبطاقات البيان المتعلقة مباشرة بسلامة المنتجات الزراعية.

المادة ٣-أ - تتولى الوزارة مسؤولية تنظيم القطاع الزراعي وتنميته لتحقيق الأهداف

الرئيسية التالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كلما تطلب الأمر ذلك :-

- ١- زيادة إنتاج الغذاء والمنتجات الزراعية.
- ٢- ديمومة استخدام الموارد الطبيعية الزراعية دون الإضرار بالبيئة.
- ٣- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في القطاع الزراعي.
- ٤- تنمية الريف ورفع قدرته الإنتاجية.
- ٥- زيادة دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.
- ٦- توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية والبيئة والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية والإقليمية المختصة وعقد الاتفاقيات الدولية وفق الأصول المتبعة.
- ٧- تعزيز الفرص الاقتصادية للمنتجين الزراعيين ومتابعة الفرص التجارية المحلية والدولية.
- ٨- مراقبة تطورات السوق ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم العمليات التسويقية ورفع مستواها.
- ٩- تحسين كفاءة استخدام مياه الري على مستوى المزرعة.

ب - تعمل الوزارة على تحقيق الأهداف المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك تقديم الخدمات الزراعية الأساسية في المجالات والمناطق التي لا يقوم القطاع الخاص بتقديمها أو لا يقدمها بكفاءة وفعالية ومنها ما يلي :-

- ١- مكافحة الآفات والأوبئة الحيوانية والنباتية.
- ٢- تحصين الحيوانات ضد الأمراض الوبائية.
- ٣- البحث العلمي الزراعي التطبيقي والإرشاد الزراعي.

مكافآت الأهل



- ٤- إجراء التحاليل المخبرية في المجالات المتعلقة بالإنتاج الزراعي.
- ٥- مكافحة التصحر وحماية التنوع الحيوي.
- ٦- إقامة المشاريع الزراعية التنموية وإدارتها.
- ٧- توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الزراعية.
- ٨- تأجير الآليات والمعدات الزراعية.
- ٩- توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية بما في ذلك أوضاع السلع الزراعية وأسعارها وفرص تسويقها محلياً وخارجياً.

المادة ٤- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم إجراءات حصر الحيازات الزراعية في المملكة، كما تساهم الوزارة مع الجهات المختصة في عملية جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات الزراعية وتحليلها وتبويبها واعتمادها قبل نشرها وفقاً للتشريعات النافذة ولها القيام بهذه الإجراءات في حال عدم توافر هذه المعلومات والبيانات في الوقت المناسب وعلى الجهات ذات العلاقة تزويد الوزارة بأي معلومات أو بيانات لها علاقة بالقطاع الزراعي.

#### تدابير الصحة والصحة النباتية

المادة ٥- أ- تعتبر الوزارة الجهة الوحيدة المسؤولة في المملكة عن إعداد تدابير الصحة والصحة النباتية واعتمادها وتطبيقها ومراجعتها وذلك لحماية صحة الحيوانات والنباتات من الآفات والأمراض التي قد تنتقل إليها أو الأذى الذي قد يصيبها من المنتجات الحيوانية والنباتية أو من مدخلات الإنتاج الزراعي.

ب- كما تساهم الوزارة مع الجهات المختصة في إعداد وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية التي تكفل منع انتقال المرض أو الأذى للإنسان عن طريق المنتجات النباتية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي دون الإخلال بأي صلاحية متعلقة بفحص الغذاء مقررة لأي جهة حكومية بموجب التشريعات النافذة.

المادة ٦- يتم إعداد تدابير الصحة والصحة النباتية ومراجعتها وتطبيقها واعتمادها والإخطار عنها ونشرها وفقاً للمبادئ والمتطلبات الأساسية التالية ويصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لذلك :-

أ- الاستناد إلى المبادئ والأدلة العلمية المتوافرة وذلك مع مراعاة أحكام البند (٣) من الفقرة (ب) من هذه المادة.

ب- ١ - الاستناد إلى مواصفات الصحة والصحة النباتية الدولية.

٢- الاستناد إلى عملية تقييم المخاطر إذا لم يكن هناك مواصفات صحة وصحة نباتية دولية أو كانت غير كافية لتوفير مستوى الحماية المطلوب، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أساليب تقييم المخاطر المتبعة من قبل المنظمات الدولية.

٣- إذا لم تتوفر أدلة علمية كافية لتقييم المخاطر أو في الحالات الطارئة التي قد تسبب مشاكل صحية أو تهدد بها يتم إعداد تدابير الصحة والصحة النباتية بناء على المعلومات المتوافرة ذات العلاقة بما فيها المعلومات المتاحة من المنظمات الدولية أو الدول الأخرى.

ج- مراعاة الظروف الاقتصادية ذات العلاقة لتحقيق المستوى المطلوب لحماية الصحة.

د- مراعاة الحالة الصحية السائدة للحيوانات والنباتات في المملكة وفي دول المنشأ أو أي مناطق من أي منهما بما في ذلك الظروف الإقليمية و برامج مكافحة والإبادة المطبقة وأي مناطق خالية من الآفات والأمراض.

هـ - معادلة تدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة في الدول الأخرى مع تلك المطبقة في المملكة على أن يتم اعتمادها إذا أثبتت تلك الدول

مكتبة الأصل



بشكل موضوعي أن تدابيرها تحقق مستوى الحماية الصحية المطلوب للإنسان والحيوان والنبات.

و- مراعاة الحد اللازم لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات دون تمييز بين الدول المصدرة أو بينها وبين المملكة باستثناء الحالات المحددة في هذا القانون.

ز- عدم تقييد التجارة إلا بالقدر اللازم لتحقيق مستوى الحماية المطلوب لصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه التدابير.

ح- وجوب مراجعة جميع التدابير المذكورة في هذه المادة وتحديثها بما فيها التدابير التي يتم اتخاذها في الحالات الطارئة أو عند توافر معلومات علمية جديدة أو إبداء ملاحظات جوهرية من الدول المعنية بهذه التدابير والمرتبطة مع المملكة باتفاقية ثنائية أو دولية ذات علاقة أو من الجهات المحلية المعنية وذلك لضمان بقاء هذه التدابير في حدود ما هو ضروري لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

ط- ١- إذا لم يكن هناك مواصفات دولية أو كانت تدابير الصحة والصحة النباتية المقترحة لا تتطابق مع المواصفات الدولية وكان الأثر المتوقع لهذه التدابير كبيراً على فرص تصدير المنتجات الزراعية من الدول الأخرى، فيجب نشر إعلان عن هذه التدابير في جريدتين محليتين في مرحلة مبكرة من إعدادها يتم إخطار الدول المعنية الأخرى التي ترتبط مع المملكة باتفاقية ثنائية أو دولية ذات علاقة في مرحلة مبكرة من إعدادها بالمنتجات التي ستغطيها هذه التدابير مع موجز عن أهدافها وذلك لإعطاء الدول المعنية فرصة كافية لإبداء الملاحظات عليها على أن تراعى هذه الملاحظات عند اعتماد تلك التدابير دون تمييز، ويكون هذا الإخطار بواسطة الجهة المختصة.

٢- في الحالات الطارئة تعتمد تدابير الصحة والصحة النباتية قبل الإخطار عنها شريطة أن يتم ذلك الإخطار لاحقاً.

ي- نشر جميع تدابير الصحة والصحة النباتية الجديدة والمعدلة فور اعتمادها بشكل نهائي في الجريدة الرسمية على أن لا يسري مفعولها إلا بعد (٤٥) يوماً على الأقل من تاريخ نشرها، باستثناء الحالات الطارئة حيث تصبح هذه التدابير سارية المفعول من تاريخ إصدارها على أن تنشر في الجريدة الرسمية لاحقاً.

المادة ٧- مع مراعاة أحكام المادتين (٥) و(٦) من هذا القانون، على الوزارة أن تتخذ تدابير الصحة والصحة النباتية الضرورية والمناسبة لتحقيق الأهداف التالية :-

أ- حماية صحة الحيوان والنبات في المملكة من المخاطر الناتجة من دخول الآفات والأمراض أو الكائنات العضوية الحاملة للأمراض أو المسببة لها إلى المملكة أو انتشارها فيها، أو للتقليل من هذه المخاطر.

ب- حماية صحة الإنسان والحيوان في المملكة من المخاطر الناتجة من الإضافات أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض والموجودة في المنتجات الزراعية أو مدخلات الإنتاج الزراعي.

ج- حماية صحة الإنسان من المخاطر الناتجة من الأمراض التي تحملها المنتجات الزراعية أو من دخول الآفات أو انتشارها.

د- منع أو الحد من أي أضرار أخرى ناتجة من دخول الآفات إلى المملكة أو انتشارها فيها.

المادة ٨- أ- مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا القانون تتخذ الوزارة وفقاً لتعليمات يصدرها الوزير الإجراءات اللازمة للتأكد من مطابقة المنتجات الزراعية

هكذا من الأصل



ومدخلات الإنتاج الزراعي للشروط الصحية والفنية بما فيها إجراءات المعاينة والفحص والرقابة على أن يراعى في ذلك ما يلي :-

- ١- توافق الإجراءات مع الإرشادات الدولية ومتطلبات الاتفاقيات ذات العلاقة التي تكون المملكة طرفاً فيها.
- ٢- تنفيذ الإجراءات دون تأخير غير مبرر وتبليغ الطرف المعني عند الطلب بالمدة المتوقعة لإنهاء الإجراءات وبأي نقص في الطلب يجب استكماله لتفادي التأخير في الإجراءات ونتائج هذه الإجراءات بصورة دقيقة.
- ٣- تطبيق الإجراءات على المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي المحلية والمستوردة دون تمييز غير مبرر.
- ٤- التأكد من أن تكون جميع الإجراءات المتخذة والمعلومات المطلوبة في حدود ما هو ضروري لمطابقة تدابير الصحة والصحة النباتية.
- ٥- المحافظة على سرية المعلومات المقدمة لحماية المصالح التجارية لمقدميها.

ب - يصدر الوزير التعليمات التي تنظم النظر في الشكاوى والاعتراضات التي تقدم للوزارة فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة وتحديد المدد اللازمة للبت فيها.

المادة ٩-أ- مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة تصدر الوزارة رخص الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي الخاضع لاستيرادها أو تصديرها لرخص وبما لا يتعارض مع الالتزامات المترتبة على المملكة بموجب الاتفاقيات والبروتوكولات التي تكون طرفاً فيها.

ب - يحظر استيراد أو تصدير المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي ما لم تكن مرفقة بشهادة صحية معتمدة تؤكد توافقها مع متطلبات الصحة والصحة

النباتية المتعلقة بها ومعدة وفقاً للتوصيات المتعارف عليها دولياً ، وللوزير إذا دعت الحاجة إلى معلومات إضافية تتعلق بالحالة الصحية لمنتج زراعي معين أو لمدخل إنتاج زراعي معين أن يحدد المعلومات التي يرى ضرورة توافرها في الشهادة الصحية المرفقة لأي إرسالية من أي منهما ووفقاً لمتطلبات حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

المادة ١٠-أ- تقوم الوزارة بتزويد أي شخص أو دولة وبناءً على طلب من أي منهما بأي

معلومات عن تدابير الصحة والصحة النباتية والقواعد الفنية المتعلقة بالمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي بما في ذلك ما يلي :-

- ١- الأسس التي تستند إليها تدابير الصحة والصحة النباتية بما في ذلك عمليات تقييم المخاطر وأي تقارير متعلقة بتقييمها.
- ٢- الإجراءات المستخدمة لمكافحة الآفات والأمراض الموجودة في المملكة والسيطرة عليها والوسائل المتبعة في ذلك.
- ٣- القرارات التي تحظر لأسباب صحية أو بيئية الاتجار المحلي بنوع معين من المنتجات الزراعية أو مدخلات الإنتاج الزراعي واستيراده وتصديره.

٤- الوسائل المستخدمة في الإعلان عن المناطق الخالية من الآفات

والأمراض أو المناطق التي يكون انتشار الآفات أو الأمراض فيها منخفضاً وإجراءات المحافظة على هذه الحالة في تلك المناطق.

٥- التعليمات المتعلقة بالحجر النباتي والبيطري ومتطلباته وإجراءاته.

٦- الأسس المطبقة لتنظيم تجارة الترانزيت للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي عبر المملكة.

٧- الوثائق المتعلقة بعضوية الوزارة أو مساهمتها في المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية بتدابير الصحة والصحة النباتية وكذلك الوثائق

الخاصة بالاتفاقيات الثنائية والمتعددة والمتعلقة بهذه التدابير.

٨- أي معلومات أخرى متوافرة ذات علاقة بالموضوع.

مكتبة  
من  
الأصل



ب - تستوفي الوزارة البديل الذي يحدده الوزير لقاء قيامها بتقديم هذه الخدمة لأي جهة وتعفى منها الوزارات والمؤسسات الرسمية العامة في المملكة وأي جهة أخرى يحددها الوزير سواء أكانت داخل المملكة أو خارجها .

المادة ١١-أ- تساهم الوزارة مع الجهات المختصة في وضع المواصفات القياسية الوطنية للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي ومراجعتها .

ب- يصدر الوزير القواعد الفنية للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي التي يراها ضرورية لتلبية متطلبات القطاع الزراعي مع مراعاة أحكام التشريعات المعمول بها ونصوص الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها ، على أن لا تقيد هذه القواعد التجارة المحلية أو الدولية إلا بالقدر اللازم لتحقيق الأهداف المشروعة .

ج- تكون الوزارة مسؤولة عن التحقق من مطابقة المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي للقواعد الفنية التي تصدرها . كما تساهم الوزارة مع الجهات المختصة في التأكد من مطابقة المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي لجميع القواعد الفنية التي تصدرها الجهات الأخرى ، ويتضمن ذلك قيام الوزارة منفردة أو بالتعاون مع الجهات المختصة بإجراءات تقييم المطابقة للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي قبل السماح بتداولها أو استيرادها . وعلى الوزارة عند القيام بإجراءات تقييم المطابقة مراعاة التشريعات المعمول بها والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها .

#### الإنتاج النباتي

المادة ١٢-أ- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنظيم الإنتاج النباتي بما يكفل كفاءة الإنتاج والمحافظة على الموارد الزراعية والبيئة بما في ذلك :-

١- تحديد أساليب استغلال الأراضي الزراعية لحماية التربة ومنع انجرافها .

٢- تحديد المواعيد لزراعة المحاصيل وحصادها وجنيها وإزالة مخلفاتها والأساليب المتبعة في ذلك .

٣- تحديد النسب المسموح للحائز بزراعتها من كل محصول من جملة مساحة الأراضي أو الدفيئات التي في حوزته .

ب- للوزير أن يستثني لاعتبارات فنية أو اقتصادية أو تموينية أو علمية أي جهة أو شخص من التعليمات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار عن كل دونم أو جزء منه .

المادة ١٣-أ- لا يجوز إخراج الأصول الوراثية النباتية والحيوانية من المملكة إلا بتصريح مسبق ، ويحدد الوزير بقرار يصدره لهذه الغاية الأصول الوراثية المشمولة بأحكام هذه المادة .

ب- كل من أخرج أو حاول إخراج أصول وراثية نباتية أو حيوانية من المملكة دون تصريح يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار ويتم مصادرة ما يضبط منها .

المادة ١٤-أ- لا يجوز لحائز أرض ومهما كانت مساحتها أو موقعها أو طبيعة استغلالها زراعة أشجار مثمرة أو حرجية على حدود الأرض التي يحوزها قد تسبب ضرراً لمن يجاوره .

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تحدد بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير المسافات والأبعاد المناسبة لزراعة كل نوع من أنواع الأشجار المثمرة أو الحرجية على حدود أرض الحائز .

مكتبة  
الأصل



ج- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أو التعليمات الصادرة بموجب أحكام الفقرة (ب) منها، في حالة الشكوى من المتضرر، يلزم بإزالة المخالفة وببديل الضرر الذي لحقه بممتلكات غيره ويقوم بتقدير قيمة هذا الضرر لجنة يشكلها الحاكم الإداري يكون أحد أعضائها مهندساً زراعياً من مديرية الزراعة المختصة.

المادة ١٥-أ- تقوم الوزارة بالتعريف بأنظمة الري المناسبة على مستوى المزرعة.

ب- تشارك الوزارة الجهات ذات العلاقة بتنظيم الطلب على مياه الري وتطوير إدارتها.

ج- يصدر الوزير التعليمات التي تحدد شروط استعمال المياه العادمة والمعالجة والمياه المالحة والمياه المسوسة في ري المحاصيل النباتية ويحدد بهذه التعليمات أنواع المحاصيل التي يسمح بريها وبأي نوع من أنواع هذه المياه.

د- يحظر استعمال المياه العادمة أو المعالجة في غسل النباتات والمنتجات النباتية ويعاقب كل من يقوم بذلك بغرامة مقدارها مائة دينار عن كل طن أو جزء منه تم غسله بها ويلزم المخالف بإتلاف تلك النباتات والمنتجات كما ورد في هذه المادة.

هـ- كل من يستعمل المياه العادمة أو المعالجة في ري المحاصيل النباتية خلافاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (ج) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها خمسون ديناراً عن كل دونم أو جزء منه تم ريه بها، ويلزم المخالف بإزالة المحاصيل المزروعة وإتلافها بإشراف أجهزة الوزارة. وفي حال تمنعه أو توائبه عن القيام بذلك على الحاكم الإداري الأمر بإتلافها على نفقة الحائز وإشراف أجهزة الوزارة.

المادة ١٦-أ- لا يجوز إقامة معاصر الزيتون أو تشغيلها إلا بترخيص من الوزارة ووفقاً لتعليمات يصدرها الوزير يبين فيها الشروط الفنية والصحية التي يجب عليها ومواعيد تشغيلها والسجلات التي يتوجب على المالك استحداثها والمعلومات التي يلزم بتقديمها.

ب- كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة، وإذا تكررت المخالفة فيعاقب بالإضافة إلى مضاعفة الغرامة بإغلاق المعصرة لمدة شهر.

المادة ١٧-أ- يحظر زراعة أي صنف من أصناف المحاصيل النباتية التي تسري عليها شروط التسجيل إذا لم يكن مسجلاً وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة.

ب- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم إجراءات تسجيل أصناف المحاصيل النباتية وشروطه ومتطلباته، ويشكل الوزير لهذه الغاية لجنة يحدد بقراره تشكيلها، مهامها وطريقة عملها والمحاصيل التي يجب تسجيلها.

ج- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) أو التعليمات الصادرة بموجب أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها ضعف ثمن التقاوى التي استخدمت في زراعة المحصول، ويتم تقدير كميتها وقيمتها بواسطة لجنة يشكلها الوزير لهذه الغاية ويتم إتلاف المحصول بإشراف أجهزة الوزارة مقابل تعويض يدفعه بائع هذه التقاوى للحائز وفقاً لما تقرره الوزارة.

ملاحظة الأصل



## التقاوى

المادة ١٨-أ- يحظر إنتاج التقاوى أو إكثارها أو تجهيزها أو تداولها أو الاتجار بها ما لم تكن مسجلة وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

ب- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و(٨) و(٩) من هذا القانون، يصدر الوزير التعليمات المتعلقة بما يلي :-

- ١- أنواع التقاوى التي يجب تسجيلها لمقاصد السماح باستعمالها في المملكة والشروط والإجراءات الخاصة بذلك .
- ٢- شروط الترخيص لإنتاج التقاوى وإكثارها وتجهيزها وتخزينها وتداولها والاتجار بها والإعلان عنها .
- ٣- شروط استيراد التقاوى .

٤- طرق تحليل التقاوى وفحصها واختبارها .

ج- يحظر إدخال التقاوى إلى المملكة لأغراض تجارية أو للاستعمال الخاص ولا يسمح بالتخليص عليها ويتوجب إعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إلثافها في مركز الحدود في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا كانت غير مسجلة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة .
- ٢- إذا كانت مسجلة في المملكة وتبين أنه غير مسموح باستعمالها في بلد المنشأ أو طرأ سبب صحي أو بيئي يحول دون إدخالها أو استعمالها .
- ٣- إذا كانت مسجلة وتبين نتيجة إجراء الفحوص أنها غير مطابقة للقواعد الفنية الخاصة بها إلا إذا كانت خصالها تفوق علمياً الخصائص المحددة في القواعد الفنية المعتمدة .
- ٤- إذا كانت البيانات المدونة على عبواتها أو ملصقاتها تخالف البيانات التي اعتمدت عند تسجيلها .

د- يستثنى من أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة العينات التي تسمح التعليمات بإدخالها لإجراء التجارب والبحوث العلمية عليها أو لأغراض تسجيلها .

هـ- يتم تسجيل التقاوى بواسطة لجنة يشكلها الوزير لهذه الغاية تتولى دراسة طلبات التسجيل والتنسيق للوزير بذلك لإصدار قراره بشأنها .

و- ١- كل من أدخل إلى المملكة تقاوى غير مسجلة ويتوجب تسجيلها يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار عن كل كيلو غرام أو جزء منه وتصادر الكمية التي يتم ضبطها .

٢- كل من أنتج لغايات تجارية تقاوى غير مسجلة ويتوجب تسجيلها أو دون ترخيص أو كثرها أو جهزها يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتصادر الكمية التي يتم ضبطها .

٣- كل من اتجر بالتقاوى دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار ويتم إغلاق مكان الاتجار لحين تصويب المخالفة .

٤- كل من اتجر بتقاوى غير مسجلة في المملكة واجبة التسجيل وفقاً لأحكام هذا القانون يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار ويتم إلثاف التقاوى موضوع المخالفة .

٥- كل من أنتج تقاوى تخالف القواعد الفنية المعتمدة في قرار تسجيلها أو جهزها أو اتجر بها أو باعها أو عرضها للبيع أو أعلن عنها أو وضع بيانات على عبواتها تخالف البيانات المعتمدة يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار وتصادر الكميات موضوع المخالفة على أن لا تتم المصادرة إذا كانت المخالفة نقصاً في الوزن .

المادة ١٩-أ-١- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم إنتاج غراس الأشجار المثمرة والحرارية والرعوية، وأشتال النباتات الطبية والعطرية والخضار وأزهار القطف، ونباتات الزينة وشروط ترخيص مشاتل إنتاجها وأماكن الاتجار بها وتداولها .

هكذا في الأصل



٢- لا يسمح بإدخال أي غراس أو أشغال إلى المملكة ما لم تكن مستوفية لتدابير الصحة والصحة النباتية والقواعد الفنية المعتمدة ويتوجب إعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إتلافها في مركز الحدود على نفقة المستورد ودون تعويض.

ب-١- كل من أنتج غراساً أو أشغالاً لأغراض تجارية دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار ويتم مصادرة الغراس والاشغال المنتجة وإغلاق مكان الإنتاج.

٢- كل من أنتج غراساً أو أشغالاً غير مستوفية للقواعد الفنية ولتدابير الصحة والصحة النباتية أو إتجر بها أو عرضها للبيع يعاقب بغرامة مقدارها ديناران عن كل غرسه ومائتا فلس عن كل شتلة ويتم إتلاف الغراس والأشغال موضوع المخالفة على نفقة المخالف ودون تعويض.

٣- كل من باع أو عرض للبيع غراساً أو أشغالاً أو نباتات زينة في أماكن غير مرخصة يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار وإغلاق المكان لحين تصويب المخالفة أما إذا تمت عملية البيع أو العرض للبيع في سيارات متحركة فيعاقب البائع بغرامة مقدارها مائة دينار ويتم مصادرة الغراس والأشغال موضوع المخالفة.

٤- كل من امتنع أو تواني عن استخدام السجلات والقيود التي تحددها الوزارة لتدوين المعلومات الأساسية عن موجودات المشتل الخاص به من الغراس والأشغال أو استخدم هذه السجلات بصورة تخالف التعليمات يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة ويتم إلغاء ترخيص المشتل ولا يحدد الترخيص إلا بطلب جديد.

### المخصصات ومنظمات نمو النبات

المادة ٢٠-١- يحظر إنتاج المخصصات ومنظمات نمو النبات أو تجهيزها أو تداولها أو الاتجار بها لمقاصد استعمالها في المملكة دون ترخيص من الوزارة وتسجيلها لديها.

ب- يحظر إدخال المخصصات ومنظمات نمو النبات إلى المملكة لأغراض تجارية أو للاستخدام الخاص ولا يسمح بالتخليص عليها ويتوجب إعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إتلافها في مركز الحدود في أي من الحالات التالية :-

١- إذا كانت غير مسجلة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (د) من هذه المادة.

٢- إذا كانت مسجلة في المملكة وتبين أنه غير مسموح باستعمالها في بلد المنشأ أو طرأ سبب صحي أو بيئي يحول دون إدخالها أو استعمالها.

٣- إذا كانت مسجلة وتبين نتيجة إجراء الفحوص أنها غير مطابقة للقواعد الفنية الخاصة بها إلا إذا كانت خصائصها تفوق علمياً الخصائص المحددة في القواعد الفنية المعتمدة.

٤- إذا كانت البيانات المدونة على عبواتها أو ملصقاتها تخالف البيانات التي اعتمدت عند تسجيلها.

ج- يستثنى من أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة العينات التي تسمح التعليمات بإدخالها لإجراء التجارب والبحوث العلمية عليها أو لأغراض تسجيلها.

د- مع مراعاة أحكام المادتين (٦) و (٨) من هذا القانون يصدر الوزير التعليمات المتعلقة بما يلي :-

١- شروط تسجيل المخصصات ومنظمات نمو النبات وإجراءاته.

ملاحظة



- ٢- شروط الترخيص لإنتاج المخصبات ومنظمات نمو النبات وتجهيزها وتخزينها وتداولها والاتجار بها والإعلان عنها.
- ٣- شروط استيراد مخصبات ومنظمات نمو النبات.
- ٤- طرق تحليل المخصبات ومنظمات نمو النبات وفحصها واختبارها.
- هـ- يتم تسجيل المخصبات ومنظمات نمو النبات بواسطة لجنة يشكلها الوزير لهذه الغاية تتولى دراسة طلبات التسجيل والتنسيق بذلك إلى الوزير لإصدار قراره بشأنها.
- و- ١- كل من أدخل إلى المملكة مخصبات أو منظمات نمو نبات غير مسجلة يعاقب بغرامة مقدارها خمسة دنانير عن كل كيلو غرام أو جزء منه وتصادر الكمية التي يتم ضبطها.
- ٢- كل من أنتج أو جهز في المملكة مخصبات أو منظمات نمو نبات غير مسجلة أو دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتتم مصادرة الكميات التي تم إنتاجها أو تجهيزها وإغلاق مكان الإنتاج أو التجهيز لحين تصويب المخالفة.
- ٣- كل من تجر بمخصبات أو بمنظمات نمو نبات غير مسجلة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتتم مصادرة الكميات موضوع المخالفة.
- ٤- كل من تجر بمخصبات أو بمنظمات نمو نبات دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار ويغلق مكان الاتجار لحين تصويب المخالفة.
- ٥- كل من أنتج مخصبات أو منظمات نمو نبات تخالف خصائصها القواعد الفنية المعتمدة في قرار تسجيلها أو جهزها أو تجر بها أو باعها أو عرضها للبيع أو أعلن عنها أو وضع بيانات على عبواتها تخالف البيانات المعتمدة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتصادر الكميات موضوع المخالفة على أن لا تتم المصادرة إذا كانت المخالفة نقصاً في الوزن.

## المبيدات

- المادة ٢١-أ- يحظر إنتاج المبيدات أو تجهيزها أو تداولها أو الاتجار بها لمقاصد استعمالها في المملكة دون ترخيص من الوزارة وتسجيلها لديها.
- ب- يحظر إدخال المبيدات إلى المملكة لأغراض تجارية أو للاستخدام الخاص ولا يسمح بالتخليص عليها ويتوجب إعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير في أي من الحالات التالية :-
- ١- إذا كانت غير مسجلة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (د) من هذه المادة.
- ٢- إذا كانت مسجلة في المملكة وتبين أنه غير مسموح باستعمالها في بلد المنشأ أو طرأ سبب صحي أو بيئي يحول دون إدخالها أو استعمالها.
- ٣- إذا كانت مسجلة وتبين نتيجة إجراء الفحوص أنها غير مطابقة للقواعد الفنية الخاصة بها إلا إذا كانت خصائصها تفوق علمياً الخصائص المحددة في القواعد الفنية المعتمدة.
- ٤- إذا كانت البيانات المدونة على عبواتها أو ملصقاتها تخالف البيانات التي اعتمدت عند تسجيلها.
- ج- يستثنى من أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة العينات التي تسمح التعليمات بإدخالها لإجراء التجارب والبحوث العلمية عليها أو لأغراض تسجيلها.
- د- مع مراعاة أحكام المادتين (٦) و(٨) من هذا القانون، يصدر الوزير التعليمات المتعلقة بما يلي :-
- ١- شروط تسجيل المبيدات والإجراءات الخاصة بذلك.
- ٢- شروط الترخيص لإنتاج المبيدات وتجهيزها وتخزينها وتداولها والاتجار بها والإعلان عنها.
- ٣- شروط استيراد المبيدات.

مكتبة  
من الأصل



٤- طرق تحليل المبيدات وفحصها واختبارها.

هـ- يتم تسجيل المبيدات بواسطة لجنة يشكلها الوزير لهذه الغاية تتولى دراسة طلبات التسجيل والتنسيق بذلك إلى الوزير لإصدار قراره بشأنها.

و-١- كل من أدخل إلى المملكة مبيدات غير مسجلة يعاقب بغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل كيلو غرام أو جزء منه وتصادر الكمية التي يتم ضبطها.

٢- كل من أنتج أو جهز في المملكة مبيدات غير مسجلة أو دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتتم مصادرة الكميات التي تم إنتاجها أو تجهيزها وإغلاق مكان الإنتاج أو التجهيز لحين تصويب المخالفة.

٣- كل من اتجر بمبيدات دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار ويغلق مكان الاتجار لحين تصويب المخالفة.

٤- كل من اتجر بمبيدات غير مسجلة في المملكة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار ويتم إلحاق المبيدات موضوع المخالفة.

٥- كل من أنتج مبيدات تخالف خصائصها القواعد الفنية المعتمدة في قرار تسجيلها أو جهزها أو اتجر بها أو باعها أو عرضها للبيع أو أعلن عنها أو وضع بيانات على عبواتها تخالف البيانات المعتمدة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتصادر الكميات موضوع المخالفة على أن لا تتم المصادرة إذا كانت المخالفة نقصاً في الوزن.

#### مكافحة الآفات النباتية والحجر النباتي

المادة ٢٢- مع مراعاة أحكام المادتين (٦) و(٨) من هذا القانون:-

أ- يصدر الوزير تعليمات يحدد فيها الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع انتشار الآفات والأمراض في النباتات ومكافحتها بما في ذلك:-

١- الشروط الصحية للنباتات والمنتجات النباتية التي يسمح بتداولها أو الاتجار بها في المملكة

٢- إجراءات مقاومة الآفات والأمراض الوبائية ومكافحتها بما في ذلك أساليب مكافحة المتكاملة والأدوات والمواد الكيماوية والبيولوجية المستخدمة والشروط الآمنة لاستخدامها.

٣- طرق معالجة النباتات والمنتجات النباتية المصابة بآفات أو أمراض.

٤- الحالات التي يتقرر فيها إتلاف النباتات المصابة والحالات التي تستدعي التعويض عن النبات الذي يتقرر إتلافه.

٥- شروط نقل أو مرور النباتات والمواد الأخرى القابلة لنقل آفة أو مرض وبائي من منطقة إلى أخرى.

٦- أساليب مكافحة الجراد الصحراوي وإجراءاتها وتنظيم مساهمة الجهات الأخرى الرسمية والأهلية في عملية مكافحة، وعملية وضع اليد على ما يلزم من آلات وأدوات ومواد كيماوية ووسائل نقل لدى القطاع الخاص إذا تطلب الأمر ذلك مقابل الأجر أو الثمن.

٧- الإعلان عن خلو المملكة أو أي منطقة منها من أي آفة أو مرض أو وباء نباتي أو عن أي منطقة يكون التشار هذه الآفات أو الأمراض فيها منخفضاً واتخاذ الإجراءات التي تكفل إبقائها على حالتها.

ب- في حال ظهور آفة أو مرض في المملكة يشكل خطراً على النباتات، على الوزير أن يعلن عن وجود هذه الآفة أو المرض وعن المنطقة الموبوءة أو المصابة للجمهور وللجهات الأخرى المعنية، وأن يصدر قرارات لاتخاذ التدابير المناسبة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

هكذا في الأصل



المادة ٢٣-أ- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و (٨) و (٩) من هذا القانون، يحظر إدخال النباتات والمنتجات النباتية إلى المملكة في أي من الحالات المبينة أدناه ويتوجب إعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إتلافها بإشراف أجهزة الوزارة على نفقة المخالف :-

- ١- إذا كانت مصابة أو ملوثة بأفات أو أمراض غير موجودة في المملكة أو مصابة أو ملوثة بأفات أو أمراض موجودة في المملكة قد يزيد دخولها الخطر على المزروعات المحلية.
- ٢- إذا كانت تحتوي على أتربة أو مزروعة بعبوات تحتوي على أتربة.
- ب- كل من أدخل إلى المملكة نباتات أو منتجات نباتية محظور إدخالها بموجب أحكام الفقرة (١) من هذه المادة يعاقب بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل طن أو جزء منه ويتم إتلاف المواد المضبوطة بإشراف أجهزة الوزارة وعلى نفقة المخالف.

المادة ٢٤-أ- يحظر الاتجار بالنباتات والمنتجات النباتية في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا كانت تحمل آفة أو مرضاً يشكل انتقاله خطراً على النباتات.
- ٢- إذا كانت تحمل آفة أو مرضاً موجوداً في المملكة قد يزيد الاتجار بها من فرصة انتقال الآفة أو المرض إلى نباتات أو مناطق أخرى.
- ٣- إذا كانت مصابة بآفة أو مرض غير موجود في المملكة سابقاً.
- ٤- إذا كانت خصائصها تخالف القواعد الفنية المعتمدة.

ب-١- كل من يخالف أحكام البنود (١) و (٢) و (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار عن كل طن أو جزء منه وتصادر المواد موضوع المخالفة ويتم إتلافها .

٢- كل من يخالف أحكام البند (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها ضعف ثمن المواد المخالفة التي يتم ضبطها .

ج- يتم إتلاف المواد موضوع المخالفة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بإشراف أجهزة الوزارة وعلى نفقة المخالف .

المادة ٢٥- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توصية الوزير المختص وفي حالة الضرورة ولضمان تمويل المملكة ، السماح بإدخال المنتجات النباتية التي تستورد لأغراض الترميم والمصايب بأفات موجودة في المملكة إذا أمكن اتخاذ الوسائل لمعالجتها والقضاء على ما بها من آفات دون أن يلحق ذلك ضرراً بالصحة العامة أو بالأراضي أو المزروعات وشريطة أن يتم إدخالها ومعالجتها بإشراف أجهزة الوزارة وعلى مسؤولية المستورد وأن يتحمل المستورد نفقات المعالجة التي يحددها الوزير.

المادة ٢٦-أ- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و (٨) و (٩) من هذا القانون، يصدر الوزير التعليمات التي تنظم إجراءات الحجر النباتي بما في ذلك:-

- ١- تحديد إجراءات العمل في المحاجر النباتية، وإجراءات فحص النباتات والمنتجات النباتية المستوردة والمصدرة والوسائل المتبعة في ذلك .
- ٢- تحديد الدول التي يحظر استيراد النباتات والمنتجات النباتية منها لأسباب صحية أو بيئية إلى حين زوال هذه الأسباب .
- ٣- تحديد الشروط والإجراءات التي تنظم مرور إرساليات النباتات والمنتجات النباتية بأراضي المملكة (التراخيص) .
- ٤- تحديد الإجراءات والوسائل المتعلقة بمعالجة النباتات والمنتجات النباتية المستوردة المصابة بأفات أو أمراض موجودة في المملكة ونفقات المعالجة .

مكرر من الأصل



ب- يحظر إدخال النباتات والمنتجات النباتية المستوردة إلى المملكة إلا بعد استكمال إجراءات الحجر النباتي عليها، وللوزير أن يستثني من عملية الحجر النباتات والمنتجات النباتية التي يثبت بشكل قاطع خلو الدولة المصدرة لها أو خلو مناطق محددة منها وخلو الدول المارة بها من الآفات والأمراض غير الموجودة في المملكة، كما ويستثني الوزير من الحجر نباتات ومنتجات نباتية معينة مستوردة من أي دولة تعترف المملكة بتبادل تدابير الصحة والصحة النباتية معها بناءً على اتفاقية اعتراف متبادل.

#### الحراج والمراعي

المادة ٢٧-أ- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم إدارة الحراج الحكومي والأراضي الحرجية ووسائل تطويرها وتنميتها والمحافظة عليها وحمايتها وشروط الرعي فيها كما يحدد الوزير بالتنسيق مع الجهات المعنية الشروط المتعلقة بما يلي :-

- ١- فتح الطرق والشوارع وتوسعتها وتمديد خطوط الماء والكهرباء والهاتف وفتح المجاري والأقنية في الأراضي الحرجية وكيفية التعامل مع الأشجار الحرجية عند تنفيذ هذه المشاريع .
- ٢- زراعة جوانب الطرق بالأشجار الحرجية .

ب- يجوز بموافقة من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير والوزير المختص أو الجهة المعنية ، حسب مقتضى الحال ، إقامة مشاريع عامة في الأراضي الحرجية .

ج- يسمح لأصحاب الحراج الخاص وفق الشروط والمعايير الفنية التي يحددها الوزير باستثمار حراجهم بالتقليم أو بتبديل أشجارهم الحرجية بأشجار مثمرة شريطة حصولهم على ترخيص من الوزارة ودفع الرسوم المقررة .

د- كل من يخالف شروط الترخيص باستثمار الحراج الخاص تلقى الرخصة الممنوحة له ويعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار عن كل شجرة أو شجيرة حرجية تم استثمارها بصورة تخالف شروط الرخصة وتصادر المسواد الحرجية والأدوات التي تم استخدامها في عملية القطع .

هـ- كل من يخالف تعليمات وشروط الترخيص بالرعي في الحراج الحكومي يعاقب بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل رأس ماشية يتم ضبطه بصورة مخالفة بالإضافة إلى غرامة مقدارها خمسون ديناراً عن كل شجرة أو شجيرة حرجية أو رعوية تم الإضرار بها .

المادة ٢٨- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر :-

أ- لا يجوز تفويض الأراضي الحرجية إلى أي شخص أو جهة أو تخصيصها أو بيعها أو مبادلتها مهما كانت الأسباب .

ب- لا يجوز إدخال الأراضي الحرجية في حدود البلديات إلا بموافقة من الوزير، كما لا يجوز تقسيم الأراضي الحرجية داخل حدود التنظيم أو تغيير صفة استعمالها .

المادة ٢٩- للوزير أن يصدر التعليمات التي تحدد الشروط التي يجب أن تتوافر في الأراضي المملوكة لتنفيذ عمليات التحريج فيها بواسطة أجهزة الوزارة وعلى نفقتها شريطة موافقة المالك على ذلك .

المادة ٣٠- للوزير أن يوزع مجاناً أي كمية من الغراس الحرجية أو الرعوية على أي جهة كانت لزراعتها إذا رأى في ذلك منفعة عامة .

مكزن من الأصل



المادة ٣١- على كل من حصل على رخصة تصنيع مواد حرجية أو استثمارها أو نقلها أن يبرز هذه الرخصة عند الطلب إلى موظفي الوزارة أو أفراد الأمن العام أو أي جهة مخولة وإذا امتنع أو عجز عن إبرازها تتم مصادرة ما بحوزته من مواد حرجية وإذا تعدد ذلك تقدر قيمة المواد المصادرة بالأسعار الدارجة وتبقى بحوزة الظنين ويعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار.

المادة ٣٢-١- يحظر الاعتداء على الأراضي الحرجية سواء بإقامة المساكن الدائمة أو المؤقتة أو الأبنية أو الإنشاءات عليها أو حفر الآبار أو الكهوف أو تمديد خطوط الماء أو الكهرباء أو الهاتف أو فتح المجاري أو الأقبية فيها أو فلحها أو حرائقها أو الرعي فيها دون ترخيص.

٢- يحظر الاعتداء على الأراضي الحرجية سواء بإزالة أو بتخريب علاماتها وأسبجتها الحدودية أو طرح الأنقاض والنفايات والمخلفات الصلبة أو السائلة أو المشعة أو أي مواد ملوثة للبيئة عليها أو بأي اعتداء آخر.

ب-١- كل من يعتدي على الأراضي الحرجية بإقامة مسكن أو بناء أو أي منشآت عليها أو بحفر بئر أو كهف فيها يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه ويعاقب بالعقوبة نفسها المتعهد المنفذ وعلى الحاكم الإداري إزالة الاعتداء فوراً وعلى نفقة المعتدي وتتم مصادرة المواد والأدوات التي يتم ضبطها في موقع الاعتداء.

٢- كل من يعتدي على الأراضي الحرجية بالحراثة أو الزراعة يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائة دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه وعلى الحاكم الإداري إزالة الاعتداء على نفقة المعتدي.

٣- كل من يقوم بإزالة أو بتخريب العلامات أو الأسبجة الحدودية يعاقب بغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل زاوية وعشرون ديناراً عن كل علامة أو جسر تمت إزالته أو تخريبه ويلزم بإعادة الوضع على ما كان عليه.

٤- كل من يقوم بإدخال المواشي للأراضي الحرجية أو الحراج الحكومي والرعي فيها دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها ديناران عن كل رأس ماشية يتم ضبطه ويعاقب بالعقوبة نفسها مالك المواشي بالإضافة إلى مقدار بدل الضرر الوارد في ضبط المخالفة.

٥- مع مراعاة ما ورد في أي تشريع آخر كل من يقوم بإلقاء الأنقاض والنفايات والمخلفات الصلبة أو السائلة أو المشعة أو أي مواد ملوثة للبيئة على الأراضي الحرجية يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه ويلزم بإزالة المواد التي قام بإلقائها.

٦- كل من يقوم بتمديد خطوط الماء أو الكهرباء أو الهاتف أو فتح المجاري أو الأقبية أو الشوارع أو الطرق في الأراضي الحرجية دون موافقة مسبقة من الوزير يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل اعتداء ويلزم بإزالة الاعتداء على نفقته بالإضافة إلى بدل الضرر وبدل المثل.

٧- تضاعف العقوبات المنصوص عليها في البنود (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) من الفقرة (ب) من هذه المادة في حال تكرار المخالفة.

المادة ٣٣-١- يحظر إشعال النار في مناطق الحراج الحكومي وفي المناطق المجاورة له حتى مسافة ثلاثمائة متر حوله وللوزير أو الحاكم الإداري عند نشوب حريق في الحراج الحكومي أن يقرر وضع اليد على ما يلزم من آلات ومواد ووسائل نقل خاصة لاستعمالها في أعمال المكافحة شريطة تعويض مالكيها.

هكذا في الأصل



المادة ٣١- على كل من حصل على رخصة تصنيع مواد حرجية أو استثمارها أو نقلها أن يبرز هذه الرخصة عند الطلب إلى موظفي الوزارة أو أفراد الأمن العام أو أي جهة مخولة وإذا امتنع أو عجز عن إبرازها تتم مصادرة ما بحوزته من مواد حرجية وإذا تعدر ذلك تقدر قيمة المواد المصادرة بالأسعار الدارجة وتبقى بحوزة الظنين ويعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار.

المادة ٣٢-١- يحظر الاعتداء على الأراضي الحرجية سواء بإقامة المساكن الدائمة أو المؤقتة أو الأبنية أو الإنشاءات عليها أو حفر الآبار أو الكهوف أو تمديد خطوط الماء أو الكهرباء أو الهاتف أو فتح المجاري أو الأقنية فيها أو فلحها أو حرثها أو الرعي فيها دون ترخيص.

٢- يحظر الاعتداء على الأراضي الحرجية سواء بإزالة أو بتخريب علاماتها وأسيجتها الحدودية أو طرح الأنقاض والنفايات والمخلفات الصلبة أو السائلة أو المشعة أو أي مواد ملوثة للبيئة عليها أو بأي اعتداء آخر.

ب-١- كل من يعتدي على الأراضي الحرجية بإقامة مسكن أو بناء أو أي منشآت عليها أو بحفر بئر أو كهف فيها يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه ويعاقب بالعقوبة نفسها المتعهد المنفذ وعلى الحاكم الإداري إزالة الاعتداء فوراً وعلى نفقة المعتدي وتتم مصادرة المواد والأدوات التي يتم ضبطها في موقع الاعتداء.

٢- كل من يعتدي على الأراضي الحرجية بالحرث أو الزراعة يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائة دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه وعلى الحاكم الإداري إزالة الاعتداء على نفقة المعتدي.

٣- كل من يقوم بإزالة أو بتخريب العلامات أو الأسيجة الحدودية يعاقب بغرامة مقدارها عشرة دنالير عن كل زاوية وعشرون ديناراً عن كل علامة أو جسر تمت إزالته أو تخريبه ويلزم بإعادة الوضع على ما كان عليه.

٤- كل من يقوم بإدخال المواشي للأراضي الحرجية أو الحراج الحكومي والرعي فيها دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها ديناران عن كل رأس ماشية يتم ضبطه ويعاقب بالعقوبة نفسها مالك المواشي بالإضافة إلى مقدار بدل الضرر الوارد في ضبط المخالفة.

٥- مع مراعاة ما ورد في أي تشريع آخر كل من يقوم بإلقاء الأنقاض والنفايات والمخلفات الصلبة أو السائلة أو المشعة أو أي مواد ملوثة للبيئة على الأراضي الحرجية يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه ويلزم بإزالة المواد التي قام بإلقائها.

٦- كل من يقوم بتمديد خطوط الماء أو الكهرباء أو الهاتف أو فتح المجاري أو الأقنية أو الشوارع أو الطرق في الأراضي الحرجية دون موافقة مسبقة من الوزير يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل اعتداء ويلزم بإزالة الاعتداء على نفقته بالإضافة إلى بدل الضرر وبدل المثل.

٧- تضاعف العقوبات المنصوص عليها في البنود (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) من الفقرة (ب) من هذه المادة في حال تكرار المخالفة.

المادة ٣٣-١- يحظر إشعال النار في مناطق الحراج الحكومي وفي المناطق المجاورة له حتى مسافة ثلاثمائة متر حوله وللوزير أو الحاكم الإداري عند نشوب حريق في الحراج الحكومي أن يقرر وضع اليد على ما يلزم من آلات ومواد ووسائل نقل خاصة لاستعمالها في أعمال المكافحة شريطة تعويض مالكيها.

هكذا في الأصل



ب- كل من يتسبب في إشعال النار في الحراج الحكومي أو الخاص يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مقدارها خمسون ديناراً عن كل شجرة أو شجيرة حرجية أُلْفها الحريق ويلزم بدفع تكاليف إطفاء الحريق.

المادة ٣٤-أ- مع مراعاة أحكام المادة (٢٧) من هذا القانون يحظر ما يلي :-

- ١- قطع الأشجار والشجيرات الحرجية والنباتات البرية دون ترخيص من الوزير.
- ٢- حرق الأشجار والشجيرات الحرجية والنباتات البرية أو تجريدتها من قشورها أو من أوراقها إلا في الحالات والظروف التي يحددها الوزير ويترخيص منه.
- ٣- تشذيب أو تقليم الأشجار والشجيرات الحرجية والنباتات البرية أو قطع أي غصن منها دون ترخيص من الوزير.
- ٤- جمع أي مادة حرجية أو حيازتها أو تخزينها أو تصنيعها أو نقلها دون ترخيص ويصدر الوزير قراراً يحدد فيه ائمان المواد الحرجية.
- ٥- قطع اشجار الخروب والبطم والاشجار البرية كاللوز والأجاص والزيتون والزعرور في الحراج الخاص إلا أنه يسمح بتقليصها لأغراض التركيب أو التطعيم ويجوز لحائزها الانتفاع بثمارها.
- ٦- صنع الفحم من الحراج الحكومي أو من الحراج الخاص إلا بترخيص من الوزير.
- ٧- يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة بما في ذلك تحديد ائمان المواد الحرجية.

ب-١- كل من يخالف أحكام البنود (١) و (٢) و (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائة دينار عن كل شجرة يتم قطعها من الحراج الحكومي وبغرامة مقدارها خمسون ديناراً عن كل شجرة من الحراج الخاص وفي كلتا الحالتين تصادر المواد الحرجية والأدوات القاطعة التي يتم ضبطها.

٢- كل من يخالف أحكام البنود (٣) و (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائة دينار عن كل طن أو جزء منه إذا كانت من الأشجار الحرجية أو منتجاتها وعشرة دنانير عن كل متر مكعب إذا كانت من الحجارة أو الرمال أو الأتربة أو الدبال وتصادر المواد التي يتم ضبطها.

٣- كل من يخالف أحكام البند (٦) من الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل كيلو غرام أو جزء منه وتصادر الكميات التي يتم ضبطها.

٤- يعاقب بالعقوبة نفسها والمنصوص عليها في البندين (٢) و (٣) من هذه الفقرة سائق واسطة النقل الذي تضبط معه مواد حرجية دون حصوله على تصريح لنقلها وتحجز واسطة النقل لمدة شهر لدى أقرب مركز أمني.

ج- تضاعف الغرامات المالية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة في حال تكرار المخالفة.

المادة ٣٥-أ- يصدر الوزير قراراً يحدد فيه أنواع الأشجار الحرجية والثمار والنباتات البرية المشمولة بأحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة.

ب- يحظر قطع أي من الأشجار الحرجية المعمرة أو النادرة والنباتات البرية المهددة بالانقراض أو إنلافها أو الاعتداء عليها بأي شكل من الأشكال.

ج- يحظر قطع الأشجار المثمرة النادرة والمهددة بالانقراض أو إنلافها إلا بموافقة من الوزير.

د- كل من يخالف أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها خمسمائة دينار عن كل شجرة حرجية



نادرة أو معمرة ومائة دينار عن كل شجرة مثمرة نادرة أو معمرة ودينار واحد عن كل نبتة برية يتم قطعها أو إتلافها .

المادة ٣٦- بالإضافة إلى ما ورد في المادة (٢) من هذا القانون، تعتبر الأراضي المسجلة باسم خزينة المملكة وأي أراض أخرى للدولة يقل المعدل السنوي لسقوط الأمطار عليها عن (٢٠٠) ملم من أراضي المراعي ويستثنى من ذلك :-

- أ- الأراضي المستغلة بالري الدائم وأراضي المشاريع الزراعية والسكنية القائمة قبل نفاذ هذا القانون .
- ب- الأراضي المستغلة للنفع العام أو المخصصة لمصالح الدولة ومؤسساتها قبل نفاذ هذا القانون أو التي يقرر مجلس الوزراء تخصيصها لهذه الغاية بعد العمل بأحكام هذا القانون .

المادة ٣٧- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم إجراءات وعمليات تحسين أراضي المراعي وتطويرها والحفاظة عليها وعلى عناصرها الطبيعية بما في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والمزروعة وتنظيم بيئتها وإدارة الرعي فيها وتحديد فتراته وبديل استغلال هذه المراعي .

المادة ٣٨- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يمنع ما يلي :-

- أ- تفويض أراضي المراعي لأي شخص أو تخصيصها أو تاجيرها أو مبادلتها إلا أنه يسمح بتأجيرها لجمعيات مربّي الماشية التعاونية أو لاتحادات المزارعين النوعية بغرض استغلال غطائها النباتي الرعوي في تربية الماشية .
- ب- التوسع في حدود ومناطق تنظيم البلديات والمجالس القروية المجاورة لأراضي المراعي المنظمة قبل نفاذ هذا القانون إلا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٣٩- أ- يحظر التعدي على أراضي المراعي سواء بحرائثها أو زراعتها أو إقامة الأبنية أو المنشآت عليها أو فتح المقالع أو المرامل فيها أو قطع أو خلع أو حرق النباتات النامية عليها أو جمع بذورها أو الاعتداء على آبارها أو علاماتها الحدودية وأسيجتها أو بأي اعتداء آخر كطرح الأنقاض أو النفايات أو المخلفات الصلبة أو السائلة أو المشعة أو أي مواد ملوثة للبيئة عليها .

ب- ١- كل من يعتدي على أراضي المراعي بحرائثها أو زراعتها يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها خمسون ديناراً عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه كما وتتم مصادرة المزروعات .

٢- كل من يعتدي على أراضي المراعي بإقامة أبنية أو منشآت عليها يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه ويلزم بإزالة الاعتداء على نفقته ويعاقب بالعقوبة نفسها المتعهد الذي قام بتنفيذ الاعتداء .

٣- كل من يعتدي على أراضي المراعي بفتح المقالع أو المرامل فيها يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها خمسمائة دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه ويلزم المعتدي بإعادة الأرض إلى طبيعتها السابقة وتصادر المواد والأدوات التي استخدمت في الاعتداء .

٤- كل من يقوم بإزالة أو قطع أو خلع أو حرق نباتات المراعي المزروعة أو البرية يعاقب بغرامة مقدارها عشرون ديناراً عن كل شجيرة رعوية ودينار واحد عن كل نبتة برية أخرى .

٥- كل من يقوم بالاعتداء على العلامات الحدودية لأراضي المراعي أو أسيجتها أو آبارها يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل زاوية وعشرون ديناراً عن كل جسر أو علامة حدودية تم الاعتداء عليها وخمسمائة دينار عن كل بئر تم الاعتداء عليه بالردم أو بالتخريب ويلزم المعتدي بإعادة الحال إلى ما كان عليه أو بنفقات أعادته .

هكذا في الأصل



٦- كل من يقوم بإلقاء النفايات أو المخلفات الصلبة أو السائلة أو المشعة أو أي مواد ملوثة للبيئة على أراضي المراعي يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها مائة دينار عن كل دونم أو جزء منه تم الاعتداء عليه ويلزم بإزالة الاعتداء وعلى نفقته.

ج- في حال تكرار أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة تضاعف الغرامة.

المادة ٤٠- موظفو الحراج والمراعي والأشخاص المفوضين من الوزير مكلفون رسمياً بتنظيم ضبط بحق أي شخص يخالف أحكام المواد (٢٧) و (٣١) و (٣٢) و (٣٣) و (٣٤) و (٣٥) و (٣٩) من هذا القانون وتقديمه إلى القاضي أو الحاكم الإداري المختص. ويحدد في هذا الضبط نوع الاعتداء الذي وقع والأضرار الناتجة منه والمواد التي تم مصادرتها وأثمانها.

المادة ٤١- تنظر دعاوى الحراج والمراعي أمام محاكم الصلح أو المحاكم الإدارية ويتم البت فيها بصفة الاستعجال.

المادة ٤٢- أ- للوزير أن يسمح للسكان المجاورين للحراج الحكومي برعي حيواناتهم فيه باستثناء الماعز مقابل (٥٠٪) من بدل الاستغلال المقرر، كما له أن يسمح لهؤلاء المجاورين باستغلال الحراج الحكومي والأراضي الحرجية المجاورة لهم وإقامة مشاريع مدرة للدخل كتربية النحل وزراعة النباتات الطبية وجنيها وإنتاج الفطر شريطة قيامهم برعاية الحراج الحكومي وحمايته وعدم تأثير هذه الأنشطة على طبيعة الأرض الحرجية والنباتات النامية عليها وذلك وفق أسس وشروط تحدد بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ب- ينظر الحاكم الإداري في قضايا الاعتداءات التي تقع على الأراضي الحرجية والحراج الحكومي وأراضي المراعي والتي لا يعرف مرتكبها ويصدر قراره بمسؤولية أقرب السكان المجاورين لها بمسافة لا تزيد على ثلاثمائة متر عن الأراضي التي يقع عليه الاعتداء.

#### الإنتاج الحيواني

المادة ٤٣- أ- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم إقامة مزارع تربية أو حيازة المواشي ومزارع تربية الدواجن ومفرخاتها ومزارع تربية الأسماك والبرمائيات بما في ذلك تحديد شروط ترخيصها وإجراءاته والشروط الصحية والفنية التي يجب أن تتوافر فيها، ووسائل وطرق مراقبتها، وآلية تسجيل ما يربى فيها والتأكد من سلامتها.

ب- كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أو شروط ترخيص المزرعة أو المفرخة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار ويلزم بإزالة المخالفة وتصويب الوضع خلال المدة التي يحددها الوزير.

ج- كل من يقوم بإنشاء مزرعة أو مفرخة دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وإذا لم يتم ترخيصها وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة يتم إغلاقها بأمر من الحاكم الإداري وبإشرافه.

المادة ٤٤- أ- يحظر إنتاج مواد العلف الخام من أصل حيواني أو العلف المصنع أو الإضافات العلفية أو تجهيزها أو تداولها أو الاتجار بها لمقاصد السماح باستعمالها في المملكة دون ترخيص من الوزارة وتسجيلها لديها.

ب- يحظر إدخال مواد العلف الخام من أصل حيواني والعلف المصنع والإضافات العلفية إلى المملكة لأغراض تجارية أو للاستعمال الخاص

مكتبة الأصل



ولا يسمح بالتخليص عليها ويتوجب إعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إتلافها في مركز الحدود في أي من الحالات التالية :-

١- إذا كانت غير مسجلة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (د) من هذه المادة.

٢- إذا كانت مسجلة في المملكة وتبين أنه غير مسموح باستعمالها في بلد المنشأ أو طرأ سبب صحي أو بيئي يحول دون إدخالها أو استعمالها.

٣- إذا كانت مسجلة وتبين نتيجة إجراء الفحوص أنها غير مطابقة للقواعد الفنية المتعلقة بها إلا إذا كانت خصائصها تفوق علمياً الخصائص المحددة في القواعد الفنية المعتمدة.

٤- إذا كانت البيانات المدونة على عبواتها أو ملصقاتها تخالف البيانات التي اعتمدت عند تسجيلها.

ج- يستثنى من أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة العينات التي تسمح التعليمات بإدخالها لإجراء التجارب والبحوث العلمية عليها أو لأغراض تسجيلها.

د- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و (٨) و (٩) من هذا القانون يصدر الوزير التعليمات المتعلقة بما يلي :-

١- شروط تسجيل مواد العلف الخام من أصل حيواني والعلف المصنع والإضافات العلفية والإجراءات المتبعة في ذلك لمقاصد السماح باستعمالها في المملكة .

٢- شروط الترخيص لإنتاج مواد العلف الخام من أصل حيواني والعلف المصنع والإضافات العلفية وتجهيزها وتخزينها وتداولها والاتجار بها والإعلان عنها.

٣- الشروط الفنية والصحية والبيئية التي يجب توافرها في مواد العلف الخام من أصل حيواني والعلف المصنع والإضافات العلفية للسماح بإنتاجها واستيرادها وتصديرها.

٤- طرق تحليل مواد العلف الخام من أصل حيواني والعلف المصنع والإضافات العلفية وفحصها واختبارها.

هـ- يتم تسجيل مواد العلف الخام من أصل حيواني والعلف المصنع والإضافات العلفية بواسطة لجنة يشكلها الوزير لهذه الغاية تتولى دراسة طلبات التسجيل والتنسيق بذلك إلى الوزير لإصدار قراره بشأنها.

١- كل من أدخل إلى المملكة مواد غير مسجلة من علف خام من أصل حيواني أو علف مصنع أو إضافات علفية يعاقب بغرامة مقدارها خمسة دنانير عن كل كيلو غرام أو جزء منه وتصادر الكميات موضوع المخالفة.

٢- كل من أنتج أو جهز في المملكة مواد غير مسجلة من علف خام من أصل حيواني أو علف مصنع أو إضافات علفية أو دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتتم مصادرة الكميات التي تم إنتاجها أو تجهيزها وإغلاق مكان الإنتاج أو التجهيز لحين تصويب المخالفة.

٣- كل من اتجر بمواد علف خام من أصل حيواني أو بعلف مصنع أو بإضافات علفية دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار ويفلق مكان الاتجار لحين تصويب المخالفة.

٤- كل من اتجر بمواد علف خام من أصل حيواني أو بعلف مصنع أو بإضافات علفية غير مسجلة في المملكة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار ويتم إتلاف الكميات موضوع المخالفة.

٥- كل من أنتج مواد علف خام من أصل حيواني أو علف مصنع أو إضافات علفية تخالف خصائصها القواعد الفنية المعتمدة في قرار تسجيلها أو جهزها أو اتجر بها أو باعها أو عرضها للبيع أو أعلن عنها أو وضع بيانات على عبواتها تخالف البيانات المعتمدة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار

هكذا في الأصل



وتصادر الكميات موضوع المخالفة على أن لا تتم المصادرة إذا كانت المخالفة نقصاً في الوزن.

ز- إذا تبين للوزارة وجود أسباب صحية أو بيئية تحول دون استعمال أي مواد علف خام من أصل حيواني أو علف مصنع أو إضافات علفية مسجلة أو وردت إليها معلومات من مصادر موثوقة تتعلق بذلك وتم إدخالها إلى المملكة فعلى الوزارة حصر الكميات المشتبه بها والتحفظ عليها وإجراء الفحوص المخبرية اللازمة، وفي حال التأكد من وجود هذه الأسباب يلزم المستورد بإعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إتلافها بإشراف أجهزة الوزارة المختصة دون تعويض.

المادة ٤-أ- يحظر إنتاج الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان أو تجهيزها أو تداولها أو الاتجار بها لمقاصد السماح باستعمالها في المملكة دون ترخيص من الوزارة أو مسجلة لديها.

ب- يحظر إدخال الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان إلى المملكة لأغراض تجارية أو للاستعمال الخاص ولا يسمح بالتخليص عليها ويتوجب إعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إتلافها في مركز الحدود في أي من الحالات التالية :-

١- إذا كانت غير مسجلة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (د) من هذه المادة.

٢- إذا كانت مسجلة في المملكة وتبين أنه غير مسموح باستعمالها في بلد المنشأ أو طرأ سبب صحي أو بيئي يحول دون إدخالها أو استعمالها.

٣- إذا كانت مسجلة وتبين نتيجة إجراء الفحوص أنها غير مطابقة للقواعد الفنية المتعلقة بها، إلا إذا كانت خصائصها تفوق علمياً الخصائص المحددة في القواعد الفنية المعتمدة.

٤- إذا كانت البيانات المدونة على عبواتها أو ملصقاتها تخالف البيانات التي اعتمدت عند تسجيلها.

ج- يستثنى من أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة العينات التي تسمح التعليمات بإدخالها لإجراء التجارب والبحوث العلمية عليها أو لأغراض تسجيلها.

د- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و (٨) و (٩) من هذا القانون يصدر الوزير التعليمات المتعلقة بما يلي :-

١- شروط تسجيل الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية البيطرية و منظمات نمو الحيوان والإجراءات المتبعة في ذلك لمقاصد السماح باستعمالها في المملكة.

٢- شروط الترخيص بإنتاج الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان وتجهيزها وتخزينها وتداولها والاتجار بها والإعلان عنها.

٣- الشروط الفنية والصحية والبيئية التي يجب توافرها في الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان للسماح بإنتاجها واستيرادها وتصديرها.

٤- طرق تحليل الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان وفحصها واختبارها.

هـ- يتم تسجيل الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان بواسطة لجنة يشكلها الوزير لهذه الغاية تتولى دراسة طلبات التسجيل والتنسيق بذلك إلى الوزير لإصدار قراره بشأنها.

هكذا في الأصل



- و- ١- كل من أدخل إلى المملكة أدوية بيطرية أو مستحضرات حيائية بيطرية أو منظمات نمو حيوان غير مسجلة يعاقب بغرامة مقدارها خمسة دنانير عن كل كيلو غرام أو جزء منه وتصادر الكميات موضوع المخالفة .
- ٢- كل من أنتج أو جهز في المملكة أدوية بيطرية أو مستحضرات حيائية بيطرية أو منظمات نمو حيوان غير مسجلة أو دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتتم مصادرة الكميات التي تم إنتاجها أو تجهيزها وإغلاق مكان الإنتاج أو التجهيز لحين تصويب المخالفة .
- ٣- كل من اتجر بأدوية بيطرية أو بمستحضرات حيائية بيطرية أو بمنظمات نمو حيوان دون ترخيص يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار ويغلق مكان الاتجار لحين تصويب المخالفة .
- ٤- كل من اتجر بأدوية بيطرية أو بمستحضرات حيائية بيطرية أو بمنظمات نمو حيوان غير مسجلة في المملكة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار ويتم إللاف الكميات موضوع المخالفة .
- ٥- كل من أنتج أدوية بيطرية أو مستحضرات حيائية بيطرية أو منظمات نمو حيوان تخالف خصائصها القواعد الفنية المعتمدة في قرار تسجيلها أو جهزها أو اتجر بها أو باعها أو عرضها للبيع أو أعلن عنها أو وضع بيانات على عبواتها تخالف البيانات المعتمدة يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتصادر الكميات موضوع المخالفة على أن لا تتم المصادرة إذا كانت المخالفة نقصاً في الوزن .
- ز- إذا تبين للوزارة وجود أسباب صحية أو بيئية تحول دون استعمال أدوية بيطرية أو مستحضرات حيائية بيطرية أو منظمات نمو حيوان مسجلة تم إدخالها إلى المملكة أو وردت إليها معلومات من مصادر موثوقة تتعلق بذلك فعلى الوزارة حصر الكميات المشتبه بها والتحقق عليها وإجراء الفحوص المخبرية اللازمة لها ، وفي حال التأكيد من وجود هذه الأسباب يلزم المستورد بإعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إللافها بإشراف أجهزة الوزارة المختصة دون تعويض .

## الصحة الحيوانية والحجر البيطري

المادة ٤٦- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و (٨) و (٩) من هذا القانون :-

- أ - يصدر الوزير تعليمات يحدد فيها الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع انتشار الآفات والأمراض في الحيوانات ومكافحتها بما في ذلك :-
- ١- الشروط الصحية للحيوانات والمنتجات الحيوانية التي يسمح بتداولها أو الاتجار بها في المملكة .
  - ٢- إجراءات مكافحة هذه الأمراض وطرق الوقاية منها والاحتياطات التي يجب اتخاذها لمنع انتشارها والإجراءات التي تتبع مع الحيوانات المريضة أو المشتبه بمرضها والمخالطة لأي منهما وشروط التعويض على حائزها في حال إللافها .
  - ٣- الفحوص والاختبارات الفنية لبيان الحالة الصحية للحيوانات والمنتجات الحيوانية ووسائل إجرائها وتحديد النفقات المترتبة على ذلك .
  - ٤- إجراءات حصر جميع الحيوانات أو بعضها في المناطق التي يحددها الوزير والتي يشتبه بوجود مرض أو وباء معين فيها واختبار الحيوانات لتشخيص أمراضها وتحصينها على نفقة الوزارة .
  - ٥- إجراءات عزل الحيوانات التي يشتبه بإصابتها بأمراض معدية أو سارية وطرق اختبارها وتحديد الالتزامات المترتبة على حائزها أثناء مدة العزل وبعد انتهائها والإجراءات التي يجب اتخاذها أثناء ذلك .
  - ٦- إجراءات مراقبة أماكن تجمع الحيوانات في الأسواق وفي غيرها والاحتياطات التي يجب اتخاذها لضمان سلامتها ومنع انتشار الأوبئة .
  - ٧- شروط نقل ومرور الحيوانات ومنتجاتها القابلة لنقل المرض أو الوباء من منطقة إلى أخرى .

هكذا في الأصل



٨- الإعلان عن خلو المملكة أو أي منطقة منها من أي آفة أو مرض أو وباء حيواني أو عن أي منطقة يكون انتشار هذه الآفات أو الأمراض فيها منخفضاً واتخاذ الإجراءات التي تكفل إبقائها على حالتها.

ب- على الوزير في حال ظهور مرض وبائي أو معددي يشكل خطراً على الإنسان أو الحيوان أن يعلن عن وجوده وعن المنطقة الموبوءة أو التي انتشر بها المرض للجمهور وللجهات الأخرى المعنية، وأن يصدر قرارات لاتخاذ التدابير المناسبة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٤٧-أ- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم شروط الترخيص بتقديم الخدمات الخاصة بالثروة الحيوانية بما فيها مكافحة أمراض الحيوان ومعالجته وإجراء الفحوص المخبرية وتقديم الاستشارات الفنية وعمليات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة وتقنيات الهندسة الوراثية.

ب- كل من يقوم بتقديم أي من الخدمات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة دون ترخيص أو يخالف التعليمات الصادرة بموجبها يعاقب بغرامة مقدارها مائتا دينار، وفي حال تكرار المخالفة يلغى الترخيص ولا يتم تجديده إلا بعد تصويب المخالفة وبطلب ترخيص جديد.

المادة ٤٨- يحدد الوزير بالتعاون مع الجهات المعنية وتعليمات يصدرها لهذه الغاية الإجراءات والوسائل التي تتخذ لمنع انتشار الأمراض المشتركة بما فيها مرض داء الكلب وإجراءات حجر ومراقبة الحيوان الشرس والعقور وتحديد الحالات التي يجوز فيها ضبط هذه الحيوانات وقتلها دون أي تعويض وتحديد النفقات التي يلزم بها حائز الحيوان المحجور عليه.

المادة ٤٩-أ- مع مراعاة أحكام أي تشريع آخر يحظر إلقاء جيف الحيوانات النافقة في الأنهر أو قنوات الري أو مصارفها أو البرك أو الطرق أو الغابات أو أراضي المراعي أو تركها في العراء ويتوجب على الحائز حرق الجيف أو دفنها على عمق كاف من سطح الأرض بعيداً عن مصادر المياه.

ب- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل جيفة طير من الدواجن وعشرة دنانير عن كل جيفة أخرى.

المادة ٥٠-أ- للوزير أن يقرر لأسباب صحية وضع أي مزرعة حيوان أو حيوان تحت العزل للمدة التي يراها ضرورية للتأكد من سلامة الحيوانات المعزولة ووفق الشروط والإجراءات التالية :-

١- يلزم حائز الحيوانات المعزولة بتغذيتها طيلة مدة العزل، وفي حال توافره عن القيام بذلك، للوزير الأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الغذاء لها على نفقة الحائز، ويحدد الوزير نفقات التغذية التي تحصل من الحائز ولا يطالب الحائز بأي نفقات عن أي حيوان ينفق أثناء فترة العزل.

٢- إذا لم تظهر أعراض المرض على الحيوانات المعزولة بعد انتهاء مدة العزل وجب على حائزها تسلمها خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره كتابة بذلك، وإذا استنكف عن ذلك للوزير الأمر ببيعها في المزاد العلني على أن يحتفظ بثمنها أمانة لدى الوزارة وحساب الحائز بعد حسم نفقات التغذية ومصاريف المزاد وأي نفقات أخرى تكبدتها الوزارة.

٣- يصدر الوزير قراراً يحدد به الأمراض الوبائية التي يجب على الحائز التبليغ عنها والحالات التي تستدعي التعويض إذا تقرر إتلاف الحيوان المعزول.

على  
شارع  
عن  
وأن

شاء  
كان  
شجرة

على  
بوض

لترقي  
في إذا  
سلا

على  
مناطاً  
ذرات  
نشط

نفسه  
بذنين  
اليه

على  
مديناً  
ذرات  
نشط

نفسه  
بذنين  
اليه

هكذا في الأصل



ب- كل حائز يمتنع عن تنفيذ قرار الوزير بوضع مزرعته أو الحيوانات التي بحوزته تحت العزل أو يخالف شروط العزل يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وبالحبس لمدة ثلاثة أشهر.

المادة ٥- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و(٨) و(٩) من هذا القانون :-

أ- يحظر إدخال الحيوانات أو منتجاتها إلى المملكة قبل استكمال إجراءات الحجر البيطري عليها، وللوزير أن يستثنى من عملية الحجر أي إرسالية يثبت بشكل قاطع خلو الدولة المصدرة لها أو مناطق محددة منها وخلو الدول المارة بها من الأمراض الوبائية والمعدية غير الموجودة في المملكة، كما يستثنى من الحجر حيوانات ومنتجات حيوانية معينة مستوردة من أي دولة تعترف المملكة بتعادل تدابير الصحة والصحة النباتية معها بناء على اتفاقية اعتراف متبادل.

ب- يصدر الوزير التعليمات التي تحدد وتنظم شروط الحجر البيطري على الحيوانات المستوردة والمصدرة ومنتجاتها بما في ذلك ما يلي :-

- ١- أنواع الحيوانات والمنتجات الحيوانية والأمراض الحيوانية المعدية والوبائية التي تشملها أحكام الحجر البيطري.
- ٢- الدول أو المناطق التي يحظر لأسباب صحية استيراد الحيوانات أو المنتجات الحيوانية منها، والدول والمناطق التي يحظر مرور هذه الحيوانات أو المنتجات الحيوانية عبر أراضيها.
- ٣- إجراءات العمل في المحاجر البيطرية ومدة الحجر وشروط الحجر في المحاجر الخاصة وإجراءات مراقبة الحيوانات المحجور عليها وكيفية التصرف بمخلفاتها والالتزامات المترتبة على حائزها.
- ٤- طرق إخطار المستوردين بالإجراءات التي ستتخذ بشأن الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي لا تتطابق مع الشروط الصحية المطلوبة.

٥- الفحوص والاختبارات التي تتخذ لتقييم الحالة الصحية للحيوانات والمنتجات الحيوانية وتحديد إجراءات القيام بها والوسائل المتبعة في ذلك.

٦- التدابير والاحتياطات الواجب اتخاذها في مراكز الدخول أو العبور أو المحاجر.

٧- المراكز التي يتم تعيينها لدخول الحيوانات ومنتجاتها إلى المملكة.

٨- شروط مرور الحيوانات ومنتجاتها عبر المملكة (التراخيص).

ج- ١- إذا ثبت إصابة أي من الحيوانات المستوردة بأمراض وبائية أو معدية أو ثبت وجود ملوثات أو إضافات ضارة أو سموم في المنتجات الحيوانية المستوردة تزيد عن النسب المسموح بها يلزم المستورد بإعادة تصديرها خلال المدة التي يحددها الوزير أو يتم إتلافها بإشراف أجهزة الوزارة في مراكز الدخول أو في المحاجر البيطرية دون تعويض وعلى نفقة المستورد.

٢- كل من أدخل حيوانات أو منتجات حيوانية إلى المملكة خلافاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتصادر الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي تم ضبطها.

٣- كل من يخالف شروط الحجر البيطري في المحاجر الخاصة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وبالحبس لمدة شهر واحد، وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة ولا يسمح له بالحجر في محجر خاص.

المادة ٥٢-أ- يحظر الاتجار والتداول في الحيوانات والمنتجات الحيوانية المصابة أو المشتبه بإصابتها بأمراض معدية أو وبائية أو بأمراض أخرى قد يكون لها

ات

على

الشارع

عن

بـ وان

تشاء

الكان

للفترة

على

سرض

الشرقي

حتى اذا

خلال

على

تصديقاً

مع ذوات

مخالطة

تتبعه

بدين

بار اليه

على

تصديقاً

مع ذوات

مخالطة

تتبعه

بدين

بار اليه

هكذا في الأصل



تأثير سلبي على صحة الإنسان أو الحيوان وتعتبر الحيوانات التي خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مشتبه بإصابتها.

ب- يحظر الاتجار والتداول في الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي تخالف خصائصها القواعد الفنية المعتمدة.

ج- ١- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن أربعة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة ويتم إتلاف الحيوانات والمواد المضبوطة على نفقة الحائز ودون تعويض.

٢- كل من يخالف أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها خمسون بالمائة من قيمة الحيوانات والمنتجات الحيوانية موضوع المخالفة.

#### ذبح الدواجن والمواشي

المادة ٥٣- أ- مع مراعاة التشريعات النافذة ذات العلاقة، يصدر الوزير التعليمات التي تحدد شروط ترخيص مسالخ المواشي والدواجن وأماكن تصنيع وتجهيز مخلفات الذبائح وشروط ذبح وسلخ المواشي والدواجن.

ب- لا يجوز ذبح أو سلخ الدواجن أو المواشي المخصصة لحومها لاستهلاك الجمهور في غير المسالخ المرخصة كما لا يجوز تجهيز لحومها أو تصنيع مخلفاتها في غير الأماكن المرخصة.

ج- ١- كل من يقوم بذبح الدواجن أو المواشي لأغراض تجارية خارج المسالخ المرخصة يعاقب بغرامة مقدارها مائة دينار وتصادر الذبائح التي يتم ضبطها، وللوزير إصدار قرار بتوزيعها إذا كانت صالحة للاستهلاك البشري على الهيئات والجمعيات الخيرية التي يعينها وخلافاً لذلك يتم إتلافها بإشراف أجهزة الوزارة المختصة. وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة ويعاقب المخالف بالحبس لمدة شهر واحد.

٢- كل من يقوم بتجهيز لحوم الذبائح أو تصنيع مخلفاتها دون ترخيص أو يخالف شروط الترخيص يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار ويغلق مكان التصنيع أو التجهيز لحين تصويب المخالفة.

٣- كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها مائتا دينار وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة ويلغى الترخيص ولا يتم تجديده إلا بعد تصويب المخالفة وبطلب جديد.

المادة ٥٤- أ- يحظر ذبح إناث المواشي العشار، كما يحظر ذبح إناث المواشي قبل تبديل جميع قواطعها ويستثنى من كل ذلك المستورد منها لأغراض الذبح وما يتقرر ذبحه لأسباب اضطرارية يحددها الوزير ويتحقق من توافرها الطبيب البيطري المختص.

ب- ١- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها خمسة عشر ديناراً عن كل رأس من الغنم أو الماعز وخمسون ديناراً عن كل رأس من البقر أو الجاموس أو الإبل يتم ذبحه لغايات الاتجار وتصادر ذبائح المواشي موضوع المخالفة.

٢- في حال تكرار المخالفة خلال سنة تضاعف الغرامة وعلى الحاكم الإداري إغلاق المحل الذي ارتكبت فيه المخالفة لمدة لا تقل من ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً.

#### صيد الأسماك

المادة ٥٥- أ- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم عملية صيد الأسماك بما في ذلك :-

- ١- تحديد إجراءات منح رخص الصيد وشروطه.
- ٢- تحديد مناطق الصيد في البحر والمياه العذبة وطرق وأساليب الصيد الواجب اتباعها.

رات  
ة على  
الشارع  
ر. عن  
لة وأن

ة البناء  
إذا كان  
الفترة

ة على  
حوض  
الشرقي  
حتى إذا  
خلال

ة على  
تصديقاً  
لمع ذرات  
لمخطط

الاشيعة  
بريدتين  
للمار اليه

ة على  
تصديقاً  
لمع ذرات  
لمخطط

الاشيعة  
بريدتين  
للمار اليه

مكرر من الأصل



٣- تحديد فترات الصيد وتحديد أنواع الأسماك المسموح بصيدها حيثما أمكن ذلك وكمياتها وحجم الشباك التي تستعمل في الصيد وحجم فتحاتها.

ب- مع مراعاة أحكام أي تشريع آخر، يحظر استعمال المفرقات أو المواد الضارة أو السامة في صيد السمك كما يحظر إتلاف الصخور المرجانية في المياه الإقليمية.

ج- مع مراعاة أحكام أي تشريع آخر:-

١- يعاقب بغرامة مقدارها عشرون ديناراً كل من يقوم بصيد السمك لأغراض تجارية دون ترخيص.

٢- يعاقب بغرامة مقدارها خمسون ديناراً كل من يخالف التعليمات المنصوص عليها في البندين (٢) و (٣) من الفقرة (١) من هذه المادة.

٣- يعاقب بالحبس لمدة شهر واحد وبغرامة مقدارها مائتا دينار كل من يستخدم المفرقات أو المواد الضارة أو السامة في صيد السمك وفي حال تكرار المخالفة يعاقب بالحبس لمدة أربعة أشهر وتضاعف الغرامة.

٤- يعاقب بالحبس لمدة أربعة أشهر وبغرامة مقدارها مائتا دينار كل من يقتلع المرجان من المياه الإقليمية أو يتسبب في إتلافه.

#### النحل

المادة ٥٦- مع مراعاة أحكام المواد (٦) و (٨) و (٩) من هذا القانون :-

أ- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم تربية النحل وتحدد الشروط الفنية والصحية التي يجب أن تتوافر لاستيراده أو تصديره.

ب- يحظر إدخال النحل إلى المملكة إلا بعد استكمال إجراءات الحجر البيطري عليه ويلزم المستورد بإعادة تصديره خلال المدة التي يحددها الوزير إذا لم يكن مصحوباً بشهادة صحية معتمدة أو كان مخالفاً للشروط الصحية المعتمدة أو يتم إتلافه على نفقته.

ج- كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل خلية موضوع المخالفة وتتم مصادرة الخلايا موضوع المخالفة.

#### حماية الطيور البرية والحيوانات البرية

المادة ٥٧- أ- يصدر الوزير التعليمات التي تنظم حماية الطيور البرية والحيوانات البرية وصيدها والاتجار بها والاتجار بأسماء الزينة بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الطيور البرية والحيوانات البرية بما في ذلك ما يلي :-

١- تحديد شروط منح رخص الصيد وتحديد رسوم الترخيص بالصيد والجهات المكلفة بمنح الرخص واستيفاء الرسوم.

٢- تحديد المناطق التي يسمح الصيد فيها ومواعيد الصيد.

٣- تحديد أنواع الطيور البرية والحيوانات البرية التي يحظر صيدها أو حيازتها أو نقلها أو بيعها أو عرضها للبيع.

٤- تحديد أنواع الطيور البرية التي يجوز الاتجار بها وشروط ترخيص أماكن الاتجار بالطيور البرية وبأسماء الزينة.

٥- تحديد الشروط الفنية والصحية التي يجب أن تتوافر في حدائق الحيوان.

٦- تحديد شروط اقتناء حيوانات الاختبار وحمايتها وتدريبها ونقلها ومعاملتها واستخدامها في التجارب العلمية.

ب- يشكل الوزير لجنة خاصة لحماية الأحياء البرية على أن يحدد في قرار تشكيلها مهامها وطريقة عملها.

ات  
على  
الشارع  
ر عن  
ة وان

النساء  
الذين  
الفترة

ة على  
حوض

الشرقي  
حتى إذا  
خلال

ة على  
تصديقا  
لع ذوات  
مخطط

الانجليزية  
رئسيتين  
فشار اليه

ة على  
تصديقا  
لع ذوات  
مخطط

الكتيفة  
رئسيتين  
الشار اليه

مكتبة الأصل



ج- يحظر القيام بأي من الأعمال التالية :-

- ١- صيد الطيور البرية والحيوانات البرية دون ترخيص والصيد في المناطق والموايد التي يحظر الصيد فيها .
- ٢- إدخال الطيور البرية والحيوانات البرية إلى المملكة أو إخراجها منها حية أو ميتة إلا بموافقة من الوزير .
- ٣- قتل الطيور البرية والحيوانات البرية أو حيازتها أو نقلها أو بيعها أو عرضها للبيع .
- ٤- صيد الطيور الجارحة والحيوانات البرية الكاسرة بأي طريقة إلا بإذن خاص من الوزير .
- ٥- العبث بأوكار الحيوانات البرية وأعشاش الطيور البرية أو التقاط بيضها أو إتلافها وإيذاء صغارها .
- ٦- استعمال المركبات والألوان الكاشفة والأسلحة الأتوماتيكية في صيد الطيور البرية والحيوانات البرية .
- ٧- صيد الحيوانات البرية باستعمال البندقية غير المخصصة للصيد ويستثنى من ذلك الحيوانات التي يحددها الوزير .
- ٨- استعمال المواد الغرائية واللاصقة في صيد الطيور البرية .
- ٩- استعمال المواد السامة أو العقاقير المخدرة في قتل الطيور البرية والحيوانات البرية أو صيدها مهما كانت الأسباب .
- ١٠- نصب أي نوع من أنواع الفخاخ أو استعمال أدوات الترمويه كالبيرق وجلد الحيوانات وآلة النداء أو إقامة مراكز الترمويه كالأشجار والأقفاص لإمساك الطيور البرية والحيوانات البرية .
- ١١- الصيد من على خطوط الهاتف أو الكهرباء أو ضمن حدود البلديات أو المجالس القروية أو المناطق الزراعية المأهولة أو المناطق المأهولة أو داخل حدود المحميات الرعوية والمحميات الطبيعية أو بالقرب من معسكرات القوات المسلحة الأردنية .

١٢- القسوة على الحيوانات .

- د- ١- كل من يخالف أي من أحكام البنود (١) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٢) من الفقرة (ج) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها خمسون ديناراً .
- ٢- كل من يخالف أحكام البند (٢) من الفقرة (ج) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار .
- ٣- كل من يخالف أحكام أي من البندين (٣) و (٤) من الفقرة (ج) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا تزيد على ألف دينار .
- هـ- تصنف الطيور البرية والحيوانات البرية التي يحظر صيدها تبعاً لدرجة حمايتها في ثلاث قوائم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ويعاقب كل من يصطاد أي طير بري أو حيوان بري أدرج ضمن هذه القوائم بالعقوبات التالية :-
- ١- الحبس مدة أربعة أشهر وغرامة مقدارها ألف دينار عن كل طير بري أو حيوان بري تم صيده وكان مدرجاً في القائمة الأولى .
- ٢- الحبس مدة ثلاثة أشهر وغرامة مقدارها ألف دينار عن كل طير بري أو حيوان بري تم صيده وكان مدرجاً في القائمة الثانية .
- ٣- الحبس مدة شهر وغرامة مقدارها مائة دينار عن كل طير بري أو حيوان بري تم صيده وكان مدرجاً في القائمة الثالثة .
- و- كل من يصطاد دون ترخيص أي طير بري أو حيوان بري لم يدرج في القوائم الصادرة بموجب النظام المشار إليه في الفقرة (هـ) من هذه المادة باستثناء الخنزير البري يعاقب بالحبس لمدة سبعة أيام وبغرامة مقدارها خمسة وعشرون ديناراً عن كل طير بري أو حيوان بري تم صيده .
- ز- بالإضافة للعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة تتم مصادرة الطيور البرية والحيوانات البرية والأسلحة والأدوات والمواد المستخدمة في صيدها .

ات  
على  
الشارع  
ر عن  
ة وان

ة التشاء  
ذا كان  
الفترة

ة على  
حوض

الشرقي  
حتى اذا  
ه خلال

ة على  
تصديقاً  
لجميع ذوات  
المخطط

الجمعية  
بريدتين  
شمار اليه

ة على  
تصديقاً  
لجميع ذوات  
المخطط

الجمعية  
بريدتين  
شمار اليه

هكذا من الأصل



ح- في حال تكرار المخالفة لأحكام هذه المادة خلال سنة من ارتكابها تضاعف عقوبة الغرامة بحق المخالف بالإضافة للعقوبات المنصوص عليها فيها .

#### أحكام عامة

المادة ٥٨- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، لا يجوز تحويل صفة استعمال الأرض الزراعية إلى أي استعمال آخر إلا بموجب نظام خاص يصدره مجلس الوزراء يحدد بموجبه الشروط والأسس التي تسمح بإجراء عملية التحويل .

المادة ٥٩-أ- تتولى الوزارة ترخيص ما يلي :-

- ١- الجمعيات الزراعية المتخصصة غير التعاونية .
- ٢- أسواق الجملة المركزية أو الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد للمنتجات الزراعية خارج حدود البلديات .

ب- يصدر الوزير التعليمات التي تحدد إجراءات وشروط الترخيص وبما يكافئ كل من يخالف هذه التعليمات بغرامة مقدارها خمسمائة دينار وتضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة .

المادة ٦٠- على الوزير أن يتخذ التدابير المناسبة وفقاً للتشريعات المعمول بها وبما يتوافق مع الالتزامات المترتبة على المملكة بموجب اتفاقيات التجارة الدولية وذلك لمساعدة المزارعين على حماية إنتاجهم من دخول منتجات زراعية مدعومة أو مفرقة إلى أسواق المملكة أو إلى الأسواق الخارجية التي تصدر إليها منتجات زراعية من المملكة ومن الزيادات المفاجئة في الواردات الزراعية وتحققاً لذلك على الوزارة أن تقوم بما يلي :-

- ١- متابعة ممارسات الدعم للمنتجات الزراعية من دول منشأ المنتجات الزراعية التي تنافس المنتجات الأردنية .
- ٢- رصد الكميات التي يتم استيرادها من المنتجات الزراعية وأسعار استيرادها وأسعارها في بلد المنشأ وأسعارها في الأسواق المحلية .
- ٣- متابعة وتحليل مؤشرات أداء القطاع الزراعي لتحديد الوضع الاقتصادي للمنتجين المحليين وتحديد آثار الممارسات المشار إليها في هذه المادة على المنتجين المحليين والقطاع الزراعي .
- ٤- مساندة المنتجين المحليين في تنسيق جهودهم وتمثيلهم أمام الجهات المختصة في السعي لحماية إنتاجهم وفقاً للتشريعات المعمول بها .

المادة ٦١-أ- يحظر إلقاء المواد البلاستيكية والعبوات الفارغة للمبيدات والتقاوى التي جرى استعمالها لأغراض زراعية في العراء وعلى إصاثر الأرض أو من استعمل هذه المواد جمعها والتخلص منها وفق الإرشادات المحددة في التعليمات التي تصدرها الوزارة .

ب- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها ثلاثون ديناراً ويلزم بجمع هذه المواد والتخلص منها وفق إرشادات الوزارة وبخلاف ذلك يصدر الحاكم الإداري قراراً بجمعها والتخلص منها على نفقة المخالف .

المادة ٦٢- يقرر الوزير إتلاف أو بيع المواد التي يحكم بمصادرتها وفقاً لأحكام هذا القانون .

بالت  
على  
الشارع  
ر عن  
سنة وان

ة انشاء  
لا كان  
الفترة

ة على  
حوض

الشرقي  
حتى اذا  
ه خللا

ة على  
تصديقاً  
لج ذرات  
مخطط

الائتملة  
بسدتين  
لدار اليه

ة على  
تصديقاً  
لج ذرات  
مخطط

الائتملة  
بسدتين  
لدار اليه

مكتبة  
من  
الأصل



المادة ٦٣- تعتبر الغرامات والرسوم المنصوص عليها في هذا القانون، وبدل الضرر وبدل المثل التي تفرضها المحاكم أو الحكام الإداريين وأثمان المصادرات أموالاً أميرية تحصل وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

المادة ٦٤- يعتبر موظفو الوزارة المفوضون من الوزير وأي شخص آخر من غير موظفيها يفوضه الوزير من أفراد الضابطة العدلية أثناء قيامهم بتنفيذ أحكام هذا القانون، ويحق لهم دخول وتفتيش الأماكن التي يشبه بوقوع مخالفة لأحكام هذا القانون فيها ويستثنى من ذلك أماكن السكن الواجب تفتيشها نهائياً بموافقة مسبقة من المدعي العام المختص، كما يحق لهم إيقاف أي وسيلة نقل يشبه بأنها تنقل مواد خلافاً لأحكام هذا القانون وتفتيشها في أي وقت وعليهم تنظيم ضبط بحق المخالفين.

المادة ٦٥- في حال تعرض المملكة أو أي منطقة محددة منها للجفاف أو في حال تعرض القطاع الزراعي للكوارث الطبيعية، على الوزير الإعلان رسمياً عن ذلك، كما عليه بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تخفف من آثارها السلبية على القطاع الزراعي ما أمكن وفق القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء بهذا الشأن. كما له اتخاذ القرارات التي تحمي المستهلكين في مثل هذه الحالات كتحديد التصدير للمنتجات الزراعية المتأثرة من جراء ذلك على أن يتم في كل الأحوال إخطار الجهات الدولية المعنية بهذه الإجراءات.

المادة ٦٦- للوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى أمين عام الوزارة أو أي مدير فيها على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة ٦٧- يصدر الوزير القرارات المتعلقة بتحديد ثمن أي منتج زراعي أو مادة حرجية تقوم الوزارة بإنتاجه أو بيعه وكذلك بدل أي خدمة تقوم الوزارة بتقديمها.

المادة ٦٨- كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو التعليمات الصادرة بمقتضاه لم يرد نص على عقوبة بشأنها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار.

المادة ٦٩- على جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمجالس كل ضمن اختصاصه التعاون مع الوزارة لتنفيذ أحكام هذا القانون والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.

المادة ٧٠- تنشر التعليمات الصادرة عن الوزير بمقتضى هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٧١- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الرسوم الواجب استيفاؤها بمقتضى أحكام هذا القانون.

المادة ٧٢- يلغى قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته وتبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها حالياً سارية المفعول بما في ذلك جداول الرسوم الملحقه به والأنظمة المعدلة لها على أن تستبدل في مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون ولا يعمل بأحكام أي تشريع آخر يتعارض مع هذه الأحكام.

يرأت  
لة على  
الشارع  
رر عن  
بلة وإن

بلة أثناء  
إذا كان  
الفترة

فة على  
الحرض

ب الفرقي  
حتى إذا  
له خلال

فة على  
في تصديقاً  
لنوع ذوات  
المخطط

والتي  
جسديتين  
مشار إليه

لفة على  
في تصديقاً  
لنوع ذوات  
المخطط

والتي  
جسديتين  
مشار إليه

هكذا من الأصل



المادة ٢٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢٠٠٢/٦/١١

فيصل بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحارثي	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الذنيبات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الإعمار الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير دولة للشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طهيشات
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرضاوي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو
وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الأشغال العامة والإسكان والكهرباء المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور أحمد هلول	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم اللازحي
وزير النقل ووزير المواصلات الدكتور فالح الناصر	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير المياه والري وزير الزراعة والثروة السمكية الدكتور حاتم الناصر
وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية شاذي	وزير التنمية الاجتماعية والصناعة والتجارة ووزير للتربية الاجتماعية ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل والتشغيل والبحر الطنسي الدكتور وائد المعالي
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير التخطيط الدكتور وائد المعالي	وزير الداخلية قبطان المجالي

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى الفقرة (أ) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥  
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي  
ولأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في  
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع  
القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه  
من تعديل قانونا واحدا ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

برأت  
لة على  
الشارع  
رر عن  
لة وإن

أنة أثناء  
إذا كان  
ة الفقرة

قة على  
الحوض

ب الشرقي  
ن حتى إذا  
له خلال

قة على  
ق تصديقا  
نطع ذوات  
المخطط

والانتفاضة  
جوسدين  
مشار اليه

لغة على  
ق تصديقا  
نطع ذوات  
المخطط

والكتيبة  
جريدتين  
مشار اليه

هكذا من الأصل



المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ- تجري الوزارة امتحانا عاما للطلاب في مناهج الصف الثاني الثانوي الشامل ، تمنح للناجح فيه شهادة تسمى ( شهادة الدراسة الثانوية العامة ) ويبين فيها نوع التخصص وتحدد اجراءات هذا الامتحان وشروط منح هذه الشهادة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

٢٠٠٢/٦/٢٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلاق	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية وزير الإعلام الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئية الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الذنيبت
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي
وزير النقل ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة نادر الذهبي	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطينة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المعمل المهندس مزاحم المحسن	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور وايد المعاني	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك

### الموافقة على تعديل في اتفاقية المؤسسة

#### العربية للاتصالات الفضائية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١ المتضمن قبول تعديل الفقرة (٧) من المادة الثالثة من اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية الذي أقرته الجمعية العمومية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في دورتها الثالثة والعشرين بحيث تصبح على النحو التالي:-
- ٧ - استثمار أموال المؤسسة في كافة الأوجه المناسبة بما في ذلك إنشاء شركات جديدة أو المشاركة في تأسيسها مع مساهمين آخرين، وبما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة.

\*\*\*\*\*

### اتفاقية الأخوة والتعاون بين

المجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية

واتحاد شبيبة الثورة في الجمهورية العربية السورية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٨٩) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١ المتضمن الموافقة على اتفاقية الأخوة والتعاون التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١ بين المجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية واتحاد شبيبة الثورة في الجمهورية العربية السورية بصيغتها التالية:-

استكمالاً لمسيرة الأخوة والتعاون بين شباب الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية التي ترعاها القيادتان الحكيمتان في البلدين الشقيقين ، ورغبة من الجانبين في تطوير التعاون القائم وتعميقه فقد اتفقا على ما يلي :

- المادة الأولى : يعمل الجانبان على تعزيز وتطوير العلاقات بين الهيئات والاتحادات والجمعيات والمنظمات الشبابية بين البلدين .
- المادة الثانية : يعمل الجانبان على تعزيز تبادل الزيارات واللقاءات بين شباب البلدين وفق برامج سنوية محددة .
- المادة الثالثة : يعمل الجانبان على تبادل الخبرات في مجالات التنظيم والتدريب والتأهيل للقيادات الشبابية .

يرات  
فة على  
ر الشارع  
رر عن  
بلة وأن  
اة انشاء  
إذا كان  
ل الفترة

فة على  
الحوض

ي الشرقي  
ن حتى اذا  
لاه خلال

فة على  
ق تصديقا  
قطع ذرات  
المخلف

والانتفاة  
جريدتين  
لمشار اليه

فة على  
ق تصديقا  
قطع ذوات  
المخطط

والكتيفة  
جريدتين  
لمشار اليه

مكتبة  
الأصل



- المادة الرابعة : يعمل الجانبان على إقامة مخيمات شبابية مشتركة وعلى المشاركة في المخيمات الإنتاجية والتنمية التي تقيمها الجهات المختصة في البلدين .
- المادة الخامسة : يعمل الجانبان على المشاركة في المهرجانات والاحتفالات التي تقام في كلا البلدين .
- المادة السادسة : يعمل الجانبان على المشاركة في المسابقات الفنية والعلمية والثقافية والبيئية .
- المادة السابعة : يتبادل الجانبان اللشترات والمطبوعات والوثائق والدوريات التي تصدر عن كل منهما .
- المادة الثامنة : يعمل الجانبان على تبادل المشاركات الثقافية الشبابية في الإصدارات الخاصة بالإعلام والتثقيف الشبابي .
- المادة التاسعة : يقوم كل جانب بتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل هذه النشاطات وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية لديه .
- المادة العاشرة : فتح المجال أمام الشباب من الجانبين للاستفادة من خدمات بيوت الشباب والمسكرات (بحيث يستوفي نسبة ٢٥ % فقط من الرسوم المقررة) .
- المادة الحادية عشرة : تجري مراجعة وتقييم بلود الاتفاقية سنوياً خلال شهر تشرين الثاني .
- المادة الثانية عشرة : يصار خلال مهلة شهر من تاريخه الى توقيع برنامج تنفيذي سنوي من قبل الجهات المختصة في البلدين .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين وباللغة العربية وجرى التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١ م.  
عن الجانب السوري  
رئيس اتحاد شبيبة الثورة  
الدكتور عدنان عريش  
عن الجانب الأردني  
رئيس المجلس الأعلى للشباب  
مأمون نور الدين

## اتفاق

## حول الملاحة البحرية التجارية بين حكومتَي

## المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٥) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٧ المتضمن الموافقة على اتفاق الملاحة البحرية التجارية الذي تم التوقيع عليه بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٨ بصيغته التالية:-

إنطلاقاً من الروابط الأخوية والتاريخية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية ورغبة منهما في تعزيز وتعميق أواصر التعاون وبغية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وإرساء التعاون المشترك في المجال البحري فقد تم الاتفاق بين كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين على ما يلي :

## المادة الأولى

يهدف الاتفاق الى :

- (١) إرساء وتنمية سبل التعاون والتنسيق بين البلدين في عمليات النقل البحري للركاب والبضائع.
- (٢) منح التسهيلات التي تساهم في تطوير عمليات النقل البحري كافة بين موانئ البلدين.
- (٣) التعاون في مجال التشغيل المتبادل لضباط الملاحة والمهندسين البحريين والبحارة على سفن الطرفين المتعاقدين.
- (٤) التعاون في مجال إدارة وتشغيل وصيانة وإصلاح السفن.
- (٥) التنسيق والتعاون في مجال مكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية وتبادل المعلومات والخبرات حيال ذلك.
- (٦) تنسيق التشريعات البحرية في البلدين.
- (٧) التعاون في مجال التأهيل والتدريب البحري.
- (٨) العمل على تنسيق المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية.

## مذكرات

المادة على  
مار الشارع  
شور عن  
قابلة وان

نساء النساء  
ب اذا كان  
لال الفترة

المادة على  
الحوض

في الشرقي  
بين حتى اذا  
سلاة خلال

المادة على  
مق تصديقا  
القطع ذرات  
ب المخطط

ة والانتقلة  
وجريدين  
المشار اليه

المادة على  
مق تصديقا  
القطع ذوات  
ب المخطط

ة والكتيفة  
وجريدين  
المشار اليه

مذكرات



(٩) التعاون في مجال المحافظة على سلامة الملاحة البحرية التجارية ومكافحة الاحتيال البحري والقرصنة.

#### المادة الثانية

لأغراض هذا الاتفاق يقصد بالعبارات التالية ما يلي:

أ- تعني عبارة سفينة طرف متعاقد أية سفينة تجارية ترفع العلم الوطني لذلك الطرف ومسجلة في أراضيه وفقاً لتشريعاته.

يستثنى من هذا التعبير:

- السفن الحربية.
- سفن الأبحاث.
- سفن الصيد.
- السفن الأخرى التي لا تمارس نشاطات تجارية.

ب- تعني عبارة "عضو الركب/ الطاقم" أي شخص بما فيه الربان يعمل فعلاً على متن السفينة ومذكور في لائحة الركب/ الطاقم.

ج- تعني عبارة "ميناء طرف متعاقد" أي ميناء بحري يكون مفتوحاً قانونياً للملاحة الدولية من قبل ذلك الطرف المتعاقد لأغراض التجارة.

#### المادة الثالثة

(١) يعمل الطرفان المتعاقدان على:

أ- تعزيز مشاركة سفنهما في نقل البضائع بين موانئهما، ولتنفيذ ذلك يوصي الطرفان المتعاقدان مالكي السفن لديهما بالتعاون بتشغيل خط خدمة نظامي بين موانئ الطرفين والاتجاه التفضيلي، عند الضرورة، لاستئجار سفن الطرف المتعاقد الآخر.

ب- التعاون في تذليل أية عوائق قد تعرقل نمو التجارة البحرية بين موانئهما.

ج- تشجيع مشاركة سفنهما، كلما أمكن ذلك، في نقل البضائع بين موانئهما ومن وإلى بلدان ثالثة.

(٢) لا تؤثر أحكام هذه المادة على مشاركة سفن بلدان ثالثة، إن وجدت، في التجارة البحرية بين موانئ الطرفين المتعاقدين وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لديهما.

#### المادة الرابعة

(١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في موانئ سفن الطرف المتعاقد الآخر تسهيلات الدخول والخروج من الموانئ وتأمين المراسم على الرصيف وتسهيلات عمليات التحميل والتفريغ وصعود ونزول الركاب وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لديه شريطة منح سفنه في موانئ الطرف المتعاقد الآخر المعاملة نفسها.

(٢) لا تؤثر أحكام هذه المادة على نشاطات النقل أو الملاحة البحرية المخصصة بشكل قانوني للسلطات الوطنية مثل الملاحة الساحلية والإرشاد والقطر والصيد الساحلي.

#### المادة الخامسة

يتخذ كل طرف متعاقد، في حدود قوانينه وأنظمته الوطنية، الإجراءات المناسبة كافة للتقليل من التأخير غير الضروري للسفن في الموانئ وتبسيط وتسريع إنجاز الإجراءات الجمركية والصحية والشكليات الأخرى المطبقة في الموانئ كلما أمكن ذلك.

#### المادة السادسة

(١) يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف المتعاقد الآخر على أساس الوثائق الموجودة على متن تلك السفينة والصادرة عن السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانينه وأنظمته الوطنية.

#### ملاحظات

الفاة على  
مار الشارع  
نمر عن  
لابسة وأن

نماء إنشاء  
ن اذا كان  
لال الفترة

الفاة على  
الحوض

مي الشرقي  
نن حتى اذا  
سلاه خلال

الفاة على  
ننق تصديقاً  
القطع ذرات  
ب المخطط

ة والانتهاة  
وجن-سنتين  
المشار اليه

الفاة على  
ننق تصديقاً  
القطع ذوات  
ب المخطط

ة والكتيبة  
وجن-سنتين  
المشار اليه

مكتبة  
الأصل



- (٢) تعترف السلطات المختصة لدى كل طرف متعاقد بالشهادات والوثائق الموجودة على متن سفن الطرف المتعاقد الآخر بما فيها الشهادات المتعلقة بالركب/ الطاقم والصادرة أو المعترف بها من قبل السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر طبقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- (٣) يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بشهادات حمولة السفن الصادرة أصولاً عن السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر طبقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- (٤) لا تؤثر أحكام هذه المادة على حق السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين في تطبيق قوانينها وأنظمتها المحلية في حالة عدم تطابق مضمون الشهادات المنصوص عنها في هذه المادة للشهادات المقدمة من السفينة/ الطاقم.

## المادة السابعة

- (١) يعترف كل طرف متعاقد بوثائق تعريف البحارة الصادرة عن السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر.
- وثائق التعريف هذه هي:

لمواطني المملكة الأردنية الهاشمية:	سجل بحار
لمواطني الجمهورية العربية السورية:	جواز سفر بحري

- (٢) إن وثائق تعريف أفراد الركب/ الطاقم لدولة ثالثة العاملين على متن سفن كل طرف متعاقد هي تلك الصادرة عن السلطات المختصة لديهم.

## المادة الثامنة

- (١) يحق للأشخاص الحائزين على وثائق تعريف البحارة المشار إليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق، كونهم أفراد الركب/ الطاقم النزول إلى اليابسة في منطقة مدينة ميناء الطرف المتعاقد الآخر وذلك خلال مدة بقاء السفينة في ميناء هذا الطرف شريطة أن تكون أسماؤهم مدونة في لائحة ركب/ طاقم السفينة وأن تكون اللائحة قد قدمت من الركب إلى السلطات المختصة.

- (٢) تحتفظ السلطات المختصة لكل طرف متعاقد بحقها في منع الأشخاص الحاملين لوثائق تعريف البحارة، المذكورة في المادة السابعة والمعتبرين غير مرغوب فيهم، من الدخول إلى أراضيها.

## المادة التاسعة

- (١) تخضع سفن وركب/ طاقم ومسافرو وبضائع الطرف المتعاقد، حين وجودها في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، للقوانين والأنظمة الوطنية النافذة وخاصة القواعد المتعلقة بالنقل والسلامة والنظام العام ومراقبة اجتياز الحدود والجمارك والصحة الحيوانية والنباتية.
- (٢) تخضع سفن الطرف المتعاقد الآخر حين وجودها في أراضي طرف متعاقد للأنظمة المتعلقة بالمعدات والتجهيزات وأجهزة السلامة والقياس وصلاحيات الإبحار النافذة في بلد علمها ووفق المتطلبات والمعايير الدولية.

## المادة العاشرة

- (١) بغية سلامة تطبيق السفن التجارية المسجلة في أراضي الطرفين المتعاقدين بالأشخاص المؤهلين، فإنه يمكن لمالكي السفن لكل طرف متعاقد استخدام ضباط ومهندسين وطاقم مؤهل من مواطني الطرف المتعاقد الآخر، ويتم الاتفاق مسبقاً مع قبل السلطات المعنية لبلد البحارة على شروط استخدام أولئك المواطنين على السفن المسجلة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- (٢) أي خلافات تنشأ عن عقد العمل الخاص بين مالك سفينة طرف متعاقد وبحار من الطرف المتعاقد الآخر تحال حصراً إلى السلطة القضائية للمحاكم أو السلطات المعنية، حسب الحال لأي من الطرفين المتعاقدين.

## المادة الحادية عشرة

- يسهل كل طرف متعاقد لممثلي الشركات الملاحية، المسجلة والعاملة في ظل قوانين وأنظمة الطرف المتعاقد الآخر ولها مكتب مسجل في أراضي الطرف المتعاقد الآخر الاتصال بسلطاتهم عند وجودها في موانئ بغية تمكينهم من إنجاز مهامها.

## مخرجات

ملف على  
لر الشارع  
نمر عن  
نابسة وان

نماء النساء  
ا اذا كان  
ل الفترة

ملف على  
الحوض

سي الشرقي  
ين حتى اذا  
نلاه خلال

ملف على  
بدق تصديقاً  
القطع لرات  
ب المخطط

ة والاشقة  
وجريدتين  
المشار اليه

ملف على  
بدق تصديقاً  
القطع لرات  
ب المخطط

ة والكتيفة  
وجريدتين  
المشار اليه

مخرجات الأصل



## المادة الثانية عشرة

تسدد الرسوم والمصاريف التي تستحق على سفن أحد الطرفين المتعاقدين في موانئ أو مياه الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لدى كل طرف.

## المادة الثالثة عشرة

يحق للشركات الملاحية لأي من الطرفين المتعاقدين استعمال الدخول والعائدات الأخرى المتحصلة ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر والناجمة عن عمليات النقل البحري لتسييد المدفوعات في أراضي ذلك الطرف المتعاقد ولاية فوائض بعد تسوية المبالغ المترتبة محلياً كافة بما فيها الضريبة إن وجدت يتم تحويلها إلى الخارج بالعملية المتداولة الحرة القابلة للتحويل.

## المادة الرابعة عشرة

(١) في حال تعرض سفينة طرف متعاقد لحادث بحري أو أي خطر آخر في المياه الإقليمية أو في موانئ الطرف الآخر، يقدم الطرف الأخير للسفينة والركب/ الطاقم والبضاعة والركاب المعرضين للخطر كل المساعدة والعناية الممكنة والمنوطة لسلطته في حالات مماثلة.

(٢) يقدم الطرف الآخر كافة التسهيلات المطلوبة إذا احتاجت البضاعة الموجودة على متن تلك السفينة للتفريغ والتخزين المؤقت في حرم الميناء بغية إعادة نقلها إلى بلد الشحن أو بلد ثالث.

كافة التناقلات الناجمة عن تلك العمليات بما فيها الإنقاذ سوف تحكمها قوانين وأنظمة وتعرفات الطرف المتعاقد الذي قدمت فيه المساعدة والاتفاقيات الدولية الخاصة بالإنقاذ.

(٣) لا تخضع البضائع والمعدات واللوازم والمؤن والمواد الأخرى المنقذة من السفينة التي تعرضت للحادث المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة لأي نوع من الضرائب والرسوم من قبل الطرف المتعاقد الآخر ما لم يتم وضعها في الاستهلاك أو البيع في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

(٤) تقوم السلطات المختصة للطرف المتعاقد الذي تعرضت في مياهه سفينة الطرف المتعاقد الآخر للحادث بإشعار فوري بالحادث للسلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر.

## المادة الخامسة عشرة

(١) لا تتدخل السلطات المختصة لطرف متعاقد في النزاع الناشئ في البحر أو في موانئ الطرف المتعاقد الآخر بين مالك السفينة والريان والضباط أفراد الركب/ الطاقم الآخرين فيما يتعلق بأجورهم وممتلكاتهم الشخصية وبشكل عام في العمل على متن السفينة المبحرة تحت علم الطرف المتعاقد الآخر إلا إذا طلب من السلطات المختصة التدخل لفض النزاع القائم بين الأطراف المتنازعة.

(٢) لا تطبق السلطات المختصة لأحد الطرفين المتعاقدين سلطاتها الجنائية فيما يتعلق بجريمة ارتكبت على متن سفينة الطرف المتعاقد الآخر الراسية في مينائه فيما عدا الاستثناءات التالية:

- أ- عندما تمتد نتائج الاعتداء إلى خارج السفينة.
- ب- عندما يحتمل أن يخل الاعتداء أو نتائجه بالنظام العام أو يتعلق بالإسلامة العامة لذلك الطرف المتعاقد.
- ج- عندما يشمل الاعتداء على متن السفينة أشخاصاً آخرين غير أعضاء ركب/ طاقم تلك السفينة.
- د- عند اتخاذ إجراءات من قبل الطرف المتعاقد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو المواد المشعة.
- هـ- بناء على طلب أو موافقة من الممثلين الدبلوماسيين أو الموظفين القنصليين أو ربان سفينة الطرف المتعاقد الآخر.
- و- لا تؤثر أحكام هذه المادة على حق السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين في تطبيق قوانينها وأنظمتها المحلية فيما يتعلق بمراقبة الصحة العامة والجمارك وحماية البيئة البحرية وسلامة السفن والموانئ والحياة البشرية والبضائع وقبول دخول الأجانب إلى أراضيها.

## مميزات

والفة على  
سار الشارح  
الضرر عن  
مقابلة وأن

فضاء إنشاء  
سي إذا كان  
سلال الفترة

بوالفة على  
من الحوض

مامي الشرفي  
يؤتين حتى إذا  
عسلاء خلال

بوالفة على  
مصدق تصديقاً  
القطع ذوات  
بب المخطط

ية والانتقبة  
وجر، بدتين  
ن المصار إليه

بوالفة على  
مصدق تصديقاً  
القطع ذوات  
بب المخطط

ية والكتيفة  
وجريدتين  
ن المشار إليه

عكاز من الأصل



## المادة السادسة عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام مشاريع وشركات الاستثمار البحرية المشتركة بينهما ودعم وتنمية أساطيلهما البحرية الوطنية وعقد الاتفاقات الخاصة لهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين وذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة في البلد الذي سيتم فيه الاستثمار.

## المادة السابعة عشرة

إن السلطات المختصة لتطبيق هذا الاتفاق للطرفين المتعاقدين هي:  
في المملكة الأردنية الهاشمية وزارة النقل  
في الجمهورية العربية السورية وزارة النقل

## المادة الثامنة عشرة

لا تؤثر أحكام هذا الاتفاق على حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين الناجمة عن الاتفاقيات البحرية الدولية المقبولة من كليهما.

## المادة التاسعة عشرة

بغية مراجعة تطبيق هذا الاتفاق ولتبادل المعلومات والآراء حول المسائل ذات المنفعة المتبادلة والاهتمام بأي من مسائل النقل البحري الأخرى، يتم تشكيل لجنة بحرية مشتركة من ممثلي السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين.

يمكن للجنة أن تجتمع بناءً على طلب أحد الطرفين المتعاقدين في كلا البلدين بالتناوب سنوياً وكلما كانت هناك أمور طارئة لعقد اجتماع للجنة.

## المادة العشرون

- (١) أبرم هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات يتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة بالطريقة الدبلوماسية برغبته في إنهائه قبل انتهاء المدة بسنة.
- (٢) يسري هذا الاتفاق بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل الوثائق الدالة على إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة في كل من البلدين.
- (٣) كل خلاف ينجم عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق تتم تسويته من خلال اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا الاتفاق.
- (٤) كل تعديل أو تغيير لهذا الاتفاق يخضع للتصديق طبقاً للأحكام الدستورية لدى كل طرف متعاقد وتدخل هذه التعديلات حيز التطبيق وفق الإجراءات الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة.

حررت في دمشق بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٨ على نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وزير النقل  
محمد الكلادة

عن حكومة الجمهورية العربية السورية  
وزير النقل  
المهندس مكرم عبید

## بهايات

والفة على  
سار الشارح  
لضرر عن  
مقابلة وأن

فضاء أثناء  
حي إذا كان  
سار الفترة

والفة على  
ن الحوض

نامي الشرقي  
يتين حتى إذا  
علاء خلال

والفة على  
صدق تصديقاً  
سار الشارح  
بب المخطط

ية والكثيفة  
وجريدتين  
ن المشار اليه

والفة على  
صدق تصديقاً  
سار الشارح  
بب المخطط

ية والكثيفة  
وجريدتين  
ن المشار اليه

مكنا من الأصل



### المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة\*

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٩٧) بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٩ المتضمن الموافقة على انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بصيغتها التالية:-

#### ديباجة

إن الأطراف المتعاقدة،

اتقناعاً بخصوصية طبيعة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وسماحتها ومشكلاتها المتميزة التي تستلزم حلولاً متميزة، واستشعاراً للخطر الناجم عن التناقص المستمر لهذه الموارد،

وإدراكاً لواقع أن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تشكل مجالا مشتركا لاهتمامات جميع البلدان، بمعنى أنها تعتمد اعتمادا كبيرا للغاية على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي نشأت في أماكن أخرى،

تقر بأن صيانة وإدخال وحفظ وتنظيم وتوثيق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تمثل كلها عناصر أساسية للوفاء بأهداف إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وللتنمية الزراعية المستدامة من أجل الأجيال الحالية والقادمة، وأن هناك حاجة ملحة لتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول لإنجاز هذه المهام،

وتلاحظ أن خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام هي إطار متفق عليه دوليا لهذه الأنشطة،

وتقر أيضا بأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي المادة الخام التي لا غنى عنها للتحسين الوراثي للمحاصيل، سواء بواسطة عملية الانتقاء التي يقوم بها المزارعون، أو التربية التقليدية للنباتات أو التكنولوجيا الحيوية الحديثة، كما أنها أساسية للتكيف مع التغيرات البيئية التي لا يمكن التنبؤ بها للاحتياجات البشرية في المستقبل،

وتؤكد أن إسهامات المزارعين في جميع أقاليم العالم، في الماضي والحاضر والمستقبل، وخاصة المزارعين في مراكز المنشأ والتنوع، في صيانة وتحسين هذه الموارد وإثرائها، هي الأساس لحقوق المزارعين،

\* قررتها الدورة العادية والثلاثون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ روما ٢٠٠١.

وتؤكد أيضا أن الحقوق المعترف بها في هذه المعاهدة في ما يخص الحفاظ على البذور المدخرة في المزرعة، ومواد الإكثار الأخرى واستخدامها وبيعها وتبادلها، والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واقتسامها العادل والمنصف، هي عناصر أساسية لتجسيد حقوق المزارعين فضلا على الترويج لهذه الحقوق على المستويين القطري والدولي،

وتدرك ضرورة أن تتكامل هذه المعاهدة وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بهذه المعاهدة معا فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي المستدامين.

وتؤكد أن هذه المعاهدة لا تتضمن ما يمكن أن يفسر على أنه ينطوي بأي شكل من الأشكال على تغيير في حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة في إطار الاتفاقيات الدولية الأخرى.

وتدرك أن ما يرد أعلاه لا يعني إنشاء تسلسل هرمي بين هذه المعاهدة والاتفاقيات الدولية الأخرى.

وتدرك أن المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي نقطة التقاء بين الزراعة والبيئة والتجارة، واقتناعا منها بضرورة وجود تنسيق بين هذه القطاعات،

وتعي مسؤولياتها حيال الأجيال الماضية والقادمة بصيانة وتنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم،

وتعترف بأن الدول، لدى ممارستها لحقوقها السيادية على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، يمكنها أن تنتفع على نحو متبادل من إنشاء نظام متعدد الأطراف وفعال للحصول على هذه الموارد وللإقتران العادل والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدامها، و

ترغب في إبرام اتفاقية دولية في إطار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المشار إليها باسم المنظمة بمقتضى المادة ١٤ من دستور المنظمة.

وقد اتفقت على ما يلي:

#### الجزء الأول - مقدمة

##### المادة ١ - الأهداف

١-١ تشمل أهداف هذه المعاهدة على صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام واقتسام المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي.

١-٢ تتحقق هذه الأهداف من خلال الربط الوثيق ما بين هذه المعاهدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واتفاقية التنوع البيولوجي.

#### المميزات

موافقة على  
مسار الشارع  
الضرر عن  
المقابلة وأن

القضاء أثناء  
تسلي إذا كان  
للال الفترة

لموافقة على  
بمن الحوض

لشامي الشرقي  
طيتين حتى إذا  
أعلاه خلا

الموافقة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذوات  
سبب المخطط

حمة والكثيفة  
ية وجريديتين  
لن المشمل إليه

الموافقة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذوات  
سبب المخطط

حمة والكثيفة  
ية وجريديتين  
لن المشمل إليه

عكاز من الأصل



المادة 2. استخدام المصطلحات

لأغراض هذه الماعدة، يقصد بالمصطلحات التالية المعاني المسندة إليها فيما يلي. وليس من الممتزم أن تشمل هذه التعاريف التجارة بالسلع .:

"الصيانة في الموقع الطبيعي" تعني صيانة النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية وإدامة واستعادة مجموعات الأنواع التي تتوافر لها مقومات البقاء في محيطاتها الطبيعية، وفي حالة أنواع النباتات المدجنة أو المستنبطة، في المحيطات التي تطورت فيها خصائصها المميزة.

"الصيانة خارج الموقع الطبيعي" تعني صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خارج موائلها الطبيعية.

"الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة" تعني أي مواد وراثية ذات أصل نباتي وذات قيمة فعلية أو محتملة للأغذية والزراعة.

"المواد الوراثية" تعني أي مواد ذات أصل نباتي بما في ذلك مواد الاكثار الجنسي أو الخضري التي تحتوي وحدات وظيفية للوراثة.

"الصفة" يعني أي مجموعة نباتية ضمن نطاق صنف نباتي واحد من أدنى المراتب المعروفة، وتعرف من خلال قدرة خصائصها المميزة والوراثية الأخرى على التكاثر.

"المجموعة خارج الموقع الطبيعي" تعني مجموعة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يحتفظ بها خارج موائلها الطبيعية.

"مركز المنشأ" يعني منطقة جغرافية كَوْن فيها نوع نباتي، سواء مدجن أو بري، للمرة الأولى خصائصه المميزة.

"مركز تنوع المحصول" يعني منطقة جغرافية تضم مستوى عال من التنوع الوراثي لأنواع محصولية في ظروف الموقع الطبيعي.

المادة 3. المجال

تختص هذه الماعدة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

الجزء الثاني - أحكام عامة

المادة 4. الالتزامات العامة

يضمن كل طرف متعاقد توافق قوانينه وقواعده وإجراءاته مع التزاماته المنصوص عليها في هذه الماعدة.

المادة 5. صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستكشافها

وجمعها وتوصفها وتقديمها وتوثيقها

١-5 على كل طرف متعاقد، وفقا لتشريعاته القطرية، وبالتعاون مع الأطراف المتعاقدة الأخرى حيثما كان ملائما، أن يروج لاتباع منهج متكامل لاستكشاف الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وصيانتها واستخدامها المستدام وأن يقوم بوجه خاص بما يلي بحسب ما هو ملائم:

(أ) إجراء مسح للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وحصرها مع مراعاة حالة ودرجة الاختلاف في المشاهد الموجودة، بما في ذلك تلك الموارد ذات الاستخدامات المحتملة، وتقدير أي أخطار تتعرض لها حسب المسطح؛

(ب) تشجيع جمع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمعلومات ذات الصلة بتلك الموارد الوراثية النباتية المعروفة للخطر أو ذات الاستخدامات المحتملة؛

(ج) تشجيع أو دعم جهود المزارعين ومجتمعاتهم المحلية، بحسب ما هو ملائم، لإدارة وصيانة مواردهم الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على مستوى المزرعة؛

(د) تشجيع الصيانة في الموقع للأقارب المحصولية البرية والنباتات البرية لإنتاج الأغذية، بما في ذلك في مناطق محمية من خلال دعم، ضمن جملة أمور أخرى، جهود المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(هـ) التعاون في مجال تشجيع وضع نظم كفؤة ومستدامة للصيانة خارج المواقع الطبيعية مع إيلاء الاهتمام الواجب للحاجة إلى القدر الكافي من التوثيق والتوصيف والتجديد والتقييم، وتشجيع عمليات استحداث ونقل التكنولوجيا اللازمة لهذا الغرض بهدف النهوض بالاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛

(و) رصد استمرارية الحيوية ودرجة التنوع والسلامة الوراثية لمجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

2-5 تتخذ الأطراف المتعاقدة، حيثما يكون ذلك ملائما، خطوات للتقليل من الأخطار المحيطة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى الحد الأدنى، أو القضاء عليها إن أمكن.

مميزات

والفة على  
سار الشارع  
الضرر عن  
لمقابلة وأن

للمضادة التنام  
سى اذا كان  
سلال الفترة

موالفة على  
من الحوض

شامي الشرقي  
طوبتين حتى اذا  
اعلاه خلا

لموالفة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذرات  
سب المخطط

عية والانتقفة  
ية وجربنتين  
نن المشار اليه

الموالفة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذرات  
سب المخطط

عية والانتقفة  
ية وجربنتين  
نن المشار اليه

مكتبة في الأصل



## المادة 6 - الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية

1-6 تعمل الأطراف المتعاقدة على وضع وإدانة الترتيبات الملزمة للسياسات وللجوانب القانونية بما يشجع على الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

2-6 يشمل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تدابير مثل:

- (أ) اتباع سياسات زراعية واضحة من شأنها أن تشجع بحسب ما هو ملائم على وضع وإدانة نظم زراعية متنوعة تعزز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي والموارد الطبيعية الأخرى،
- (ب) تقوية البحوث لتعزيز التنوع البيولوجي من خلال تعظيم التباين النوعي فيما بين المحاصيل وفي داخلها لمصلحة المزارعين، ولإسعاد المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يستنبطون ويستخدمون المحاصيل الخاصة بهم ويطبّقون مبادئ إيكولوجية في الحفاظ على خصوبة التربة ومكافحة الأمراض والأعشاب الضارة والآفات الأخرى؛

(ج) اسناد، حسبما يكون ملائماً، جهود تربية النباتات التي تتميز، بمشاركة المزارعين، ولاسيما في البلدان النامية، القدرة على استنباط أصناف متكيفة بصورة محددة مع مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، بما في ذلك في المناطق الحدية،

(د) توسيع القاعدة الوراثية للمحاصيل وزيادة نطاق التنوع الوراثي المتاح للمزارعين،

(هـ) الترويج، حسبما يكون ملائماً، للتوسع في استخدام المحاصيل والأصناف المحلية والمتكيفة مع الظروف المحلية والأنواع غير المستخدمة بالقدر الكافي،

(و) تدعيم، حسبما يكون ملائماً، التوسع في استخدام تنوع الأصناف والأنواع من إدارد المحاصيل وحياتها واستخدامها المستدام على مستوى المزرعة، وإقامة صلات قوية مع تربية النباتات والمعدة الزراعية بغية الحد من ضعف المحاصيل والاستنزاف الوراثي والتشجيع على زيادة الإنتاج الغذائي العالمي المتوافق مع التنمية المستدامة،

(ز) استعراض وتعديل، حسبما يكون ملائماً، استراتيجيات ولوائح تربية النباتات ذات الصلة بالإفراج عن الأصناف وتوزيع البذور.

## المادة 7 - الالتزامات القطرية والتعاون الدولي

1-7 يقوم كل طرف متعاقد، حسبما يكون ملائماً، بدمج الأنشطة المشار إليها في المادتين 5 و 6 في سياساته وبرامجه المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية، والتعاون مع الأطراف المتعاقدة الأخرى، سواء مباشرة أو بسن خلال المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، على صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

2-7 يوجه التعاون الدول، بصورة خاصة، إلى ما يلي:

- (أ) بناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، أو تعزيزها، فيما يتعلق بصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.
- (ب) تشجيع النشاطات الدولية الرامية إلى تدعيم صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتقييمها وتوثيقها وتعزيز مادتها الوراثية وكذلك تربية النباتات وإكثار البذور، وتقاسمها وإتاحة فرص الحصول عليها، وتبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمعلومات والتكنولوجيا الملزمة ذات الصلة وفقاً لأحكام الجزء الرابع،
- (ج) استمرارية الترتيبات المؤسسية المنصوص عليها في الجزء الخامس وتعزيزها،
- (د) تنفيذ استراتيجية التمويل المنصوص عليها في المادة 18.

## المادة 8 - المساعدة الفنية

تتلق الأطراف المتعاقدة على أن تروج لتقديم المساعدة الفنية إلى الأطراف المتعاقدة، ولاسيما من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات الدولية الملزمة، بهدف تيسير تنفيذ هذه المعاهدة.

## الجزء الثالث - حقوق المزارعين

## المادة 9 - حقوق المزارعين

1-9 تعترف الأطراف المتعاقدة بالإسهام الهائل الذي قدمته المجتمعات المحلية والأصلي والمزارعون في جميع أقاليم العالم، ولاسيما أولئك الذين هم في مراكز المنشأ والتنوع المحصولي، ومازالوا يقدمونه لأجل صيانة وتنمية الموارد الوراثية النباتية التي تشكل قاعدة الإنتاج الغذائي والزراعي في مختلف أنحاء العالم.

2-9 تتفق الأطراف المتعاقدة على أن مسؤولية تنفيذ حقوق المزارعين، من حيث ارتباطها بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، تقع على عاتق حكومات البلدان. ويتخذ كل طرف متعاقد، وفقاً لاحتياجاته وأولوياته، وحسبما يكون ذلك ملائماً، ورهنا بالتشريعات القطرية لديه، التدابير لحماية وتدعيم حقوق المزارعين، بما في ذلك:

- (أ) حماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة،
- (ب) الحق في المشاركة المتكافئة في اقتسام المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ و

## لمهبرات

موالفة على  
مسار الشارع  
الضرر عن  
المقابلة وأن

القضاة النساء  
تس إذا كان  
قائل القنطرة

الموالفة على  
نمن الحوض

الشماسي الشرقي  
حليتين حتى إذا  
أعلاه خلال

الموالفة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذوات  
سبب المخطط

سمية والانتقصة  
مية وجربسطين  
كلان المشال إليه

الموالفة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذوات  
سبب المخطط

سمية والكثيفة  
مية وجربسطين  
كلان المشال إليه

مكتبة الأصل



(ج) الحق في المشاركة في صنع القرارات، على المستوى القطري، بشأن المسائل المرتبطة بصيانة الموارد النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

3-9 ليس في هذه المادة ما يفرض بأنه يحد من حقوق المزارعين في ادخار، واستخدام وتبادل وبيع البذور/سواد الإكثار الدخيرة في المزرعة، وفقا للتوانين القطرية، وحسبما يكون ذلك ملائما.

#### الجزء الرابع - نظام الحصول واقتسام المنافع متعدد الأطراف

##### المادة 10 - نظام الحصول واقتسام المنافع متعدد الأطراف

1-10 تتعرف الأطراف المتعاقدة، في علاقاتها بالدول الأخرى، بالحقوق السيادية للدول على مواردها الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك بقاء سلطة تقرير الحصول على هذه الموارد متروكة لحكومات البلدان المبنية وخاصة لتشريعاتها القطرية.

2-10 تتفق الأطراف المتعاقدة، في ممارسة حقوقها السيادية، على إنشاء نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية والكفاءة والمشاركة لتيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وللإقتسام العادل والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد، على أساس التكامل والتعزيز المتبادل.

##### المادة 11 - نطاق النظام متعدد الأطراف

1-11 إلى جانب تعزيز أهداف صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام والإقتسام العادل والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدامها، كما ورد في المادة 1، سيغطي النظام متعدد الأطراف الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المبنية في الملحق الأول، والمحددة وفقا لمعيار الأمن الغذائي والاعتماد المتبادل.

2-11 يشمل النظام متعدد الأطراف كما حدد في المادة 1-1، جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول التي تخضع لإدارة وإشراف الأطراف المتعاقدة وفي المجتمع ككل. وتدعو الأطراف المتعاقدة، بغرض تحقيق أكمل تغطية للنظام متعدد الأطراف، جميع الحائزين الآخرين للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول لإدراج هذه الموارد في النظام متعدد الأطراف.

3-11 توافق الأطراف المتعاقدة أيضا على أن تتخذ التدابير الملائمة لتشجيع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، في إطار ولاياتها، الذين يحتفظون بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول بإدراج هذه الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في النظام متعدد الأطراف.

4-11 يجري الجهاز الرياسي، في غضون عامين من سريان المعاهدة، تقيما لدى التقدم في إدراج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المشار إليها في الفقرة 1-3 في النظام متعدد الأطراف. ويقرر الجهاز الرياسي، بعد هذا التقييم، ما إذا كان سيتواصل تيسير حصول هؤلاء الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار إليهم في الفقرة 1-3 والذين لم يدرجوا هذه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام متعدد الأطراف، أو يتخذ أية تدابير أخرى يراها ملائمة.

5-11 يضم النظام متعدد الأطراف أيضا الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول والمحتفظ بها في المجموعات خارج مواقعها الطبيعية في مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للجمعية الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على النحو الوارد في الفقرة 1-5 (أ) وفي المؤسسات الدولية الأخرى وفقا للمادة 5-15.

##### المادة 12 - تيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

###### في إطار النظام متعدد الأطراف

1-12 توافق الأطراف المتعاقدة على أن يكون تيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في إطار النظام متعدد الأطراف، حسبما حدد في المادة 11، وفقا لأحكام هذه المعاهدة.

2-12 تتفق الأطراف المتعاقدة على أن تتخذ التدابير القانونية الضرورية أو غيرها من التدابير المناسبة لتوفير هذا الحصول على الموارد الوراثية للأطراف المتعاقدة الأخرى من خلال النظام متعدد الأطراف. ولهذا الغرض سيوفر هذا الحصول أيضا للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لولاية أي طرف متعاقد على أن يخضع ذلك لأحكام المادة 11-4.

3-12 يكون توفير هذا النوع من الحصول وفقا للشروط أدناه:

(أ) أن يقتصر على أغراض الصيانة والاستخدام في البحوث والتربية والتدريب في الأغذية والزراعة، بشرط ألا تشمل هذه الأغراض الاستخدامات الكيماوية، الصيدلانية وأو الاستخدامات الصناعية غير الغذائية وغير الملكية الأخرى. وفي حالة المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة (الغذائية وغير الغذائية)، فإن أهميتها للأمن الغذائي هي العامل الذي يحدد إدراجها في إطار النظام متعدد الأطراف وإتاحتها للحصول المباشر.

(ب) يمنع الحصول بسرعة وبدون الحاجة إلى تتبع انضمام الجهة وبدون مقابل أو شريطة ألا يتجاوز الرسم المفروض مستوى التكاليف الدنيا.

(ج) تتاح مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المقدمة جميع البيانات الترميفية، وأية معلومات وصليغة متوافرة غير سرية وذات صلة، وذلك رهنا بالقانون الساري.

(د) ألا تطالب الجهات المتلقية بأية حقوق الملكية الفكرية أو أية حقوق أخرى تقيد الحصول المباشر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أو أجزاء أو مكونات وراثية منها، في الشكل الذي تم الحصول عليه من النظام متعدد الأطراف.

#### المهيرات

الموافقة على  
مسار الشارح  
الضرر عن  
المقابلة وأن

الفضاء التنام  
تتس إذا كان  
خلال الفترة

الموافقة على  
ضمن الحوض

الشماسي الشرقي  
حليتين حتى إذا  
أعلاه خلال

الموافقة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذوات  
سبب المخطط

سمية والتفيلة  
مية وجريستين  
تكن المشال اليه

الموافقة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذوات  
سبب المخطط

سمية والتفيلة  
مية وجريستين  
تكن المشال اليه

مكتبة الأصل



(د) تخضع عملية الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد الاستنباط، بما في ذلك الموارد التي يقوم باستنباطها المزارعون، لتقدير المربين خلال فترة استنباطها،

(و) يكون الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تحميها حقوق الملكية أو غير ذلك من الحقوق، متسقاً مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومع التشريعات القطرية ذات الصلة.

(ز) تبقى الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تم الحصول عليها وفقاً للنظام متعدد الأطراف وتمت صيانتها، متاحة للنظام متعدد الأطراف من جانب المتلقين لهذه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بمقتضى أحكام هذه المعاهدة، و

(ح) ومن دون الإخلال بالأحكام الأخرى في هذه المادة، توافق الأطراف المتعاقدة على أن يوفر الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي توجد في ظروف الواقع الطبيعية، وفقاً للتشريعات القطرية، أو وفقاً لما قد يحدده الجهاز الرياسي من معايير في حالة عدم وجود مثل هذه التشريعات

4-12 ولهذه الغاية، يوفر الحصول المبسر، وفقاً للمادتين 2-12 و 3-12 أعلاه، بمقتضى اتفاقية موحدة لنقل المواد يوافق عليها الجهاز الرياسي وتتضمن أحكام المواد 3-12 (أ) و (د) و (ز) فضلاً عن الأحكام الخاصة بتقاسم المنافع الواردة في المادة 2-13 (د) (2) وغير ذلك من الأحكام ذات الصلة الواردة في هذه المعاهدة، والنص على أن الجهة المتلقية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تطلب أن تسري شروط الاتفاقية الموحدة لنقل المواد على نقل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى أي شخص أو كيان آخر وعلى أي عمليات نقل تالية لهذه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

5-12 تضمن الأطراف المتعاقدة توافراً فرصة لاستخدامها، بما يتفق مع الشروط القانونية المطبقة في نظمها القانونية، في حالة حدوث منازعات بشأن العقود الخاصة باتفاقيات نقل المواد، مع الاعتراف بأن الالتزامات الناشئة عن اتفاقيات نقل المواد تقع بصورة كاملة على عاتق الأطراف في هذه الاتفاقيات.

6-12 توافق الأطراف المتعاقدة، في حالات الكوارث الطارئة، على توفير الحصول المبسر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الملزمة في إطار النظام متعدد الأطراف، لأغراض استعادة النظم الزراعية، بالتعاون مع منسقي الأغذية في حالات الطوارئ.

#### المادة 13 - اقتسام المنافع في النظام متعدد الأطراف

1-13 تعترف الأطراف المتعاقدة بأن الحصول المبسر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في النظام متعدد الأطراف يشكل في حد ذاته إحدى المنافع الرئيسية، للنظام متعدد الأطراف. كما تتفق على أن تقتسم المنافع المتحققة عنه بطريقة عادلة ومتكافئة وفقاً لأحكام هذه المادة.

2-13 تتفق الأطراف المتعاقدة على أن تقتسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يشملها النظام متعدد الأطراف، بما في ذلك استخدامها التجاري، بطريقة عادلة ومتكافئة من خلال الآليات التالية: تبادل المعلومات، الحصول على التكنولوجيا ونقلها، بناء القدرات، وتقاسم المنافع الناشئة عن تداولها تجارياً، مع الأخذ في الحسبان مجالات النشاط ذات الأولوية في خطة العمل العالمية المتتابة، في ظل توجيه الجهاز الرياسي

#### (أ) تبادل المعلومات

تتفق الأطراف المتعاقدة على أن توفر المعلومات التي يجب، في جملة أمور، أن تشمل الكتالوجات وقوائم الحصر، ومعلومات عن التكنولوجيات، ونتائج البحوث الفنية والعلمية والاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك توصيف وتقييم واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يشملها النظام متعدد الأطراف. وتوفر هذه المعلومات، إذا كانت غير سرية، بمقتضى القانون المطبق وفقاً للقدرات القطرية. وتوفر هذه المعلومات لجميع الأطراف المتعاقدة في هذه المعاهدة من خلال نظام المعلومات المنصوص عليه في المادة 17.

#### (ب) الحصول على التكنولوجيا ونقلها

(1) تعتمد الأطراف المتعاقدة بأن توفر وأو تيسر فرص الحصول على التكنولوجيات الرامية إلى صيانة وتوصيف وتقييم واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يشملها النظام متعدد الأطراف. وستوفر الأطراف المتعاقدة وأو تيسر، اعترافاً منها بأن بعض التكنولوجيات لا يمكن نقلها إلا من خلال مواد وراثية، فرص الحصول على هذه التكنولوجيات والمواد الوراثية التي يشملها النظام متعدد الأطراف وعلى الأصناف المحسنة والمواد الوراثية المستنبطة من خلال استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يشملها النظام متعدد الأطراف بما يتسق مع أحكام المادة 12. وتوفر وأو تيسر فرص الحصول على هذه التكنولوجيات والأصناف المحسنة والمواد الوراثية، مع احترام حقوق الملكية وقوانين الحصول المطبقة، ووفقاً للقدرات القطرية.

(2) ينفذ الحصول على التكنولوجيات ونقلها إلى البلدان، ولا سيما أقل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، من خلال مجموعة من التدابير مثل إنشاء وإدامة مجموعات مواضيعية مخصصة لمجاصيل محددة ومعنونة باستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمشاركة في هذه المجموعات، وكل أنواع الشراكة في البحوث والتطوير وفي المشروعات التجارية المشتركة المتعلقة بالمواد المتلقاة، وتنمية الموارد البشرية، وفرص الانتفاع المباشر من مرافق البحوث.

(3) يوفر وأو ييسر للبلدان النامية التي هي أطراف متعاقدة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، فرص الحصول على التكنولوجيا المشار إليها في الفقرتين (1) و (2) أعلاه ونقلها، بما في ذلك تلك المحمية بحقوق الملكية الفكرية، بشروط عادلة وأكثر رعاية، وعلى الأخص في حالة التكنولوجيا اللازمة للاستخدام في الصيانة، والتكنولوجيات ذات الفائدة للمزارعين في البلدان النامية لاسيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية حيثما تم الاتفاق المتبادل وذلك، ضمن جملة أمور أخرى، من خلال الشراكات في البحوث والتطوير في نطاق النظام متعدد الأطراف وينبغي أن يوفر هذا الحصول وهذا النقل بموجب شروط تعترف بالحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية وتتسق معها.

#### المهيرات

الموافقة على  
مسار الشارع  
ة الضرر عن  
المقابلة وأن

القضاء للنساء  
حتى إذا كان  
خلال الفترة

الموافقة على  
ضمن الحوض

الشامي الشرقي  
محيطين حتى إذا  
أعلاه خلال

الموافقة على  
ع مصدق تصديقاً  
ر بالقطع ذوات  
سبب المخطط

سمية والتفيسة  
معية وجربنتين  
مكأن المعمار اليه

الموافقة على  
ع مصدق تصديقاً  
ر بالقطع ذوات  
حسب المخطط

سمية والتفيسة  
معية وجربنتين  
مكأن المعمار اليه

عكاز من الأصل



## (ج) بناء القدرات

مراعاة لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، كما تتجلى من خلال الأولوية التي توليها، في خططها، وبرامجها لبناء القدرات في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، فيما يخص الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يشملها النظام متعدد الأطراف، تسند الأطراف المتعاقدة الأولوية إلى (١) إنشاء وأو تعزيز برامج للتعليم والتدريب العلمي والفني بشأن صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. (٢) إقامة وتدعيم مرافق لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ولإستخدامها المستدام، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول. (٣) إجراء بحوث علمية، وبغرض أن ينفذ ذلك، حيثما أمكن. في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول بالتعاون مع مؤسسات هذه البلدان، وتنمية القدرات على إجراء البحوث في المجالات التي تنهض الحاجة فيها إليها.

## (د) تقاسم المنافع النقدية ومنافع التصويت التجاري الأخرى

(١) توافق الأطراف المتعاقدة، في إطار النظام متعدد الأطراف، على اتخاذ تدابير لتقاسم المنافع التجارية من خلال إشراك القطاعين الخاص والعلم في أنشطة محددة بموجب هذه المادة، من طريق الشراكات والتعاون، بما في ذلك مع القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، في البحوث وتطوير التكنولوجيا

(٢) توافق الأطراف المتعاقدة على أن تشمل الاتفاقية الوحدة لنقل المواد المشار إليها في المادة ١٢-٤ شرطاً بأن تسدد الجهة المتلقية التي تسوق تجارياً منتج يكون عبارة عن موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة ويتضمن مواداً تم الحصول عليها من النظام متعدد الأطراف، للآلية المشار إليها في المادة ١٩-٣ (و) حصّة تعادل المنافع الناشئة عن التسويق التجاري لهذا المنتج إلا في حالة توافر هذا المنتج دون قيود للآخرين لإجراء المزيد من البحوث والتربية عليها، وفي هذه الحالة يجري تشجيع الجهة المتلقية التي سوقت المنتج تجارياً على سداد هذه المدفوعات

ويحدد الجهاز الرياسي، في أول اجتماع له مستوى المدفوعات وشكلها وطريقته وفقاً للأعراف التجارية وللجهاز الرياسي أن يقرر تحديد مستويات مختلفة للمدفوعات وفقاً للقطاعات المختلفة للجهات المتلقية التي تسوق تجارياً هذه المنتجات، وله أن يبت أيضاً في ضرورة إعفاء صغار المزارعين في البلدان النامية وفي البلدان التي تسر اقتصادياتها بمرحلة تحول من هذه المدفوعات. ويجوز للجهاز الرياسي أن يراجع من آن لآخر مستويات هذه المدفوعات بغرض التوصل إلى اقتسام هذه الفوائد بالعدل والإنصاف. وله أيضاً أن يقدر، في غضون فترة خمس سنوات من سريان هذه المعاهدة ما إذا كان شرط المدفوعات الإلزامية الوارد في الاتفاقية الموحدة لنقل المواد يسري أيضاً على الحالات التي تكون فيها المنتجات المسوقة تجارياً متاحة دون فرض قيود على الآخرين لإجراء المزيد من البحوث والتربية.

٣-١٣ تتلق الأطراف المتعاقدة على أن المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يشملها النظام متعدد الأطراف ينبغي أن تتدفق أساساً، بصورة مباشرة وغير مباشرة، صوب المزارعين في جميع البلدان. ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول. الذين يقومون بصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وباستخدامها على نحو مستدام.

## مبادئ

الشفافية على  
سبل الشوارع  
لضرب عن  
مقابلة وأن

فضاء النساء  
س إذا كان  
سلا القشرة

موافقة على  
من الحوض

شمسي الشرقى  
طوبتين حتى إذا  
أصله خلال

لموافقة على  
مصدق تصديقا  
بالقطع ذرات  
سب المفضلط

حمة والتفتيلة  
مبة وجربدين  
كان المذار اليه

الموافقة على  
ع مصدق تصديقا  
ر بالقطع ذرات  
باسبب المفضلط

اسمية والكتفيلة  
سمية وجربدين  
كان المذار اليه

١٢-٤ سينظر الجهاز الرياسي، في اجتماعه الأول، في السياسات والمعايير ذات الصلة بتقديم مساعدات محددة في إطار الاستراتيجية التوعوية المتفق عليها بموجب المادة ١٨ من أجل صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في تينيدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول التي يعد إسهامها في تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ضمن النظام متعدد الأطراف مهما وأو التي لها احتياجات خاصة.

١٣-٥ تعترف الأطراف المتعاقدة بأن القدرة على تنفيذ خطة العمل العالمية بصورة كاملة، وخاصة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، ستعتمد اعتماداً كبيراً على التنفيذ الفعال لهذه المادة وللإستراتيجية التوعوية الواردة في المادة ١٨.

١٣-٦ تدرس الأطراف المتعاقدة أشكالاً إستراتيجية لمساهمات التقاسم الطوعي للمنافع تقوم بموجبها صناعات تجهيز الأغذية التي تنتفع من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بالمساهمة في النظام متعدد الأطراف.

## الجزء الخامس العناصر المساندة

## المادة ١٤ خطة العمل العالمية

اعترافاً بأهمية خطة العمل العالمية المتتابة لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في هذه المعاهدة، تعمل الأطراف المتعاقدة على تدعيم تنفيذها الفعال، بما في ذلك من خلال خطط العمل القطرية، وبحسب ما هو ملائم من خلال التعاون الدولي لتوفير إطار متسق، ضمن جملة أمور أخرى، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات، مع مراعاة أحكام المادة ١٣.

## المادة ١٥ مجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الموجودة خارج

المواقع الطبيعية في المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

## وفي المؤسسات الدولية الأخرى

١٥-١ تعترف الأطراف المتعاقدة بأهمية هذه المعاهدة بالنسبة لمجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الموجودة خارج مواقعها الطبيعية المودعة لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وتدعو الأطراف المتعاقدة هذه المراكز الدولية إلى توقيع اتفاقيات مع الجهاز الرياسي طبقاً للشروط والأحكام التالية:

(أ) تتاح المواد المدرجة في الملحق ١ من هذه المعاهدة والمودعة لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية طبقاً للأحكام الواردة في الجزء الرابع من هذه المعاهدة ؛

(ب) تتاح المواد الأخرى بخلاف تلك المدرجة في الملحق ١ بهذه المعاهدة، والتي تم جمعها قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ، والموجودة لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية، طبقاً لأحكام اتفاقية نقل المواد المطبقة حالياً بناء على

هكذا من الأصل



الاتفاقات المبرمة بين المراكز الدولية للبحوث الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة . ويعدل هذه الاتفاقية الجهاز الرياسي في موعد أقصاه دورته العادية الثانية، وبالتشاور مع المراكز الدولية للبحوث الزراعية . وطبقاً للأحكام ذات الصلة في هذه المعاهدة، خاصة المادتين 12 و13، مع مراعاة الشروط التالية:

- (1) تقوم المراكز الدولية للبحوث الزراعية بصفة دورية بإبلاغ الجهاز الرياسي . باتفاقيات نقل المواد المعقودة، طبقاً لجدول زمني يضعه الجهاز الرياسي .
- (2) تحصل الأطراف المتعاقدة التي جمعت الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من أراضيها في مواقعها الطبيعية، على عينات من هذه المواد بمجرد طلبها وبدون أية اتفاقية لنقل المواد .
- (3) أي منافع نقدية منصوص عليها في اتفاقات نقل المواد المشار إليها أعلاه تنجم عن الاستخدام التجاري لمثل هذه المواد، تؤول إلى الآلية المشار إليها في المادة 19-3، وتطبق بالذات على صيانة المحاصيل المعنية واستخدامها المستدام، وعلى الأخص في البرامج النظرية والإقليمية في البلدان النامية . وخاصة أقل البلدان نمواً، و
- (4) تتخذ المراكز الدولية للبحوث الزراعية جميع الإجراءات ذات الصلة . طبقاً لقدراتها . في حالة حدوث أي انتهاك لاتفاقية نقل المواد.

(ج) تقر المراكز الدولية للبحوث الزراعية بسلطة الجهاز الرياسي في إعطاء المسورة في مجال السياسات المتعلقة بالمجموعات الموجودة لديها خارج مواقعها الطبيعية، طبقاً لأحكام هذه المعاهدة.

(د) تظل المرافق العلمية والفنية التي تحصل فيها المجموعات خارج مواقعها الطبيعية تابعة للمراكز الدولية للبحوث الزراعية، التي تتعهد بإدارة المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية طبقاً للمعايير المتفق عليها دولياً، وخاصة المعايير الدولية لبنوك الجينات، على النحو الذي وافقت عليه هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في المنظمة.

(هـ) تتولى أمانة هذه الاتفاقية تقديم الدعم الفني كلما كان ذلك مناسباً، بناءً على طلب المراكز الدولية للبحوث الزراعية.

(و) لأمانة هذه المعاهدة الحق في دخول هذه المرافق في أي وقت، وكذلك الحق في التفتيش على جميع الأنشطة التي تجرى فيها والتي لها علاقة مباشرة بصيانة المواد وتبادلها.

(ز) إذا حدث أن تعطلت عمليات الصيانة المعتادة للمجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية، أو تعرضت للتهديد لأي سبب كان، بما في ذلك أسباب قاهرة، تقوم أمانة هذه المعاهدة بموافقة الحكومة المضيفة - بتقديم المساعدة بأقصى قدر ممكن لإخلاء هذه المجموعات وأو نقلها.

15-2 توافق الأطراف المتعاقدة على توفير الحصول المباشر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في إطار النظام متعدد الأطراف، إلى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والتي وقعت اتفاقيات مع الجهاز الرياسي بمقتضى أحكام هذه المعاهدة. وتدرج هذه المراكز في قائمة تحتفظ بها أمانة الجهاز الرياسي وتكون متاحة لاطلاع الأطراف عند الطلب.

15-3 تتاح المواد غير الواردة في الملحق 1، والتي تلقتها المراكز الدولية بعد تاريخ سريان هذه المعاهدة في هذه الاتفاقية الدولية للحصول عليها بشروط تتسق مع تلك الملحق عليها فيما بين المراكز الدولية التي تتلقى المواد ويك منشأ هذه الموارد أو البلد الذي حصل على هذه الموارد وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي وغير ذلك من القوانين السارية.

15-4 تشجع الأطراف المتعاقدة على أن تتيح للمراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي وقعت اتفاقيات مع الجهاز الرياسي الحصول، بشروط يتفق عليها بين الطرفين، على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة غير المدرجة في الملحق الأول والتي تعتبر مهمة للبرامج والنشاطات الخاصة.

15-5 سيمسح الجهاز الرياسي أيضاً إلى إبرام اتفاقيات للأغراض الواردة في هذه المادة، مع المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة.

#### المادة 16 - الشبكات الدولية للموارد الوراثية النباتية

16-1 يشجع التعاون القائم في ما بين الشبكات الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، على أساس الترتيبات الموجودة وبما يتسق مع أحكام هذه المعاهدة، بغرض تحقيق أكمل تغطية ممكنة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

16-2 تشجع الأطراف المتعاقدة، حسبما يكون ملائماً، جميع المؤسسات، بما فيها المؤسسات الحكومية، والخاصة، وغير الحكومية، ومؤسسات البحوث والتربية وغيرها، على المشاركة في الشبكات الدولية.

#### المادة 17 - النظام العالمي للإعلام عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

17-1 تتعاون الأطراف المتعاقدة على إنشاء وتعزيز نظام عالمي للمعلومات لتيسير تبادل المعلومات، استناداً إلى نظم المعلومات الموجودة، عن القضايا العلمية والفنية والبيئية المتصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ولأن يسهم تبادل المعلومات هذا في تقاسم المنافع بإتاحته للمعلومات عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لجميع الأطراف المتعاقدة. وسيطلب وضع النظام العالمي للإعلام توافر تعاون مع آلية التنسيق في اتفاقية التنوع البيولوجي.

17-2 استناداً إلى إخطار مقدم من الأطراف المتعاقدة، ينبغي إصدار إنذار مبكر بشأن المخاطر التي تتهدد الأمانة الفعالة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة بغرض حماية المواد.

17-3 تتعاون الأطراف المتعاقدة، مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لدى منظمة الأغذية والزراعة، في إجراء عمليات إعادة تقييم دورية لحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم لتيسير تحديث خطة العمل العالمية المتتابعة المنصوص عليها في المادة 14.

بمراة  
نفة على  
ار الشارع  
مرر عن  
لينة وأن

ماء انشاء  
اذا كان  
ن الفترة

نفة على  
الحوض

ب. الشرقي  
ن حتى اذا  
لاه خلال

نفة على  
نق تصديقاً  
لقطع ذوات  
المخطط

والأهلية  
بحرين  
إلى

نفة على  
نق تصديقاً  
لقطع ذوات  
المخطط

والكتيفة  
رجريتين  
المشار إليه

هكذا في الأصل



## الجزء السادس - الأحكام المالية

## المادة 18 - الموارد المالية

- 1-18 تتعهد الأطراف المتعاقدة بأن تضع استراتيجية تمويلية لتنفيذ هذه المعاهدة وفقا لأحكام هذه المادة.
- 2-18 تتمثل أهداف استراتيجية التمويل في زيادة توافر الموارد المالية، وكفاءتها، وفعاليتها، وتقديمها لتنفيذ النشاطات الواردة في هذه المعاهدة.
- 3-18 بغية تعبئة التمويل والخطط والبرامج ذات الأولوية، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، وبعد مراعاة خطة العمل العالمية، يحدد الجهاز الرياسي بصورة دورية رقما مستهدفا لهذا التمويل.
- 4-18 ومتابعة لاستراتيجية التمويل هذه:
- (أ) تتخذ الأطراف المتعاقدة التدابير الضرورية والملائمة، في إطار الأجهزة الرئاسية للآليات الدولية، والصناديق والأجهزة ذات الصلة لضمان منح الأولوية والاهتمام لتخصيص الموارد التي يمكن التنبؤ بها والمتفق عليها لتنفيذ الخطط والبرامج بمقتضى هذه المعاهدة.
- (ب) يعتمد مدى تنفيذ الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية والأطراف المتعاقدة التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول بالتزاماتها بفعالية في إطار هذه المعاهدة على التخصيص الفعال للموارد المشار إليها في هذه المادة، ولا سيما من جانب الأطراف من البلدان المتقدمة. وسوف تستند الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول الأولوية في خططها وبرامجها لبناء القدرات في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- (ج) تقدم الأطراف المتعاقدة من البلدان المتقدمة أيضا، وتستفيد الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول من، الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه المعاهدة من خلال القنوات الثنائية والإقليمية. ومتعددة الأطراف. وتشمل هذه القنوات الآلية المشار إليها في المادة 19-3 و،
- (د) يوافق كل طرف متعاقد على أن يخطط بالنشاطات القطرية اللازمة لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك وفقا لقراراتها القطرية ومواردها المالية، ولا تستخدم الموارد المالية المقدمة لتحقيق غايات لا تتسق وهذه المعاهدة وخاصة في مجالات التجارة الدولية بالسلع.
- (هـ) توافق الأطراف المتعاقدة على أن المنافع المالية الناشئة عن المادة 13-2 د هي جزء من استراتيجية التمويل.
- (و) يجوز تقديم مساهمات طوعية من جانب الأطراف المتعاقدة، والقطاع الخاص، مع مراعاة أحكام المادة 13. والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر. وتوافق الأطراف المتعاقدة على أن يدرس الجهاز الرياسي طرق وضع استراتيجية لتعزيز هذه المساهمات.

## الجزء السابع - أحكام مؤسسية

## المادة 19 - الجهاز الرياسي

- 1-19 ينشأ بهذا جهاز رياسي للمعاهدة ويتألف من جميع الأطراف المتعاقدة.
- 2-19 تتخذ جميع قرارات الجهاز الرياسي بتوافق الآراء ما لم يتم التوصل بتوافق الآراء إلى قرار بشأن بعض التدابير باستثناء توافق الآراء اللازم فيما يتعلق بالمادتين 23 و 24.
- 3-19 تنحصر وظائف الجهاز الرياسي في دعم التنفيذ الكامل لهذه المعاهدة، ورصد أهدافها، والعمل بصفة خاصة على ما يلي:
- (أ) توفير توجيهات على صعيد السياسات لرصد هذا التنفيذ، والموافقة على التوصيات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة، ولا سيما تشغيل النظام متعدد الأطراف بوجه خاص؛
- (ب) اعتماد خطط وبرامج لتنفيذ هذه المعاهدة؛
- (ج) الموافقة، في دورته الأول، وبجري استعراضا دوريا لاستراتيجية التمويل لتنفيذ هذه المعاهدة بما يتفق وأحكام المادة 18؛
- (د) الموافقة على ميزانية هذه المعاهدة؛
- (هـ) دراسة، وإنشاء، وهذا بتوافر الأموال الضرورية، الأجهزة الفرعية التي قد تلزم، وتحديد اختصاصاتها وكيانها تشكيلا؛
- (و) إنشاء آلية ملائمة، حسب مقتضى الحال، مثل حساب أمانة لتلقي واستخدام الموارد المالية التي ستؤول إليه لأغراض تنفيذ هذه المعاهدة؛
- (ز) إقامة تعاون مع المنظمات الدولية وأجهزة المعاهدات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية التنوع البيولوجي، بشأن المسائل التي تعطيها هذه المعاهدة بما في ذلك مشاركة هذه المنظمات في استراتيجية التمويل واستمرار هذا التعاون؛
- (ح) النظر في التعديلات على هذه المعاهدة بحسب الحاجة، والموافقة عليها، طبقا لأحكام المادة 23؛

## بررات

هة على  
لر الشارع  
رر عن  
هنة وان

ة انشاء  
اذا كان  
ل الفترة

فة على  
الحوض

ل الشرقي  
ن حتى اذا  
لاه خلال

فة على  
ق تصديقا  
لطب ذرات  
المخطط

والتي  
جسدين  
مشار اليه

لة على  
ق تصديقا  
لطب ذوات  
المخطط

والتي  
جسدين  
مشار اليه

هكذا من الأصل



(ط) النظر في ملاحق هذه المعاهدة والموافقة على تعديلها. بحسب الضرورة طبقاً لأحكام المادة 24.

(ي) دراسة نماذج لاستراتيجية ترمي إلى تشجيع المساهمات الطوعية. وخاصة بإشارة إلى المادتين 13 و18.

(ك) أداء أية مهام قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة.

(ل) الإحاطة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمات الدولية وأجهزة المعاهدات الأخرى ذات الصلة.

(م) إبلاغ مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمات الدولية وأجهزة المعاهدات الأخرى ذات الصلة. بحسب ما هو ملائم، بالمسائل المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة، و

(ن) الموافقة على الاتفاقيات المبرمة مع مراكز البحوث الزراعية التابعة للجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية بمقتضى المادة 15 واستعراض وتعديل اتفاقية نقل المواد في المادة 15.

4-19 مع مراعاة المادة 19-6 لكل طرف من الأطراف المتعاقدة صوت واحد ويجوز أن يعطى في دورات الجهاز الرياسي مندوب واحد يمكن أن يرافقه مناديب وخبراء ومستشارون ويجوز للمناديب والخبراء والمستشارين أن يشاركوا في مداولات الجهاز الرياسي دون أن يكون لهم حق التصويت، إلا إذا كانوا ملغوضين بالشكل الواجب ليحلوا محل المندوب.

5-19 يجوز للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأي دولة ليست طرفاً متعاقداً في هذه المعاهدة، أن تحضر اجتماعات المجلس الرياسي بصفة مراقب. كما يجوز لأي هيئة أو وكالة أخرى. سواء كانت حكومية أو غير حكومية، من الهيئات والوكالات ذات الخبرة في المجالات المتصلة بصيانة الموارد الوراثية والثباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، التي تبلغ الأمانة برغبتها في حضور اجتماعات الجهاز الرياسي بصفة مراقب. أن يسمح لها بذلك ما لم يعترض ثلث الأطراف الموجودين على الأقل على ذلك. ويكون السماح للمراقبين بالحضور ومشاركتهم في الاجتماعات طبقاً لللائحة الداخلية التي يقرها الجهاز الرياسي.

6-19 تمارس المنظمة العضو في منظمة الأغذية والزراعة والتي تكون طرفاً متعاقداً، والدول الأعضاء في تلك المنظمة العضو التي تكون هي الأخرى أطرافاً متعاقدة، حقوق عضويتها وتفي بواجبات هذه العضوية وفقاً لدستور منظمة الأغذية والزراعة ولائحتها العامة، بعد إجراء كافة التعديلات الضرورية.

7-19 للجهاز الرياسي أن يعتمد لائحته الداخلية ولائحته المالية، وأن يعدل هذه اللائحة عندما يتطلب الأمر ذلك. على ألا تتعارض مع هذه المعاهدة.

8-19 حضور أغلبية الأطراف المتعاقدة ضروري لاكتمال النصاب القانوني لأي اجتماع للجهاز الرياسي

9-19 يعقد الجهاز الرياسي دورة عادية واحدة على الأقل مرة كل سنتين. وينبغي أن تعقد هذه الدورات. بقدر الإمكان. بعد الدورات العادية لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

10-19 يعقد الجهاز الرياسي دورات خاصة في مواعيد أخرى حسبما يراه الجهاز الرياسي ضرورياً، أو بناءً على طلب مكتوب من أي من الأطراف المتعاقدة شريطة أن يساند ثلث الأطراف المتعاقدة هذا الطلب.

11-19 ينتخب الجهاز الرياسي رئيساً ونواباً للرئيس (يشار إليهم جميعاً بعبارة "هيئة المكتب"). بما يتماشى مع لائحته الداخلية

#### المادة 20 - الأمين

1-20 يعين المدير العام للمنظمة أميناً للجهاز الرياسي بموافقة الجهاز الرياسي ويعاون الأمين موظفون حسب مقتضى الحال.

2-20 يتولى الأمين المهام التالية:

(أ) اتخاذ الترتيبات وتقديم الدعم الإداري لعقد دورات الجهاز الرياسي أو أي من الأجهزة الفرعية التي قد تنشئها؛

(ب) مساعدة الجهاز الرياسي في الاصطلاح بوظائفه ومسؤولياته، بما في ذلك أداء أي مهام محددة يقرها الجهاز الرياسي إنطلقتها به؛

(ج) تقديم تقارير بشأن أنشطته إلى الجهاز الرياسي.

3-20 يبلغ الأمين جميع الأطراف المتعاقدة والمدير العام بما يلي:

(أ) القرارات الصادرة عن الجهاز الرياسي في غضون ستين يوماً من اعتمادها؛

(ب) المعلومات الواردة من الأطراف المتعاقدة وفقاً لأحكام هذه المعاهدة.

4-20 ويوفر الأمين وثائق دورات الجهاز الرياسي بلغات الأمم المتحدة الست.

5-20 يتعاون الأمين لتحقيق أهداف هذه المعاهدة مع المنظمات الأخرى وأجهزة المعاهدات، بما فيها على وجه الخصوص أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على.

#### المادة 21 - الامتثال

يقوم الجهاز الرياسي في أول اجتماع له بالنظر في الإجراءات والآليات التعاونية والفعالة للتشجيع على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ومعالجة المسائل المتعلقة بعدم الامتثال. وتشتمل هذه الإجراءات والآليات على عمليات التابعة وتقديم المشورة والمساعدة، بما في ذلك المشورة والمساعدة القانونية عند الحاجة إليها، وبالأخص للبلدان النامية وتلك التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

#### بمدرات

لغة على  
ار الشارع  
مرور عن  
أهلة وأن

ماة انشاء  
الدا كان  
ل الفترة

لغة على  
الحوض

ب الشرقي  
ن حتى اذا  
لاه خلال

لغة على  
ق تصديقا  
ل طع ذوات  
المخطط

واللائحة  
ج. س. س. س.  
مشار اليه

لغة على  
ق تصديقا  
ل طع ذوات  
المخطط

واللائحة  
ج. س. س. س.  
مشار اليه

هكذا من الأصل



## المادة 22 - تسوية المنازعات

22-1 إذا نشأ أي نزاع بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقه، تسعى الأطراف المعنية إلى حل النزاع عن طريق التفاوض.

22-2 إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاق لحل النزاع عن طريق التفاوض، يجوز لها، مجتمعة، أن تلتمس المساعي الحميدة لطرف ثالث أو أن تطلب وساطة طرف ثالث.

22-3 عند التصديق على هذه المعاهدة، أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، أو في أي وقت لاحق، يجوز لطرف متعاقد أن يعلن كتابة لجهة الإيداع، قبوله لإحدى أو كلتا الويليتين التاليتين لتسوية المنازعات على سبيل الإلزام فيما يتعلق بالنزاع الذي لم يسو وفقا للمادة 22-1 أو المادة 22-2 أعلاه:

(أ) التحكيم وفقا للإجراءات المحددة في الجزء 1 من الملحق الثاني لهذه المعاهدة،

(ب) عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

22-4 إذا لم تكن أطراف النزاع قد قبلت، وفقا للمادة 22-3 أعلاه، نفس الاجراء أو أي اجراء آخر، يحال النزاع للتوفيق وفقا للجزء 2 من الملحق الثاني بهذه المعاهدة، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك.

## المادة 23 - إدخال تعديلات على المعاهدة

23-1 لأي طرف متعاقد أن يقترح إدخال تعديلات على هذه المعاهدة.

23-2 تعتمد التعديلات التي يجري إدخالها على هذه المعاهدة بتوافق الآراء أثناء دورة الجهاز الرياسي. وترسل الأمانة نص التعديل المقترح إلى الأطراف المتعاقدة قبل انعقاد الاجتماع الذي يقترح فيه اعتماد التعديل بسنة أشهر على الأقل.

23-3 تجرى جميع التعديلات على هذه المعاهدة بتوافق آراء الأطراف المتعاقدة المتحاضرة دورة الجهاز الرياسي.

23-4 أي تعديل يعتمد الجهاز الرياسي يصبح نافذا بين الأطراف التي قبلته في اليوم التسعين من إيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة من جانب للشي الأطراف المتعاقدة. وبعد ذلك يصبح التعديل نافذا بالنسبة لأي طرف آخر في اليوم التسعين من إيداع ذلك الطرف لصك التصديق على التعديل أو قبوله أو الموافقة عليه.

23-5 لا يحسب، وفقا لهذه المادة، أي صك تودعه منظمة عضو في منظمة الأغذية والزراعة إضافيا للصكوك التي تودعها الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

## المادة 24 - الملاحق

24-1 تشكل ملاحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة. وأي مرجع يرد في هذه المعاهدة يشكل في الوقت نفسه مرجعا لأي من ملاحقها.

24-2 تطبق أحكام المادة 24 بشأن تعديل هذه المعاهدة على تعديل ملاحق هذه المعاهدة.

## المادة 25 - التوقيع

يُفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة في مقر منظمة الأغذية والزراعة من 2001/11/3 إلى 2002/11/4 أمام جميع البلدان الأعضاء في المنظمة. وأي دول ليست من بين أعضاء المنظمة ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## المادة 26 - التصديق أو القبول أو الموافقة

تعرض هذه المعاهدة للتصديق والقبول أو الموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة المشار إليها في المادة 25. وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى جهة الإيداع.

## المادة 27 - الانضمام إلى المعاهدة

تفتح هذه المعاهدة لانضمام الدول الأعضاء في المنظمة وأية دول أخرى غير أعضاء في المنظمة إلا أنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اعتبارا من تاريخ إشلاق التوقيع عليها. وتودع صكوك الانضمام لدى جهة الإيداع.

## المادة 28 - بدء النفاذ

28-1 رهنا بأحكام المادة 29-2، يبدأ نفاذ هذه المعاهدة في اليوم التسعين من إيداع الصك الأيمن للتصديق أو القبول أو الموافقة عليها، شريطة أن يكون هناك 20 صكا على الأقل من صكوك التصديق والقبول والموافقة أو الانضمام قد أودعت من جانب الدول الأعضاء في المنظمة.

28-2 يبدأ نفاذ هذه المعاهدة، بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة أو أي دولة غير عضو في المنظمة، لكنها عضو في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت قد صادقت وقبلت ووافقت على هذه المعاهدة أو انضمت إليها بعد إيداع الصك الأيمن للتصديق أو القبول أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها وفقا للمادة 28-1، في اليوم التسعين من إيداع صكها للتصديق أو القبول أو الموافقة على المعاهدة أو الانضمام إليها.

يرأت

قة على

الشارع

رر عن

لمة وأن

ة إنشاء

إذا كان

الفترة

قة على

الحوض

الشرقي

حتى إذا

له خلال

قة على

في تصديقا

نوع ذوات

المخلوط

والانقباض

جربنتين

مشار إليه

قة على

في تصديقا

نوع ذوات

المخطط

والكتيفة

جربنتين

مشار إليه

مكتبة الأصل



## المادة 29 - المنظمات الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة

29-1 عندما تودع منظمة عضو في منظمة الأغذية والزراعة شك التصديق والقبول أو الموافقة على هذه المعاهدة أو الانضمام إليه تبلغ هذه المنظمة العضو وفقاً لأحكام المادة 2 من دستور منظمة الأغذية والزراعة على النحو المناسب، عن أي تعديلات أو إيضاحات في إعلان اختصاصاتها المقدم بموجب المادة 2-5 من دستور منظمة الأغذية والزراعة، مما قد يكون ضرورياً في ضوء قبولها لهذه المعاهدة. ولأي طرف في هذه المعاهدة أن يطلب، في أي وقت، من أي منظمة عضو في منظمة الأغذية والزراعة تكون طرفاً متعاقداً في هذه المعاهدة، تقديم معلومات عما إذا كانت المنظمة العضو ودولها الأعضاء هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ أي مسألة معينة تشملها هذه المعاهدة. وعلى المنظمة العضو أن تقدم هذه المعلومات في غضون فترة معقولة.

29-2 لا تحسب صكوك التصديق والقبول أو الموافقة على هذه المعاهدة التي تودعها منظمة عضو في منظمة الأغذية والزراعة أو الانضمام إليها أو الانسحاب منها إضافة للصكوك التي أودعتها الدول الأعضاء فيها.

## المادة 30 - التحفظات

لا يجوز إبداء أي تحفظات على هذه المعاهدة.

## المادة 31 - الجهات غير الأطراف

تشجع الأطراف المتعاقدة أية دولة عضو في منظمة الأغذية والزراعة أو أية دولة أخرى، لا تكون قد تعاقدت في هذه المعاهدة على قبول هذه المعاهدة.

## المادة 32 - الانسحاب

32-1 يجوز لأي طرف متعاقداً في أي وقت بعد انقضاء سنتين من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة بالنسبة له، أن ينسحب من هذه المعاهدة بإخطار كتابي يرسله إلى جهة الإيداع بانسحابه من هذه المعاهدة. وتبادر جهة الإيداع على الفور إلى إبلاغ جميع الأطراف.

32-2 يبدأ نفاذ الانسحاب بعد انقضاء سنة واحدة على تاريخ تسلم الإخطار.

## المادة 33 - إنهاء العمل بالاتفاقية

33-1 ينتهي العمل بهذه المعاهدة تلقائياً إذا انخفض عدد الأطراف المتعاقدين - نتيجة الانسحاب - عن أربعين عضواً. إلا إذا قرّر باقي الأعضاء خلاف ذلك بإجماع الأصوات.

33-2 تتولى جهة الإيداع إبلاغ جميع الأطراف المتعاقدة عندما ينخفض عدد الأطراف المتعاقدة إلى أربعين.

33-3 في حالة انتهاء العمل بالتعهد، يتم التصرف بإيداع الأصول وفقاً للائحة المالية التي سيقراها الجهاز الرئاسي

## المادة 34 - جهة الإيداع

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة هو جهة الإيداع لهذه المعاهدة.

## المادة 35 - النصوص متساوية الحجية

النصوص العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية لهذه المعاهدة متساوية في الحجية.

رأت  
على  
الشارع  
ر عن  
سنة وإن

ة انشاء  
إذا كان  
الفترة

ة على  
لصوص

الشرقي  
حتى إذا  
خلال

ة على  
ن تصديقاً  
طع ذوات  
المخطط

والانقضاء  
وسنتين  
مشار إليه

ة على  
ن تصديقاً  
طع ذوات  
المخطط

والكتابة  
جريدتين  
لمشار إليه

هكذا من الأصل



## الأعلاف

الأنواع	الجنس
<i>Chinensis, cicer, arenarius</i> <i>Ensiformis</i> <i>Varia</i> <i>Coronarium</i> <i>cicero, ciliolatus, hirsutus, ochrus, odoratus, sativus</i> <i>Cuneata, striata, stipulacea</i> <i>corniculatus, subflorus, uliginosus</i> <i>albus, angustifolius, huius</i> <i>arborea, falcata, sativa, scutellata, rigidula, truncatula</i> <i>albus, officinalis</i> <i>viciifolia</i> <i>sativus</i> <i>affinis, alba, chillensis, nigra, pallida</i> <i>phaseoloides</i> <i>alexandrinum, alpestre, am biguam, angustifolium, arvense, agrocicerum, hybridum, incarnatum, pratense, repens, resupinatum, rueppellianum, semipilosum, subterraneum, vesiculosum</i>	<i>Astragalus</i> <i>Canavalia</i> <i>Coronilla</i> <i>Hedysarum</i> <i>Lathyrus</i> <i>Lespedeza</i> <i>Lotus</i> <i>Lupinus</i> <i>Medicago</i> <i>Melilotus</i> <i>Onobrychis</i> <i>Ornithopus</i> <i>Prosopis</i> <i>Pueraria</i> <i>Trifolium</i>
<i>gayanus</i> <i>cristatum, desertorum</i> <i>stolonifera, tenuis</i> <i>pratensis</i> <i>elatus</i> <i>glomerata</i> <i>arundinacea, gigantea, heterophylla, ovina, pratensis, rubra</i> <i>hybridum, multiflorum, perenne, rigidum, temulentum</i> <i>aquatica, arundinacea</i> <i>pratense</i> <i>alpina, annua, pratensis</i> <i>laxum</i>	<i>Andropogon</i> <i>Agropyron</i> <i>Agrostis</i> <i>Alopecurus</i> <i>Arrhenatherum</i> <i>Dactylis</i> <i>Festuca</i> <i>Lolium</i> <i>Phalaris</i> <i>Phleum</i> <i>Poa</i> <i>Tripsacum</i>
<i>halimns, nummularia</i> <i>vermiculata</i>	<i>Atriplex</i> <i>Salsola</i>

## أعلاف أخرى

يركت  
لة على  
ر الشارع  
در عن  
بسة وان

اة النساء  
اذا كان  
ن الفترة

لة على  
الحوض

ن الشرقي  
ن حتى اذا  
لاه خلال

لة على  
ق تصديقا  
اطع ذوات  
المخطط

والثقبية  
جريتتين  
اعشار اليه

لة على  
ق تصديقا  
قطع ذوات  
المخطط

والثقبية  
جريتتين  
اعشار اليه

عكزا من الأصل

## الملحق الأول

قائمة المحاصيل التي يشملها النظام متعدد الأطراف  
المحاصيل الغذائية

المحصول	الجنس	اللاحقات
ثمرة الخبز	<i>Ariocarpus</i>	ثمرة الخبز فقط
البصلون	<i>Asparagus</i>	
الذولان	<i>Avena</i>	
البنجر	<i>Beta</i>	
كرنب	<i>Brassica et al.</i>	تشمل الأجناس:
		<i>Brassica, Armoracia, Barbarea, Camelina, Crambe, Diplotaxis, Eruca, Isatis, Lepidium, Raphanobrassica, Raphanus, Rorippa, Sinapis.</i>
		وتضم البذور الزيتية والمحاصيل مثل الكرنب وبذور اللنت والخردل والكرفس والجرجير والبنجل والفجل واستبعد منها أنواع: <i>Lepidium meyenii</i> (maca).
البسلة	<i>Cajanus</i>	
الحمص	<i>Cicer</i>	
الحمضيات	<i>Citrus</i>	أرجا جنسا <i>Poncirus</i> and <i>Fortunella</i> باعتبارهما من الجذور
جوز الهند	<i>Cocos</i>	
القلاسيات الرئيسية	<i>Colocasia, Xanthosoma</i>	تشمل القلاسيات الرئيسية: <i>taro, cocoyam, dasheen and tannia</i>
الجزر	<i>Daucus</i>	
البام	<i>Dioscorea</i>	
الذخن الأصبي	<i>Eleusine</i>	
الاراولة	<i>Fragaria</i>	
مباد الشمس	<i>Helianthus</i>	
الشعير	<i>Hordeum</i>	
البطاطا الحلوة	<i>Ipomoea</i>	
لايبروس	<i>Lathyrus</i>	
المدس	<i>Lens</i>	
التفاح	<i>Malus</i>	
الكسالا	<i>Manihot</i>	تضم على <i>Manihot esculenta</i>
الموز / اللوز الأفريقي	<i>Musa</i>	باستثناء <i>Musa textilis</i>
الأذ	<i>Oryza</i>	
الذخن	<i>Pennisetum</i>	
الفول	<i>Phaseolus</i>	باستثناء <i>Phaseolus polyanthus</i>
البازلاء	<i>Pisum</i>	
الراي	<i>Secale</i>	
البطاطس	<i>Solanum</i>	Section tuberosa included, except <i>Solanum phureja</i> .
البالدجان	<i>Solanum</i>	Section melangena included.
الذرة الرفيعة	<i>Sorghum</i>	
القمح التريتكالي	<i>Triticosecale</i>	
القمح	<i>Triticum et al.</i>	Including <i>Agropyron, Elymus, and Secale</i> .
اللوب، الربيا	<i>Vicia</i>	
وفير ذلك	<i>Vigna</i>	
الذرة	<i>Zea</i>	Excluding <i>Zea perennis, Zea diploperennis, and Zea luxurians</i> .



## الملحق الثاني

## الجزء 1

## التحكيم

## المادة 1

يخطر الطرف المدعي الأمانة بأن أطراف النزاع تحيله للتحكيم عملاً بالمادة 22. ويحدد الإخطار موضوع التحكيم ويتضمن، بوجه خاص، مواد الاتفاقية التي يكون تفسيرها أو تطبيقها موضوع نزاع. وإذا لم تتفق أطراف النزاع على موضوع النزاع قبل تعيين رئيس هيئة التحكيم، تحدد هيئة التحكيم الموضوع. ويحيل الأمين المعلومات التي تلقاها إلى جميع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية.

## المادة 2

1 - في حالة النزاع بين طرفين، تتشكل هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء. ويعين كل طرف في النزاع محكماً، ويختار المحكمان المعينان على هذا النحو، بالاتفاق المشترك، محكماً ثالثاً يرأس الهيئة ولا يجوز أن يكون المحكم الأخير من مواطني أحد أطراف النزاع، ولا أن تكون إقامته العادية في إقليم أحد هذين الطرفين المتنازعين أو يعمل في أي منهما. ولا أن يكون قد تناول القضية بأي صفة أخرى.

2 - في حالة النزاعات بين أكثر من طرفين متعاقدين. تعين أطراف النزاع التي لها نفس المصلحة، بالاتفاق المشترك محكماً واحداً.

3 - يجرى ملء أي منصب شاغر بالطريقة المحددة للتعيين الأولي.

## المادة 3

1 - إذا لم يكن قد عين رئيس لهيئة التحكيم خلال شهرين، من تعيين المحكم الثاني، يقوم المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. بناء على طلب أحد أطراف النزاع، بتعيينه خلال فترة شهرين آخرين.

2 - إذا لم يعين أحد الأطراف في النزاع محكماً، خلال شهرين من تلقي الطلب، يجوز للطرف الآخر إبلاغ ذلك إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الذي يقوم بتعيين المحكم الآخر خلال فترة شهرين آخرين.

## المادة 4

تصدر هيئة التحكيم قراراتها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، والقانون الدولي.

## المادة 5

تحدد هيئة التحكيم لائحة إجراءاتها، ما لم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك.

## المادة 6

يجوز لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد أطراف النزاع، أن توصي بتدابير مؤقتة للحماية.

## المادة 7

على أطراف النزاع تسهيل عمل هيئة التحكيم، وبشكل خاص، عليها استخدام جميع الوسائل المتاحة لها من أجل:

(أ) تزويدها بجميع الوثائق والمعلومات والتسهيلات ذات الصلة، و

(ب) تمكينها، عند الاقتضاء، من استدعاء شهود وخبراء وتلقي شهاداتهم.

## المادة 8

أطراف النزاع والمحكمون ملزمون بالحفاظ على سرية أي معلومات يتلقونها على أساس الثقة خلال إجراءات هيئة التحكيم.

## المادة 9

تتحمل أطراف النزاع تكاليف هيئة التحكيم بحصص متساوية، ما لم تحدد الهيئة خلاف ذلك بسبب الظروف الخاصة بالقضية. وعلى الهيئة أن تحتفظ بسجل جميع تكاليفها وأن تقدم بياناً ختامياً بذلك إلى أطراف النزاع.

## المادة 10

يجوز لأي طرف متعاقد له مصلحة ذات طبيعة قانونية في موضوع النزاع قد تتأثر بالحكم في القضية، أن يتدخل في الإجراءات بناء على موافقة هيئة التحكيم.

## المادة 11

يجوز لهيئة التحكيم أن تستمع إلى ادعاءات مضادة ناشئة عن موضوع النزاع مباشرة وأن تنصل فيها.

## المادة 12

تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بالنسبة للإجراءات وموضوع الدعوى، بأغلبية أصوات أعضائها.

## برأت

## ة على

## ر الشارع

## رر عن

## يلة وأن

## ة قضاء

## إذا كان

## الفترة

## ة على

## الحوض

## ب الشرقي

## حتى إذا

## له خصل

## ة على

## ن تصديقاً

## طع ذوات

## المخاطط

## والانقبضة

## ورسبتين

## مقابل اليه

## ة على

## ن تصديقاً

## طع ذوات

## المخطط

## والكتيفة

## جريدتين

## مشار اليه

عكس من الأصل



## المادة 13

في حالة عدم مثول أحد أطراف النزاع أمام هيئة التحكيم، أو عجزه عن الدفاع عن قضيته، يجوز للطرف الآخر، أن يطلب من الهيئة الاستمرار في الإجراءات وإصدار حكمها. ولا يشكل غياب أي طرف من أطراف النزاع أو عجزه عن الدفاع عن قضيته، عائقاً أمام استمرار الإجراءات. ويجب على هيئة التحكيم، قبل إصدار قرارها النهائي، أن تتأكد من أن الادعاء يستند إلى أساس قوي من حيث الواقع والقانون.

## المادة 14

تصدر هيئة التحكيم قرارها النهائي خلال خمسة أشهر من التاريخ الذي اكتمل فيه تشكيلها، ما لم تجد ضرورة في تمديد المدة المحددة لمدة أقصاها خمسة أشهر أخرى.

## المادة 15

يقتصر القرار النهائي لهيئة التحكيم على موضوع النزاع ويذكر الحثثيات التي استند إليها. ويجب أن يتضمن القرار أسماء الأعضاء الذين شاركوا في إصدار القرار النهائي وتاريخه. ويجوز لأي عضو في الهيئة أن يرفق رأياً منفصلاً أو مخالفاً للقرار النهائي.

## المادة 16

يكون الحكم ملزماً لأطراف النزاع. ويكون غير قابل للاستئناف ما لم تكن أطراف النزاع قد اتفقت مسبقاً على إجراء استئنافي.

## المادة 17

يجوز لأي طرف من طرفي النزاع في حالة نشوء خلاف بينهما فيما يتعلق بتفسير القرار النهائي أو طريقة تنفيذه، إحالته لهيئة التحكيم التي أصدرته.

## الجزء 2

## التوفيق

## المادة 1

تنشئ لجنة للتوفيق بناءً على طلب أحد أطراف النزاع. وتتألف هذه اللجنة، ما لم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك، من خمسة أعضاء، يمين كل طرف عضوين ويختار هؤلاء الأعضاء مجتمعين رئيساً للجنة.

## المادة 2

في حالة النزاعات بين أكثر من طرفين متعاقدين، تعين أطراف النزاع التي لها نفس المصلحة أعضاءها في اللجنة بالاتفاق المشترك. وفي حالة وجود طرفين أو أكثر ذوي مصالح منفصلة أو كان هناك اختلاف على ما إذا كانت لها نفس المصلحة، تقوم الأطراف بتعيين أعضائها بصورة منفصلة.

## المادة 3

إذا لم تعين أطراف النزاع أعضائها خلال شهرين من تاريخ طلب إنشاء لجنة للتوفيق، يقوم المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، إذا طلب منه ذلك أحد أطراف النزاع المقدم للطلب، بتعيينهم خلال فترة شهرين آخرين.

## المادة 4

إذا لم يتم اختيار رئيس للجنة التوفيق خلال شهرين من تعيين آخر أعضاء اللجنة، يقوم المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، إذا طلب منه ذلك أحد الأطراف في النزاع، بتعيين رئيس خلال فترة شهرين آخرين.

## المادة 5

تتخذ لجنة التوفيق قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها. وتحدد اللجنة إجراءاتها، ما لم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك. وتصدر اقتراحاً بحل النزاع، وعلى الأطراف أن تنظر فيه بحسن نية.

## المادة 6

تبت لجنة التوفيق في أي دفع بعدم اختصاصها.

## بمادات

الفة على

لر الشارع

نمر عن

نابلة وإن

نماء التشاء

إذا كان

لن الفترة

الفة على

الحوض

سي الشرقي

ين حتى إذا

بلاه خلال

الفة على

دق تصديقاً

لقطع ذوات

المخطط

والتيهية

وجريديتين

المشار إليه

الفة على

دق تصديقاً

لقطع ذوات

المخطط

والتيهية

وجريديتين

المشار إليه

مكتبة الأصل



## اتفاقية تعاون بين

الوكالة العامة للشباب والرياضة في جمهورية بلغاريا  
والمجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧١٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٩ المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون بين المجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية والوكالة العامة للشباب والرياضة في جمهورية بلغاريا والتي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢١ بصيغتها التالية:-

رغبة من الحكومتين في تطوير التعاون بين البلدين في مجال الشباب والرياضة  
تقوية أواصر الصداقة والثقة والتفاهم ، اتفق الجانبان على ما يلي :-  
نشاطات البحث وتبادل الوثائق وتدريب الكوادر

## المادة ( ١ )

تتمية التعاون بين الوكالة العامة للشباب والرياضة في جمهورية بلغاريا والمجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية في مجال البحث ، وتبادل الوثائق وتدريب الخبراء والإداريين .

## الشباب والرياضة

## المادة ( ٢ )

يعمل الجانبان على دعم التعاون الفعال وتبادل الخبرات في مجال الشباب :  
أ / تبادل الخبرات بين الاتحادات والمنظمات العاملة في مجال التدريب والبحث في شؤون الشباب ، ممثلة القطاعات الحكومية وغير الحكومية .  
ب / تعزيز وتطوير نشاطات جميع المؤسسات والمنظمات في كلا البلدين وذلك لتقديم مشاريع مشتركة عالميا .  
ج / تبادل المعلومات والوثائق والمطبوعات حول جميع الأمور المتعلقة بشؤون الشباب .

## المادة ( ٣ )

يعمل الجانبان على دعم وتعزيز وتطوير التعاون في مجال الرياضة، وضمن مختلفهما عن طريق:

## ببرات

لغة على  
الشارع  
نمر عن  
نحلة وان

نساء النساء  
إذا كان  
الفترة

لغة على  
الحوض

في الشرقي  
ين حتى إذا  
سلا خلال

لغة على  
دق تصديقا  
لقطع ذوات  
المخطط

والاكتفية  
وجسديتين  
المشار اليه

لغة على  
مدق تصديقا  
لقطع ذوات  
المخطط

والاكتفية  
وجسديتين  
المشار اليه

أ / تنظيم عقد اجتماعات لتبادل المعلومات حول المواضيع المتعلقة بتنظيم وإدارة الرياضة.  
ب / تنظيم تبادل الرياضيين، المدربين، والألعاب بين الاندية وكذلك المنتخبات الوطنية.  
ج / تنظيم اجتماعات لتبادل الخبرات في مجال اقامة المنشآت الرياضية، للتصليح ، صيانة المراكز الرياضية بالإضافة الى إدارة البنية التحتية للرياضة.  
د / تعزيز وتسخير كافة الامكانيات لدعم عملية التبادل الطلابي المنبثق عن الاتفاقيات المعقودة بين الجامعات والمعاهد التربوية العليا في البلدين والتي تم الاتفاق على شروطها مباشرة بين الجامعات والمعاهد المشاركة.  
هـ / تعزيز وتقوية العلاقات الرياضية والتعاون في مجال الاستعداد وتأقلم اللاعبين المشاركين في دورة الألعاب الاولمبية الصيفية اثينا ٢٠٠٤ .  
شروط عامة ومالية:

## المادة ( ٤ )

سيتم تنفيذ عملية تبادل الاشخاص المتوقع في هذه الاتفاقية في اطار الشروط والامكانيات المالية المخصصة في الموازنات السنوية.

النشاطات المحددة التي تضمنتها الاتفاقية وشروط التبادل تحدد في البرنامج الذي سيوقع عليه الجانبان، إضافة الى البرامج الاضافية التي لم تبينها الاتفاقية ولكنها تقع في اطار اهدافها.

## المادة ( ٥ )

للتكاليف المترتبة على الفعاليات الشبابية والرياضية سيتم بحثها لكل حالة على انفراد.

## المادة ( ٦ )

يستكمل البلد المضيف بتأمين تأشيرات الدخول للأشخاص الذين يسافرون تنفيذاً للاتفاقيات المترتبة على هذه الاتفاقية وبرنامج التبادل التالي المتفق عليه.

## المادة ( ٧ )

سيعمل بهذه الاتفاقية لمدة (٣) سنوات من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين.  
هذه الاتفاقية موقعة بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢١م، بنسختين أصليتين، وباللغة الانجليزية.

رئيس الوكالة العامة للشباب  
في جمهورية بلغاريا  
للاين

رئيس المجلس الأعلى للشباب  
في المملكة الأردنية الهاشمية  
مامون نور الدين

مكتبة الأصل